

كِتَابُ الْمَسَائِلِ فِي الْخِلَافِ

بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ

أَمْلَأَ لَشَيْخِ أَبِي رَشِيدٍ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ النَّيْسَابُورِيِّ

الْكَلَامِ فِي الْجَوْهَرِ

مَسْئَلَةٌ فِي تَمَازُلِ الْجَوَاهِرِ

ذهب شيوخنا الى أَنَّ الجواهرَ كُلَّها جنسٌ واحدٌ وذهب شيوخنا أبو القسم البلخيُّ الى أَنَّ الجواهرَ قد تكون مختلفةً كما أَنَّها قد تكون متماثلةً وقد قال في كتبه في الدلالة على أَنَّ الله تعالى ليس بجسمٍ ما من جسم يكون¹⁾ ألا وله شبيهٌ أو يجوز أن يكون له شبيهٌ وهذا يقتضى أَنه يجوز أن الجسمُ مخالفٌ لجسمٍ آخرٍ ألا أَنه يجوز أن يصير موافقاً له والذي يدلُّ على صحته ما نذهب اليه وجوهٌ

أَحَدُهَا أَنَّ أَحَدَ الْجَوْهَرَيْنِ يَلْتَبِسُ عَلَى الْمَدْرِكِ بِالْآخِرِ مَعَ عِلْمِهِ بِتَغَايُرِهِمَا وَأَنَّ شَيْئًا قُلْتُ مَعَ أَنَّهُ لَا [2a] تَعْلَفُ بَيْنَهُمَا وَاللْتَبَاسُ عَلَى هَذَا لَحْدٌ لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَجْلِ أَنَّ أَحَدَهُمَا كَأَنَّهُ الْآخِرُ فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِدْرَاكُ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى تَمَازُلِهِمَا لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ لَا يَتَعْلَفُ بِالشَّيْءِ إِلَّا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ صِفَتُهُ الذَّاتِيَّةُ وَالِاشْتِرَاكُ فِي ذَلِكَ يُوجِبُ التَّمَاثُلَ

فَإِنْ قِيلَ لِمَ قُلْتُمْ أَنَّ هَذَا الِالْتِبَاسَ لِأَجْلِ أَنَّ أَحَدَهُمَا كَأَنَّهُ الْآخِرُ فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِدْرَاكُ قِيلَ لَهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلِالْتِبَاسِ وَجْهٌ يُصَرَفُ إِلَيْهِ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدَ الْمَدْرَكَيْنِ قَدْ يَلْتَبِسُ بِالْآخِرِ لِتَعْلَفٍ بَيْنَهُمَا مِنْ حُلُولٍ أَوْ مَجَاوِرَةٍ وَقَدْ يَلْتَبِسُ لِمَكَانٍ تَمَازُلِهِمَا وَكَوْنِ أَحَدِهِمَا كَأَنَّهُ الْآخِرُ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُ الْإِدْرَاكُ وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الِالْتِبَاسُ لِمَكَانٍ

1) يكون aus Glosse.

التعلّق وجب أن يكون لتمثيلهما ولا شبهة في أن الالتباس لم يحصل
بين الجوهرين لأجل ما ذكرناه من التعلّق فالواجب أن يقال إنما
التبس أحدهما بالآخر لأجل تماثلهما

فإن قيل لم قلتم أن الإدراك لا يتعلّق بالشئ إلا على ما يقتضيه
أخصّ أوصافه قيل له لأننا ١) عند الإدراك نعلم اختلاف ما يتخلّف
من المدركات إذا لم يكن لبس ٢) كما نعلم وجود ما ندركه فلا
يخلو الإدراك من أن يتعلّق بوجود ما ندركه أو يكون متعلّقاً
بالصفة التي أجعلها بخالف غيره ولا يجوز أن يكون الإدراك متعلّقاً
بالوجود لأجل أنه كان يجب أن يشيع في كل موجود وهذا يقتضي
أن تكون الموجودات كلها مدركة بجميع الحواس وذلك لا يجوز ويجب
أن يكون السواد مدركاً على مثل الصفة التي يدرك عليها البياض
لأن صفة الوجود واحدة وهذا يوجب أن يلتبس السواد بالبياض
على المدرك وذلك محال، وبعد فإنا نعلم عند ادراكنا للجوهر صفات
ثلاث وهي تمييزه ووجوده وكونه كائناً في جهة [26] ولا يجوز أن
يتعلّق الإدراك به على الصفة الوجود لما قد بيناه ولا يجوز أن
يتعلّق به على أنه كائن في جهة لأنه لو كان كذلك لوجب أن يفصل
بين أن يكون كائناً في تلك الجهة وبين أن ينتقل إلى أقرب المَحاذيات ٣)
منها وقد علمنا أننا إذا أدركنا الجوهر في مكان ثم غاب عن بصرنا ثم
أدركناه في أقرب الأماكن منه لم نفرق بين الحالتين فيجب أن لا
يصحّ أن يتعلّق الإدراك به على هذه الصفة فلم يبق إلا أنه يدرك
على صفة التمييز وهي الصفة بها يتميز من غيره فقد بان أن الإدراك
لا يتعلّق بالشئ إلا على صفة مقتضاة عن أخصّ أوصافه، وبعد فإنا

١) إليه Glosse ٢) ليس mscr. ٣) لأجل أننا Glosse 1)

عند الإدراك نعلمه على الصفة التي بها يتميز عن غيره لأن الإدراك طريق إلى معرفة التماثل والاختلاف فلو كان الإدراك متعلقاً به على صفة أخرى لكان يجب أيضاً أن يتعلّق به على هذه الصفة وهذا يوجب أن يكون الإدراك متعلقاً بالشئ على أكثر من صفة واحدة ومتى جُوز ذلك ولا حصر وجب أن يكون سبيله سبيل العلم في أنّه يصحّ أن يتعلّق بالشئ على كلّ صفة هو عليها وقد عرفنا فساد ذلك، على أنّ الإدراك لا يخلو من أن يكون متعلقاً بصفة تحصل بالفاعل أو يكون متعلقاً بصفة صادرة عن معنى أو يتعلّق بصفة تحصل لا للذات ولا لمعنى أو يكون متعلقاً بصفة ذاتية أو يكون متعلقاً بصفة مقتضاة عن صفة انذات وقد عرفنا أنّه لا يجوز أن يتعلّق الإدراك بالذات على صفة قد حصلت بالفاعل لأنّه لو كان كذلك لكان يجب أن يتعلّق بالحدوث لأنّه هو الصفة التي تحصل بالفاعل وقد بينّا فساد القول بأنّ الإدراك يتعلّق بالشئ على صفة الوجود ولا يجوز أن يتعلّق بصفة لمعنى لأنّه كان يجب أن [3a] يتعلّق بكلّ صفة تحصل لمعنى¹ وهذا يوجب أن ندرك للجوهر كائناً في جهة وقد بينّا فساد ذلك ويجب أن ندرك كون الواحد منا على سائر الصفات التي يحصل عليها لأجل معانٍ ولا شبهة في فساد ذلك ولا يجوز أن يتعلّق بصفة تحصل لا للذات ولا لعلّة لأنّه كان يجب أن ندرك المُحدَث مُحدَثاً ويجب أن ندرك كون الواحد منا مدركاً وقد عرفنا فساد ذلك ولا يجوز أن يتعلّق به على صفة ذاتية لأنّا عند الإدراك للجوهر لا نعلم له صفة زائدة على تحيّزه ولا يجوز أن ندركه على صفة ولا نعلمه عليها كما يجوز أن نعلمه على صفة لا ندركه عليها فإن قيل أنّا لا

1) Das J aus Glosse.

نعلمه على تلك الصفة لأنها تلتبس بالتحيز قبل له إذا كان الإدراك يتناول تلك الصفة لا التحيز ويحصل العلم بالتحيز على سبيل التبّع فإن التّبس فيجب أن يلتبس التحيز به حتى نعلم تلك الصفة عند الإدراك مفصلة ويلتبس بها غيره ولا نعلم الصفة الأخرى إلا على طريق الجملة وهذا كما قد عرفنا أن الوجود لما لم يتناوله الإدراك كما يتناول تحيز الجوهر لم يلتبس التحيز بالوجود بل الوجود يلتبس بالتحيز حتى يحتاج في معرفته على التفصيل إلى دلالة وبعد فكان يجب أن يدرك المعلوم إن كان الإدراك يتعلّق به على صفته الذاتية لأن تلك الصفة فيما تثبتته مستحقة للذات في حالتَي العدم والوجود وإذا صحت هذه الجملة علمنا أن الإدراك لا يتعلّق بالذات إلا على الصفة المقتضاة عن صفة الذات

فإن قيل أليس أحدهما يفرق بين الأسود والأبيض ولا يلتبس عليه أحدهما بالآخر فإن كان الالتباس في الاسوديين يدلّ على تماثلهما فالفصل بين الأسود والأبيض يدلّ على اختلافهما [36] قيل له عن هذا السؤال أجوبة أحدها أن مجرد الالتباس لم نجعله دلالة التماثل حتى يلزم أن يكون مجرد الفصل دلالة الاختلاف وإنما فصبنا بتماثل المدركين إذا التّبس أحدهما بالآخر على المدرك متى لم يمكن أن يتعلّق الالتباس بوجه سوى تماثلهما فعروض ذلك أن لا يمكن أن يعلّق الفصل بأمر آخر سوى اختلافهما في أنفسهما وقد عرفنا أن الفصل بين الأسود والأبيض يمكن أن يعلّق باختلاف ما فيهما من السواد والبياض لا باختلاف الجوهرين في أنفسهما يبيّن ذلك أنّهما لو كانا خاليين من اللون لما أمكن الفصل بينهما والجواب الثاني أن الالتباس قد يحصل في الأسود والأبيض ألا ترى أن أحدهما إذا أدرك باللمس لم يتميز عند المدرك من الآخر إذا أدركه لمسا وهذا

الالتباس ليس ألا لمكان التماثل والثالث أن الالتباس^١ في مختلفي^٢ اللون كُتِبَتْهُ في مُتَّفَقِي اللون لَأَنَّا نَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي نَشَاهِدُهُ الْآنَ وَهُوَ أَبْيَضٌ هُوَ الَّذِي شَاهَدْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَسْوَدَ وَأَنَّمَا أُبَدِّلُ سِوَاهُ بِبَيَاضٍ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْاَلْتِبَاسَ وَاقِعٌ فِي هَذِهِ الْجَوَاهِرِ اتَّفَقَتْ فِي أَلْوَانِهَا أَوْ اِفْتَرَقَتْ وَالرَّابِعُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ أَنْ لَا يَنْتَمِ فِيهِ مَا أوردناه من دليل الالتباس وهذا لا يكون طعنا في السدالة لأجل أنه لا يمتنع أن تشترك ذاتان في حكم من الأحكام ثم ما يدل على ثبوت الحكم في أحدهما غير ما يدل على ثبوت الحكم في الآخر كما قد عرفنا أن الأجسام والأعراض قد اشتركت في الحدوث وإن كان ما يدل على حدوث الأجسام لا يَسْتَتِرُ في الأعراض والخامس أن هذين الجوهرين إذا علم من حالتهما أنهما لو كانا خاليين من اللون [4a] لَأَلْتَبَسَ أَحدهما على المدرك بالآخر في الوجه الذي يتناولُه الإدراك فيجب أن يُقْضَى بتمائلهما وإذا كانا مثليين إن^٣ كانا خاليين من اللون فكذلك يجب تماثلهما وإن افترقا في اللون لأنهما إذا تماثلا فأنما يتماثلان^٤ لِمَا هُمَا عَلَيْهِ فِي أَنْفُسِهِمَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَغَيَّرَ حَالُهُمَا فِي ذَلِكَ بِوُجُودِ مَا يَوْجَدُ فِيهِمَا مِنْ الْمَعَالِي الْمُخْتَلِفَةِ دَلِيلٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَوْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً لَكَانَتْ مُفْتَرَقَةً فِي حُكْمٍ يَكُونُ الْاِفْتِرَاقُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ يَنْبِئُ عَنْ اخْتِلَافِهِمَا لِأَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مُخْتَلِفٍ وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّهَا لَمْ تَفْتَرِقْ فِي وَجْهِ يَكُونُ الْاِفْتِرَاقُ فِيهِ يُوجِبُ الْاِخْتِلَافَ لِأَنَّهَا قَدْ اِشْتَرَكَتْ فِي كَوْنِهَا جَوَاهِرَ وَقَدْ اِشْتَرَكَتْ فِي التَّحَايِزِ عِنْدَ الْوُجُودِ وَفِي أَنَّهَا إِذَا حَصَلَتْ

1) Im Mscr. Lücke.

2) Mscr. المختلفي.

3) Mscr. أو.

4) Mscr. بمائلان.

موجودةً مُتَحَيِّزَةً فكلُّ واحدٍ منها يَحْتَمِلُ من الأعراض ما يحتمله
سائرُها وإذا كان كذلك لم يصحَّ افتراقهما في وجهٍ يكون ذلك مؤلفاً
بالاختلاف وكاشفاً عنه

فإن قيل فلم قلتم أن كل واحد منهما يحتمل من الأعراض ما يحتمله
غيره إذا اشتركا في التحيز قيل له لأجل أن احتمال العرض حكمٌ
يتبع التحيز فيجب في كل متحيز أن يحتمل ما يحتمله غيره من
المتحيزات فإن قيل فكيف يصح ذلك ولا يجوز أن يوجد في أحد
الجوهرين ما يصح أن يوجد في غيره قيل له وإن كان لا يصح أن
يوجد في أحدهما نفس ما يصح أن يوجد في غيره فإنه لا يخرج
من أن يكون محتملاً له لأننا نريد بالاحتمال أنه لو كان ذلك لما
يوجد فيه لكان ما هو عليه من التحيز [46] كافياً، وبعد فقد
ثبت أن التأليف يجوز أن يحل في الجوهرين فقد ثبت إذا أن
أحدهما يصح أن يوجد فيه عين ما يصح وجوده في الآخر، على
أنه لا فرق بين أن يحتمل غير ما يحتمله الآخر حتى يوجد فيه
غير ما يصح وجوده في الآخر وبين أن يحتمل ما يحتمله الآخر فيما
يرجع إلى ذاته ألا ترى أنه لو كان يصح أن يوجد في كل واحدٍ
منهما نفس ما يصح أن يوجد في الآخر لكان حالهما فيما يرجع
إلى ذاتهما كحالهما إذا لم يصح أن يوجد في كل واحدٍ منهما
نفس ما يوجد في الآخر فإن قيل أليست القدرة مختلفة وإن كانت
كل واحدة منها تتعلق بمثل ما تتعلق به الأخرى فما أنكرتم أن
الجواهر مختلفة وإن كل واحد منها يحتمل مثل ما يحتمله الآخر
قيل له أن من تأمل ما ذكرناه لا يورد هذه الزيادة لأجل أن القدرتين
لو تعلقتا بمقدور واحد لكانت حالهما بخلاف ما هما عليه الآن
ومقدورهما متغاير وليس كذلك سبيل الجوهرين لما قد بينا أن

حاليهما فيما يرجع إلى ذاتهما لا تتغير سواء صح أن يوجد في كل واحد منهما ما وجد في الآخر أو لم يصح أن يوجد في محال واحد منهما إلا مثل ما يوجد في الآخر فبطل ما قدره وما يقارب هذه الدلالة أن يقال لو كان الجوهرا مختلفين لكان مفترقين في صفة من الصفات لأن الاختلاف لا يصح مع الاشتراك في سائر الصفات وقد عرفنا أنه لا صفة تحصل لبعض الجواهر إلا والآخر يشاركه فيها أو يصح أن يشاركه فيها، بيان ذلك أن صفات الجواهر أربع وهي كونها جواهر وتحييزها ووجودها وكونها كائنة في المَحَاذِيَاتِ التي تحصل فيها وقد عرفنا أنها مشتركة في كونها [5a] جواهر ومشاركة في التحيز عند الوجود ولا جهة يحصل فيها جوهر إلا ويجوز أن ينتقل عنها ويحصل فيها غيره فيكون مشاركا له في الصفة التي كان حاصلا عليها من قبل وإذا كان كذلك وجب القضاء بأنها متماثلة^١

دليل آخر ومما يدل على ذلك أن الجواهر إنما يتميز بما ليس بجوهر بكونه جوهرًا وتحييزه وقد عرفنا أن الجواهر عند الوجود مشتركة في التحيز وإذا لم تكن موجودة فهي مشتركة في كونها جواهر وإن لم تشترك في التحيز ومعلوم أنها إذا وجدت يجب تحيزها وإذا كان كذلك وجب القضاء بتماثلها لأن الصفة التي بها تتميز الذات عن مخالفتها بها توافق ما يشاركها^٢ فيها فإن قيل لم قلتم أن الجواهر يخالف ما ليس بجوهر بكونه جوهرًا وتحييزه قيل له لأننا متى عرفنا تحيزه وإن لم نعرف له صفة أخرى مثلا علمنا تميزه عما خالفه فيجب أن يكون التميز يحصل^٣ بتحييزه وبما

1) Maor. يشاركه. 2) aus Glosse

يقتضيه لأنه لو كان يتميز بصفة أخرى لَكُنَّا متى لم نعرف تلك الصفة لم نعلم مُخَالَفَتَهُ وَإِنْ عَلِمْنَا التَّحْيِيزَ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالمُخَالَفَةِ فَرَعٌ عَلَى الْعِلْمِ بِمَا يَوْتَرُ فِي المُخَالَفَةِ بِمَا قَدْ بَيَّنَّ فِي الْكُتُبِ، وَبَعْدَ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَخْلُو تَمَيُّزُ الْجَوْهَرِ مِنْ مُخَالَفَةِ مَنْ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ حَدُوثِهِ أَوْ لِأَجْلِ صِفَةٍ يَسْتَحَقُّهَا لَعَلَّةٌ نَحْوُ كَوْنِهِ كَاتِنًا فِي جِهَةٍ أَوْ لِأَجْلِ وَجُودٍ مَعْنَى فِيهِ نَحْوُ أَنْ يَقُولَ أَنَّ الْأَسْوَدَ يَخَالَفُ الْأَبْيَضَ بِوُجُودِ السَّوَادِ فِيهِ أَوْ يَكُونَ مُخَالَفًا لغيره متميِّزا عنه لكونه جوهرًا أَوْ لِتَحْيِيزِهِ كَمَا نَقُولُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا لغيره لحدوثه لوجوه أحدها أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْحُدُوثِ مُخَالَفًا لغيره وَالثَّانِي أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَلَّ مَا سِوَاهُ فِي الْحُدُوثِ مَثَلًا لَهُ وَبَعْدَ فَكَيْفَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَدَثِ مُخَالَفًا لِلْمَعْدُومِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ هَذَا مُحَدَّثٌ وَالْآخِرُ مَعْدُومٌ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ [56] إِذَا وَجِدَ الْمَعْدُومَ أَنْ يَصِيرَ مُخَالَفًا لِنَفْسِهِ وَإِذَا عَدِمَ الْمُحَدَّثُ أَنْ يَصِيرَ مُخَالَفًا لِنَفْسِهِ وَقَدْ عَرَفْنَا فَسَادَ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا بِصِفَةٍ تَحْصُلُ لَعَلَّةٌ نَحْوُ أَنْ يَكُونَ كَاتِنًا فِي جِهَةٍ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَاتِنًا فِي جِهَةٍ وَلَا يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا لِمَا كَانَ مُخَالَفًا لَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ إِنَّمَا لَا يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا لِمَا خَالَفَهُ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ فِي جِهَةٍ أُخْرَى وَيَقَعُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ لِخِلَافِ أَيْضًا وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا لِلْحَكْمِ فِي هَذِهِ الذَّاتِ يَحْصُلُ لَصِفَتَيْنِ مُتَدَيِّنِينَ وَبَعْدَ فَقَدْ كَانَ الْجَوْهَرُ فِي حَالٍ عَدَمِهِ مُتَمَيِّزًا عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ كَاتِنًا فِي جِهَةٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ أَنَّ لِخِلَافِ حَصْلَ لِكُونِهِ كَاتِنًا فِي جِهَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ بِأَنَّهُ خَالَفَ لَوْجُودَ مَعْنَى لِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي أَنَّهُ لَا يَخَالَفُ غَيْرَهُ لِكُونِهِ كَاتِنًا فِي جِهَةٍ وَلِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ إِذَا بَطَلَ سَوَادُ هَذَا الْجَوْهَرِ بِالْبَيَاضِ أَنْ يَصِيرَ مُخَالَفًا لِنَفْسِهِ وَهَذَا يُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يُذَكَّرَ فِي فَسَادِ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ أَنَّهُ يَخَالَفُ

مُخَالَفَةً لكونه كائناً في جهة، على أنه كان يجب إذا اتفقا في طعم واحد واختلغا في اللون أن يكونا مثليين مختلفين وقد عرفنا أن ذلك لا يجوز لأنه كان يجب إذا طرى عليهما الصد أن ينفيهما من حيث تماثلاً ولا ينفيهما من حيث اختلافهما وهذا يوجب أن يكونا موجودين معدومين في حالة واحدة وقد عرفنا فساد ذلك، فبُنت صحة ما قلناه من أنه يخالف مخالفة لكونه جوهرًا ولتحيّزه فإن قيل ولم يجب في كل ما شاركه في التمييز أن يكون مثلاً له وما أنكروا أن هذه القضية إنما تجب إذا ثبت أن صفة التمييز صفة واحدة قيل له لو اختلفت صفة التمييز في الذات مع أننا ندركها متميزة لوقع الفصل بين كل متميزين وقد علمنا أننا لا نفصل فإن قيل هذا انتقلاً إلى دليل آخر وهو [8a] دليل الإدراك قيل له ليس الأمر على ما ظننته لأن بعض ما نذكر في الدلالة من الشروط إذا أسقط به سؤال يذكر على دليل آخر لا يكون انتقلاً وإنما يكون انتقلاً إذا أمكن الاقتصار على ذلك القدر في أصل المسئلة فأمّا إذا كان الاقتصار على ذلك القدر في أصل المسئلة لا يمكن وهو أننا لا نفرق عند الإدراك بين كل متميزين لا يمكن الاقتصار في الدلالة على تماثل الجوهرين فإنه لا يكون انتقلاً وقد علمنا أننا بأن نفرق عند الإدراك بين كل متميزين لا يمكن الاقتصار في الدلالة على تماثل الجوهرين ولا بدّ من أن نرتب الدليل على الحد الذي بيناه فيجب أن لا يكون هذا انتقلاً، وهذه الجملة كافية في نصرة ما نقوله فأمّا ما يتعلّقون به من الشبهة فقد دخل^١ في تصاعيف ما أوردها لأنهم إن قالوا أننا نفرق بين الأسود والأبيض كما نفرق بين السواد والبياض

1) Fehlt wohl هذا.

2) Fehlt wohl الجواب.

فيجب أن يكون الأسود مخالفا للأبيض فقد أفسدناه وإن قالوا أن هاهنا جواهر لا تحتل العلم والقدرة والحياة كالجماجم والجواهر المنفرد فيجب أن تكون مخالفة لما يحتمله فقد دخل الجواب عنه فيما ذكرنا لأننا قد بينا أن هذه الجواهر تحتل هذه الأعراض وإنما لا يصح أن توجد فيها لفقد ما تحتاج في الوجود إليه لا لأجل أنها لا تحتلها¹⁾ يبين ذلك أن بعض أجزاء الجماجم إذا نقل إلى تضاعيف أجزاء القلب وبني معه بنية مخصوصة صح أن توجد فيه الحياة والعلم والقدرة وسائر ما يوجد في القلب

مَسْئَلَةٌ فِيْمَا يَقَعُ بِهِ التَّمَاثُلُ وَالْإِخْتِلَافُ

اعلم أن الذي يؤثر في التماثل هو الصفة الذاتية أو المقتضاة عن صفة الذات وقد ذكر شيخنا أبو القسم أن المثليين لا بد من أن²⁾ [6b] يكونا مشتركين في سائر الأوصاف ما خلا الزمان والمكان ويريد بتل³⁾ أن السواد الموجود في هذا الوقت يكون مثلا للسواد الذي لا يوجد في هذا الوقت ويوجد في وقت آخر وأن السوادين لا يخرجان من أن يكونا مثليين وإن تغاير محلّهما وأعلم أنا قد بينا من قبل أن التماثل إنما يقع بما يكون العلم به أصلا للعلم بالتماثل وإذا كان كذلك لم يحسن أن يقال في المثليين أنهما إنما يتماثلان لاشتراكهما في سائر الصفات لأن تماثلهما يصح أن يعلم من غير أن يعلم سائر صفاتها ومعلوم أن السواد لو لم يكن على صفة أخرى وكان على عين⁴⁾ الصفة التي يرى عليها وما

1) Ms. يحتمله. 2) Im Ms. fehlt أن. 3) Fehlt wohl

القضية oder etwas ähnliches.. 4) Ms. عبر.

تقتضي^١) نوجب أن يكون مثلا للسواد الآخر ولو لم يكونا مشتركين في كونهما سوايين لما كانا مثلين وإن اشتركا في صفات آخر فقد بان أن الذي يؤثر في التماثل هو الاشتراك في كونهما سوايين وما يكون مقتضى عنه

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَكُونُ جَوْهَرًا فِي حَالِ عَدَمِهِ

اعلم أن الذي يذهب إليه الشيخان أبو علي وأبو هاشم أن للجهر يكون جوهرا في حال عدمه وقد قال بذلك الشيخ أبو عبد الله وربما يجرى في كلامه ما يقتضى ظاهرة أن صفة التحييز تكون حاصلة للمعدم إلا أن للحكم الذي هو منع مثله من أن يحصل بحيث هو لا يحصل إلا إذا كان موجودا فجعل الوجود شرطاً في هذا الحكم وفي احتماله للعرض وفي صحة أن يدرك بالحاستين وذهب شيخنا أبو إسحاق إلى أن المعدوم لا يختص في حال عدمه بصفة يتميز بها عن غيره وإنما يخالف بصفة منتظرة فلا تثبت للجهر صفة رائدة على كونه متحيزاً وموجوداً وكائناً في جهة ويقول أن الخلاف يقع في تحيزه فقط وذهب شيخنا أبو القاسم إلى أن [7a] المعدوم لا يوصف بأنه جوهراً ولا بأنه عرض وامتنع من أن يجرى عليه اسم غير قولنا شيء وقولنا مقدور ومعلوم ومتحيز عنه وربما يصفه بأنه مثبت لأنه يذهب به الإثبات خلاف ما ذهبنا إليه على الحد الذي نذكره من بعد

والذي يدل على صحة مذهبنا وجوه
أحدها أن الجهر جهر لذاته وإذا كان كذلك وجب أن يكون جوهراً

١) Ms. cr. تقتضيها.

ما دام ذاتا ولا يخرج ذاته في سائر الأحوال من أن تكون ذاتا فإن قيل لم قلتم أن الجوهر جوهر لذاته قيل له لأجل أنه لا يخلو أما أن يكون جوهرًا لوجوده أو لحدوثه أو لحدوثه على وجه أو لعدمه أو لعدمه على وجه أو لوجود معنى أو بالفاعل أو لما هو عليه في ذاته أو لذاته، ولا يجوز أن يكون جوهرًا لوجوده لأن صفة الوجود صفة واحدة فلم يكن جوهرًا لوجوده لوجب أن تكون الموجودات كلها جواهر وقد عرفنا فساد ذلك، ولا يجوز أن يكون جوهرًا لحدوثه لهذا الوجه وإن عني به حالة للحدث لزم أن لا يكون جوهرًا في حال البقاء، ولا يجوز أن يكون جوهرًا لحدوثه على وجه لأنه ليس هاهنا وجهًا يشار إليه فيقال بأن الجوهر إذا وقع عليه كان جوهرًا وإذا لم يقع عليه لم يكن جوهرًا ولأنه كان يجب أن يستحيل كونه جوهرًا في حال البقاء لأنه في حال البقاء لا يكون واقعا على وجه، ولا يجوز أن يكون جوهرًا لعدمه لأنه كان يجب أن يستحيل كونه جوهرًا في حال الوجود ويجب في كلما شاركه في العدم بأن يكون جوهرًا، ولا يجوز أن يكون جوهرًا لعدم معنى لأنه كان يجب أن لا يختص ذلك المعنى بإيجاب كونه جوهرًا دون [76] كون غيره جوهرًا فكان يجب أن تكون الذات كلها جواهر وقد عرفنا فساد ذلك وبعد فإن العدم يحيل الإيجاب لأننا قد عرفنا أن الإرادة المعدومة إنما يستحيل أن يريد بها المريد لعدمها فكل ما شاركه في العدم فالواجب أن يستحيل أن يوجب صفة للغير ولأنه كان يجب أن يخرج من أن يوجب كون الذات جوهرًا إذا وجد وليس في المعاني ما هذا سبيله وبعد فإنه يجب أن يكون السواد سوادا لعدم معنى ويجب إذا عدم المعنيين أن تكون الذات الواحدة سوادا وجوهرًا ويجب إذا طوى الصّد هو البياض أن ينفيه من أحد الوجهين دون الآخر، ولا يجوز

أن يكون جوهرًا لوجود معنى لأنه كان يجب أن يكون ذلك المعنى مختصًا بصفة لأجلها يوجب كون الجوهر جوهرًا لأجل معنى آخر لأن الصفتين إذا استحققتا على وجه واحد لم يجوز أن يختلف موجبهما وهذا يوجب وجود ما لا يتنافى من المعاني ولأنه كان يجب أن يكون ذلك المعنى حلاً فيه حتى يختص بأن يوجب كونه جوهرًا دون كون غيره جوهرًا وقد علمنا أنه لا يحلّه ألا ويكون جوهرًا متحيزًا فوجب أن يفتقر ذلك في كونه جوهرًا متحيزًا إلى وجود ذلك المعنى فيه وأن يفتقر ذلك المعنى في وجوده إلى أن تكون هذه الذات جوهرًا متحيزًا وهذا يوجب أن يكون كل واحد منهما محتاجًا إلى صاحبه وهذا في الاستحالة بمنزلة احتياج الشيء إلى نفسه وذلك فاسد ولأنه ليس هاهنا معنى يشار إليه إذا وجد حصل الجوهر جوهرًا وإذا عدم خرج من أن يكون جوهرًا لأن أقر معنى يشار إليه يجوز أن يعدم ولا يخرج مع ذلك الجوهر [8a] من أن يكون جوهرًا

ولا يجوز أن يكون جوهرًا بالفاعل لأنه لو كان جوهرًا بالفاعل لكان يصح من الفاعل أن يوجده ولا يجعله جوهرًا وإذا صح ذلك وجب أن يصح منه أن يجعله سوادًا جوهرًا لأنه لا تضاد بين الصفتين ولا ما يجرى مجرى التضاد ولو جاز ذلك لكان يجب إذا طوى البياض أن ينفيه من أحد الوجهين ولا ينفيه من الوجه الآخر وهذا يوجب أن يكون موجودًا معدومًا من وجه وذلك محال فإن قيل لم قلتم أن الجوهر لو كان جوهرًا بالفاعل لصح منه أن يوجده ولا يجعله جوهرًا قيل له لأنه إذا لا بد من أن يكون لحاله تأثير في كونه

1) Fehlt im Mscr.

جوهرًا فلا بدّ من أن يكون ذلك تابعًا لاختياره فإن جعله جوهرًا كان كذلك وإن لم يجعله جوهرًا لم يكن جوهرًا يبيّن ما قلناه أن الكلام لما كان خبرًا بالفاعل صحّ منه أن يوجد ولا يجعله خبرًا كما يصحّ منه أن يوجد وأن لا يوجد فإن قيل أليس العلم يكون علمًا بالفاعل ومع هذا فإنه لا يصحّ من القديم فيما يخلف فينا من العلوم أن يوجد ولا يجعلها علومًا ولا يصحّ منّا فيما نفعله بالنظر أن نوجده ولا نجعله علمًا قيل له لسنا نقول أن العلم يكون علمًا بالفاعل فيلزمنا¹ ما ذكرته فإن قيل لا بدّ من أن تقولوا بذلك لأجل أنكم تجعلون كون الفاعل عالمًا بالمعتقد مؤثرًا في كونه ما يفعله من الاعتقاد علمًا ولا تؤثّم حاله في حكم لفعله ألا وذلك الفعل يكون على ذلك للحكم بالفاعل قيل له ليس الأمر على ما ظننته بل لا يمتنع أن يكون حاله مؤثرًا في وقوع الاعتقاد علمًا ولا يكون مع ذلك علمًا بالفاعل بأن يكون علمًا لوقوعه على وجه ثمّ ذلك الوجه وقوعه من فعل العالم بالمعتقد، وليس يمكن أن يجاب عن هذا السؤال بأن يقال أنه يصحّ من الله تعالى أن يوجد هذا الاعتقاد ولا نجعله [86] علمًا بأن لا يكون المعتقد على ما تناوله² نحو ما يعلم من كون زيد في الدار أنه كان يصحّ أن لا يحصل فيها ولو لم يحصل وخلق الله تعالى هذا الاعتقاد الذي هو علم الآن فينا كما كان علمًا فعلى بعض الوجوه كان يصحّ أن يوجد هذا الاعتقاد ولا يكون علمًا لأجل أنه لو خلق فينا هذا الاعتقاد وقدّرنا أن لا يكون زيد في الدار لكان خطأ قول من يقول أن هذا كان لا يمكن علمًا وخطأ قول من يقول أنه كان يجب أن يكون

1) فيلزمه. 2) Mscr. نناولّه، Viell. نناولّه.

علما بل نحيل السؤال لما نذكره بعد فإن له موضعا هو أخص به
 فإن قيل ولم إذا صح أن يوجد ولا يجعله جوهرًا صح أن يوجد
 ويجعل سوادا قيل له إذا صح أن يكون الجوهر جوهرًا بالفاعل
 وأن يكون السواد سوادا بالفاعل لم تثبت للذات صفة جنسه ولم
 يمكن أن يقلل إنما تصح على ذات من الذوات تسحيل على ذات
 أخرى وإذا كان كذلك وجب أن يصح على كل ذات أن تكون
 جوهرًا وأن تكون سوادا وأن يقف حصول تلك الذات على إحدى
 الصفتين على اختيار الفاعل فإن قيل ولم إذا صح حصول كل واحد
 منهما بدلا من الآخر صح من الفاعل أن يجعل الذات عليهما قيل له
 لأنهما لا يتضادان ولا يجريان مجرى المتضادين فإذا كان الأمر على ما
 وصفنا وجب القضاء بأنه يصح من القادر أن يجعل الذات عليهما
 لأنه لا¹⁾ كان يستحيل ولكن الحيل ليس ألا تضاد الصفتين أو كونهما
 جاريين مجرى المتضادين، ولا يلزم على ذلك أن يصح من الفاعل أن
 يجعل الكلام الواحد أمرا بالشئ نهيا عنه لأن هذين الحكمين
 يجريان مجرى المتضادين من حيث أن الكلام لا يكون أمرا إلا
 بكون فاعله مريدا لما تناوله ولا يكون نهيا إلا لكون فاعله كارهًا
 لما تناوله وليس يجوز أن يكون [9a] مريداً للشئ كارهًا لتضاد
 الصفتين فلذلك لا يصح أن يجعل الكلام الواحد أمرا بالشئ نهيا
 عنه لاستناد هذين الحكمين إلى صفتين ضدتين، ولا يلزم عليه أن
 يصح من الفاعل أن يجعل الفعل الواحد حسنا قبيحا من حيث
 أنه لا تضاد بين هذين الحكمين لأنهما يجريان مجرى المتضادين
 لأجل أن الحسن لا يكون حسنا إلا إذا حصل فيه عرض²⁾ مع تعرية

1) لا fehlt im Maer. 2) Ms. عرض.

من سائر وجوه القبح والقبيح لا يكون قبيحا إلا إذا حصل فيه وجه من وجوه القبح وليس يجوز أن يكون وجه القبح حاصلًا غير حاصل فهذا أكد من التضاد في هذا الباب فإن قيل ما أنكرتم أن بين كونه جوهرًا وبين كونه سوادًا ما يجري مجرى التضاد لأنه لا يكون جوهرًا إلا ويكون متحيزًا ولا يكون سوادًا إلا ويكون غير متحيز قيل له ليس في كونه سوادًا ما يقتضى أن لا يكون متحيزًا وإنما هو اختصاصه بهذه الصفة التى يرى عليها فلا يجب إذا حصل سواد جوهرًا أن يكون متحيزًا غير متحيز وليس كذلك سبيل الحسن والقبح لأن قولنا حسن يقتضى أن فيه عرضًا وأنه لا وجه من وجوه القبح فيه وقولنا قبيح يتضمن ثبوت وجه فيه من وجوه القبح فقارق أحدهما الآخر ولا شبهة في أن صفة التحيز لا تجرى مجرى المضاد لكونه سوادًا إذا لو حصلتا هكذا لكان لا فرق بين أن تحصلا لذات واحدة وبين أن تحصلا لذاتين ولو كان يستحيل اجتماع انسواد مع الجواهر في الوجود ثان قيل ما أنكرتم أن بين الصفتين ما يجري مجرى التضاد من حيث أن تحيز الجواهر يصحح وجود البياض بحيث هو وكونه سوادًا يحيل وجود البياض بحيث هو وإذا كانت إحدى الصفتين مَحِيلَةً لِمَا تَصَحَّحُهُ الأُخْرَى جَرِيًا مجرى المتضادين قيل له ليس الأمر [96] على ما ظننته لأن تحيزه لا يصحح وجود البياض بحيث هو على كل حال وإنما يصحح إذا لم يكن سوادًا فلا يلزم ما قدرته وهذا بمنزلة أن يقول أحدنا أن كون الواحد متًا حيًا يجري مجرى المضاد لكونه مُشْتَهِيًا من حيث أن كونه حيًا يصحح كونه نافرًا وكونه مُشْتَهِيًا يحيل ذلك فكما

1) Mscr. غرضًا.

يقول هاهنا أنَّ كونه حياً إنما يصحَّح كونه مشتتاً إذا لم يكن نائراً
فأما مع كونه نائراً فلا يجوز أن يقال أنه يصحَّح حصوله مشتتاً
فكذلك نقول أنَّ تحييز الذات إنما يصحَّح وجود البياض بحيث هو
إذا لم يكن سواداً فأما إذا كان سواداً فلا يجوز أن يصحَّحها فإن
قيل لم لا يجوز أن يجعله الفاعل سواداً جوهرًا قيل له لأنه كان يجب
إذا طرأ البياض عليه أن ينتفى به من حيث أنه سواد ولا ينتفى
به من حيث أنه جوهر وبعد فلا بد إذا طرأ البياض من أن يكون
حالا فيه ولا يجوز أن ينفي الحال محلّه فان قيل ما أنكرتم أن
البياض إذا طرأ انتفى هذا¹⁾ من حيث أنه سواد ثم يزول التحييز
لزوال صفة الوجود لأنه يحتاج إلى وجوده في تحييزه قيل له لا يمكن
أن يقال ذلك لأن هذا البياض لا بد من أن يوجد بحيث هو حتى
يصحَّح أن تنتفى هذه الذات من حيث أنها سواد ولا يوجد بحيث
هو إلا والذات موجودة متحييزة فكيف يمكن أن يقال أن هذه الذات
تنتفى في حال وجود البياض ثم مخرج من كونه متحييزاً لزوال صفة
الوجود، على أنه يجب أن يبقى موجوداً لأنه لمكان تحييزه يجب أن
يبقى ما لم يطرأ²⁾ عليه ما يضاده من هذا الوجه ولمكان كونه
سواداً يجب أن ينتفى إذا طرأ عليه ما يضاده من هذا الوجه
وهذا يوجب أن يكون موجوداً معدوماً في حالة واحدة
ولا يجوز أن يكون للجوهر جوهرًا لما هو عليه في ذاته لأنه ليس
هاهنا صفة أخرى يشار إليها فيقال أنه جوهر لأجلها ولأننا [10a] نريد
به ما هو الأصل في صفاته ولأنه كان يجب أن تكون تلك الصفة

1) Mscr. هذا الشيء، vielleicht oder blos هذا الذات.

2) Mscr. يطرأ، immer، auch nach، لم، bisweilen.

للذات وأن تستمر في العدم والوجود وهذا غرضنا^١ وكان يجب أن يكون متحيزاً لأجلها وهذا هو المراد بقولنا جوهر، فإن قيل ولم قلتم أن الصفة إذا كانت للذات فإنها يجب أن تكون حاصلة ما دامت الذات قيل له لأن الصفة المقصورة على الذات بمنزلة الصفة إذا كانت مقصورة على العلة فكما أن الصفة المقصورة على العلة لا يجوز أن لا تحصل مع حصول العلة لأن في زوالها مع حصول العلة نقضا لتعليلها بها فكذلك لا يجوز أن لا تحصل الصفة مع حصول الذات إذا كانت مقصورة على الذات فقط، يوضح ذلك أن الصفة إذا جعلناها مقتضاة عن صفة أخرى ومقصورة عليها فقط لم يجوز أن لا تحصل الصفة المقتضاة مع حصول الصفة المقتضية لأننا إذا لم نقل ذلك عاد على ما قلناه في التعليل بالنقص فإن قيل لم قلتم^٢ أن الذات في سائر الحالات لا تخرج من أن تكون ذاتا قيل له^٣ أن الغرض بقولنا ذات أنه يصح أن يعلم ويخبر عنه ولا تخرج الذات من ذلك فإن قيل لم لا يجوز أن تخرج الذات من أن تكون معدومة أو موجودة فلا يصح أن يتعلّق العلم بها ويخرج من أن تكون ذاتا قيل له يصح أن يعلم أنه كن موجودا من قبل فيتميز بهذا العلم بينه وبين غيره فلا بد في هذا العلم من أن يكون متعلّقا به لأنه لو لم يكن لهذا العلم متعلّق مع أنه يقع التمييز لأجله بينه وبين غيره لوجب أن لا يكون لشيء من العلوم متعلّق ولكان هذا قضينا بأن العلم يصح أن يتعلّق بالشيء على طريق [10b] الجملة لا يقع لأجل هذا العلم فصل بين هذه الجملة وبين غيرها من الجمل كما إذا تعلّق بشيء بعينه وقع لأجل ذلك العلم فصل بينه وبين غيره من الذوات

1) Mscr. عرضنا. 2) fehlt im Mscr. لم قلتم. 3) fehlt im Mscr. له.

دَلِيلٌ آخَرُ وَأَحَدٌ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْجَوْهَرَ عِنْدَ الْوُجُودِ
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَتَحَيِّزًا فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْوُجُودُ مُؤَثِّرًا فِي تَحْيِيزِهِ أَوْ
يَكُونَ الْمُؤَثِّرُ أَمْرًا سِوَاهُ وَلَا بَدَّ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا وَجِبَ ثَبُوتُهَا
عِنْدَ صِفَةٍ أُخْرَى وَوَجِبَ زَوَالُهَا عِنْدَ زَوَالِ تِلْكَ الصِّفَةِ وَلَا يُمْكِنُ تَعْلِيلُ
الصِّفَةِ بِأَمْرٍ آخَرَ سِوَاهُ وَجِبَ أَنْ تُعْلَقَ بِهَا لِأَنَّ الْمُؤَثِّرَاتِ تَتَّبَعَتْ
بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَمَا يَجْرَى مَجْرَاهَا وَلَوْ كَانَ الْمُؤَثِّرُ فِي التَّحْيِيزِ صِفَةً
الْوُجُودِ لَوَجِبَ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ أَنْ يَكُونَ مَتَحَيِّزًا وَإِذَا اسْتَحَالَ ذَلِكَ
وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَثِّرُ فِي ذَلِكَ صِفَةً أُخْرَى زَائِدَةً عَلَى الْوُجُودِ
وَتِلْكَ الصِّفَةُ لَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ أَمَّا أَنْ تَكُونَ مَحْدَدَةً أَوْ غَيْرَ مَحْدَدَةٍ
وَلَا^١) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَحْدَدَةً لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَحْدَدَةً عِنْدَ الْوُجُودِ
كَتَحْدَدُ التَّحْيِيزَ لَمْ يَكُنِ التَّحْيِيزُ بِأَنْ يَكُونَ مُعْلَلًا بِهَا أَوَّلَى مِنْ أَنْ تَكُونَ
تِلْكَ الصِّفَةُ^٢) مُعْلَلَةً بِالتَّحْيِيزِ وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا مُؤَثِّرَةً فِي صَاحِبَتِهَا وَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ كَمَا يَسْتَحِيلُ تَعْلِيلُ الصِّفَةِ
بِنَفْسِهَا، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الصِّفَةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُعْلَلَةً
بِالْوُجُودِ أَنْ تَكُونَ مُعْلَلَةً بِصِفَةٍ أُخْرَى ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ الْأُخْرَى
مَحْدَدَةً فَالْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي الصِّفَةِ الْأَوَّلَى وَهَذَا يَوْجِبُ الْقَوْلَ
بِحَصُولِ الْجَوْهَرِ عَلَى صِفَاتٍ لَا نِهَايَةَ لَهَا وَلَا حَصْرَ وَحَصُولِ الْجَوْهَرِ عَلَى
صِفَاتٍ لَا نِهَايَةَ لَهَا وَلَا حَصْرَ غَيْرَ مُعْقُولِهِ وَإِذَا صَاحَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ
وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَثِّرُ فِي صِفَةِ التَّحْيِيزِ صِفَةً أُخْرَى غَيْرَ مَحْدَدَةٍ وَأَنْ
تَكُونَ مُسْتَمِرَّةً لِلذَّاتِ فِي حَالِ عَدَمِهَا

دَلِيلٌ آخَرُ وَيَدُلُّ [11a] عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْمَعْدُومَ عَلَى صَرِيحَيْنِ أَحَدُهُمَا
أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ إِذَا وَجِدَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَتَحَيِّزًا

1) Mscr. لا. 2) fehlt im Mscr. الصفة

والثالث أن يكون المعلوم من حاله أنه إذا وجد استحال أن يكون كذلك فلا بد من أن يكون أحد المعلومين متميِّزاً عن الآخر (فليس يخلوا) من أن يكون متميِّزاً بصفة منتظرة أو بصفة حاصلة ولا يجوز أن يتميِّز بصفة منتظرة لأن ما يؤثّر في التميِّز لا يجوز أن يكون متراخياً عنه مع أن التميِّز مقصور عليه كما أن كلّ حكم يتبع صفة فأنه لا يجوز أن يحصل قبل حصول الصفة يبين ذلك أن الذات لا يصحّ منها الفعل من غير أن تكون قادرة مع أن صحّة الفعل مقصورة على كونها قادرة وهذا واضح

دليل آخر وهو أن البارئ تعالى لا بد من أن يكون متميِّزاً عن كلّ معلوم سواه ومخالفاً له ألا ترى أنه لا يجوز أن ينوب منابه فيما يرجع إلى ذاته وهذا هو المخالفة وإذا كان كذلك وجب أن يكون ذلك المعلوم مخالفاً للقديم ومتميِّزاً عنه ولا يجوز أن يكون كذلك إلا ويختص بصفة بها يتميِّز عن غيره فلذلك قضينا بأن المعدوم يجب أن يكون على صفة بها يتميِّز عن غيره

دليل آخر وهو أننا قد بينّا أنه لا معلوم إلا ويجوز أن يعلم على حدّ التفصيل لأنّه إذا لم يصحّ أن يعلم مفصلاً لم يصحّ أن يعلم على حدّ الجملة لما يبين في الكتب وإذا ثبت ذلك وقد علمنا أنه لا يجوز أن يُعلم مفصلاً إلا ويكون على صفة بها يتميِّز عن غيره فيجب أن تكون المعلومات في سائر الحالات موجودة كانت أو معدومة على صفات يتميِّز بها عن غيرها

دليل آخر وهو أن الله تعالى إذا أراد خلق الجوهري [11b] فلا بد من أن يقصد إلى إيجاد ما علّم من حاله أنه يجب أن يميّز عند

1) Mscr. meistens يخلوا.

الوجود ولا يكون هكذا ألا ويتميز عنده عن غيره ولا يجوز أن يتميز
من غيره إلا أن يختص بصفة

فأما ما يتعلّقون به من الشّبّه في هذا الباب فركبك

منها أن الجوهري لو كان جوهرًا في حال العدم والعرض عرضًا في
حال العدم لما أمكن القول بأن الله تعالى فعل عرضًا أو جوهرًا،
ومنها أنه لا صفة للجوهر بوجوده زائدة على كونه جوهرًا فلذا قيل
أنه جوهر في كل حال فكأنه قيل أنه موجود في كل حال، ومنها
أنه لو جاز أن يكون الجوهر جوهرًا في حال عدمه لوجب أن يصح
أن يكون متخيّرًا في حال العدم قابلاً للمتضادات في حال العدم
لأن المعقول من الجوهر ما يكون قابلاً للمتضادات وقد عرفنا فساد
ذلك فيجب أن يفسد ما قلتموه

والجواب أما ما قالوه أولاً فنعيد لأن معنى الفاعل هو أنه أوجد^١
مقدوره فإذا كان الله تعالى قد حصل الجهر على صفة الوجود
وحصل العرض على صفة الوجود كان فاعلاً لهما، ويقلب هذا السؤال
على السائل فيقال أنك تصف المعلوم بأنه شئ فيجب عليك أن
صح ما ذكرته أن تقول أن الله تعالى لم يوجد شيئاً من الأشياء
فإن قال لا يلزمي ذلك لأنه إذا اخترع المعلوم من العدم إلى
الوجود فقد أحدثه وهذا معنى الأحداث وإن كان شيئاً في حال
عدمه قلنا فأرض منا بمثل هذا الجواب ونقلب على من يصف
المعلوم بأنه معلوم ويتمنع من تسميته بأنه شئ فيقال يلزمك أن
صح ما قلته أن تقول أن الله تعالى لا يخلق ممّا يعلمه شيئاً من
الأشياء لأن ذلك قد كان معلوماً قبل ما خلقه فما الذي خلقه

١) Ms. وجد.

أكان ما خلقه معلوما [18a] أو غير معلوم كما قالوا لنا، فلا شيء يذكرونه في الجواب عن هذا إلا ويمكننا أن نجعله جوابا عما سألونا عنه

فأما ما ذكرناه ثانيا فخطأ عظيم لأن للجوهر بوحده صفة زائدة على كونه جوهرًا يبين ذلك أننا قد دللنا على أن كونه جوهرًا لا يجوز أن يكون بالفاعل وقد ثبت أن وجوده بالفاعل ومحل أن تكون الصفة الحاصلة بالفاعل في الصفة التي لا يجوز أن تحصل بالفاعل فأما ما قالوه¹ ثالثا فجمع بين أمرين مختلفين من غير علة والوجه في افساد ذلك أن يبين أن الجوهر لا يجوز أن يكون محييا وهو معدوم لأنه لو كان كذلك لوجب أن يرى في حال عدمه لأن الذات إذا حصلت على الصفة التي لو رُئيت² لما رُئيت إلا لكونها عليها وحصل الواحد منا على الصفة التي لو رأى لما رأى إلا لكونه عليها وارتفعت الموانع فالواجب أن يراه، فإن قيل ما أنكرتم أنه وإن كان حاصلًا على الصفة التي يرى عليها فلا يصح أن نراه إلا إذا وجد قيل له لا يجوز أن يجعل الوجود شرطًا في الرؤية ولا يكون له تأثير لا في الصفة التي يرى عليها للجوهر ولا في الصفة التي لأجلها يرى الراى ولا في صحة الحاسة التي يرى بها ولا فيما تكمل به صحة الحاسة وكل ما يكون شرطًا في الرؤية فلا بد من أن يتضمن التأثير في بعض هذه الأمور التي ذكرناها يبين ذلك أنه لا يجوز أن يجعل وجود الكون في الجوهر شرطًا في رؤيتنا إياه لما لم يكن له تأثير في بعض هذه الأمور التي ذكرناها، فإن قيل ولم لا يجوز أن ندرك المعدوم قيل له قد عرفنا أن الصوت ينقطع

1) aus glosse.

2) mscr. رؤيت.

أدركنا له في الثاني وإنما يكون كذلك لعدمه فكذلك ما شاركه [12b]
 في العدم فيستحيل أن ندركه، فأما ما له^١ قلنا أن الجوهر لا يجوز
 أن يحلّ شيء وهو معدوم لأنه^٢ لو صح أن يحلّ السواد الجوهر
 المعدوم لوجب أن يحلّ وكذلك الكلام في البياض المعدوم وهذا
 يوجب أن يكون السواد والبياض حالّين في حالة واحدة في محلّ
 واحد ويُخرجهما من أن يكونا متضادّين على المحلّ، وقد ذكرت
 هذه الدلالة على وجه آخر وهو أن السواد والبياض يتضادّان عليه
 فلو حلّا للمحلّ وهو معدوم لكان يتضادّان عليه وكان يجب أن يُحيلّ
 عدم أحدهما عن المحلّ عدم الآخر عنه كما أنّهما لما تضادّا على
 المحلّ في حال وجودهما كان وجود أحدهما يحيل وجود الآخر وهذا
 يوجب أن يتضادّ الضدان في حال عدمهما وإن يستحيل عدم
 الضدّين كما يستحيل وجودهما

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مُفْتَرِقَيْنِ وَلَا تَالِثَ بَيْنَهُمَا

ذهب شيوخنا أن ذلك صحيحٌ ولهذا جوّزوا أن يكون في العالم
 خلاه بل أوجّبوا ذلك وقال شيخنا أبو القسم لا يجوز أن يكون
 للجوهران مفترقَيْنِ ولا تالِثَ بينهما وأحال أن يكون في العالم خلاه
 والذي يدلّ على صحّة ما قلناه وجوه

أحدها أن العالم لو لم تكن فيه مواضع خالية من الجواهر والأجسام
 لكان يتعذّر علينا التصرف فلما علمنا أنه لا يتعذّر علينا ذلك علمنا
 أن فيه خلاه فإن قيل ما أنكرتم أنه إنما لا يتعذّر علينا التصرف

1) fehlt vielleicht بذلك أيضا. 2) msor. انه.

فيه لأجل أن أجزاء الهواء تنقبض بعد أن كانت مُنْبَسِطَةً فلهذا
يتأتى التصرف منا لأنها إذا انقبضت صَحَّ أن نحصل في أماكنها
وربما يقولون أنها تصير [13a] أَقَلَّ مما كانت لأن الأشياء الكثيرة يصح
أن تصير شَيْئاً واحداً وصَحَّ أن يصير الشيء الواحد أشياء كثيرة
قيل له أن مع هذا القول بأن العالم لا خلل فيه لا يصح أن يقال
بالانقباض في أجزاء الهواء مرةً والانبساط أخرى ولكن سبيل الواحد
منا سبيل من كان محبوساً في تنور لأن ذلك على سائر الأحوال
أجزاء تجتمع بعضها من بعض فلا يكون فيها خلل فكيف يصح
أن يقال مع هذا بالتخلخل والاكتناز، فأما ما قالوه في أن الأشياء
الكثيرة يصح أن تكون شيئاً واحداً فهو بَيِّن الفساد وذلك أن
الشيء الواحد لا يجوز أن يحصل على صفتين مثلين لنفسه والأشياء
لا بد من أن يحصل لكل واحد منها صفة ذاتية فلو صارت شيئاً
واحداً لكان لا بد من أحد أمرين أما أن يقال بزوال أكثر صفاتها
الذاتية وهذا لا يجوز لما بَيِّن في الكتب أو يقال بأن الذات
الواحدة تحصل على صفات متماثلة للذات وهذا أيضاً لا يجوز وقد
يقضي الكلام فيه في كتاب النقص على أصحاب الطبائع، فإن
قال إن الهواء يحصل في مكان أحدها في حال ما يحصل هو في
مكان الهواء قيل له هذا فاسد من وجوه أحدها أن أحدها إذا
تصرف دفع الهواء إلى الجانب الذي يذهب إليه فيجب أن يندفع
الهواء إلى تلك الجهة فلا يصح أن يصير إلى المكان الذي انتقل
عنه أحدها وإثباتي أنه لا يصح أن ينتقل إلى مكان أحدها إلا¹⁾
إذا فرغ ذلك المكان من أحدها فكيف يجوز أن يقال بأن المكان

1) إلا aus Glosse.

لا يصحّ أن يكون فارغا من جسم، ومتى قالوا بأنّ حال انتقال أحدنا عنه حال حصول الهواء فيه قلنا لهم أنّ ذلك الهواء إن كان ينتقل إلى مكان أحدنا [13b] فإنما ينتقل بما يفعل فيه من الاعتماد وذلك الاعتماد يحصل في حال حركة الواحد منا إلى مكان الهواء وذلك الاعتماد يولد في الهواء الانتقال في الوقت^١ فيجب أن يكون مكان أحدنا فارغا في حال ما تحرك عنه، ألا أنّه يمكن أن يُعترض على هذا الكلام بأنّ يقال أنّ أحدنا يفعل الاعتماد قبل أن يتحرك إلى مكان الهواء وذلك الاعتماد يولد في الهواء الحركة إلى مكانه في حال ما يتحرك هو إلى مكان الهواء ومن حق الاعتماد إذا منع من التوليد في سمتة وجهته مانع أن يولد في جهة أخرى، وبعد فلو صحّ ما قالوه لجاز أن يكون هاهنا كوزان مملوءان ماء يُصبّ الماء من أحدهما في الآخر في حال ما يصبّ الماء من الآخر فيه وقد عرفنا أنّ هذا متعذّر وكان يجب في المكان الضيق إذا استقبلنا ناس أن يصحّ منهم أن ينتقلوا إلى أماكننا في حال ما تنتقل إلى أماكنهم فقد عرفنا تعذّر ذلك^٢

دليل آخر وأحد ما يدلّ على ذلك أنا لو أخذنا زقا فألزقنا أحد [14a] جانبيه بالآخر ثمّ شدّدنا رأسه على حدّ يمنع دخول الهواء فيه لأمكن جذب أحد الجانبين من الآخر وإذا جذبنا فلا بدّ من أن يحصل هناك خلاّ وليس لأحد أن يقول أنّ الهواء يدخل فيه وذلك أنّه لو كان يدخل الهواء في ثقبه لكان يصحّ أن يمتلئ حتّى يصير بمنزلة ما ينفخ فيه وقد عرفنا فساد ذلك وكان يجب إذا

1) Fehlt etwa: الذى يتحرك فيه الواحد عن هذا المكان.

2) Hier im Ms. : بلغت القراءة تمّ الجزء ويتلوه دليل آخر.

نفخنا فيه أن لا يبقى الهواء فيه بأن يخرج من ذلك الخلل وكان
يجب إذا قيرنا ظاهر النرق أن لا يدخله الهواء
تَلِيلٌ آخَرُ وقد أُستدلَّ على ذلك بما يقارب ما بدأنا به وهو أننا
أخذنا زقا ملأناه ريحا أمكننا أن نغرز فيه أنبوبة ولا يصح هذا الغرز
إلا بأن يكون هناك خلل لأنه لا يصح اجتماع جسيين في مكان
واحد ولا يمكن أن يقال أن الهواء يخرج من النرق عند إدخال
الأنبوبة فيه لما بيناه^١ فلم يكن بد من القول بأن هناك خللا كثيرا
تَلِيلٌ آخَرُ وهو أننا إذا أخذنا قارورة ضيقة الرأس ومصصنا الهواء منها
ثم غمرناها في الماء ورأسها مسدود بالابهام فإن الماء يدخل فيه من
غير أن يُسمع منها صوت ولو كان فيه هوا لكان لا بد من أن
يسمع الصوت منها كما يُسمع إذا لم يَمَصَّ الهواء منها فعلينا بذلك
أن الهواء يخرج منها عند المص ولا يخلفه غيره فيحصل هناك خلل،^٢
هذا من أقوى ما يقال في هذا الباب وقد أورده شيخنا أبو إسحق
ابن عيَّاش

تَلِيلٌ آخَرُ وقد أُستدلَّ بهذه الدلالة على وجه آخر وهو أننا إذا
أخذنا هذه القارورة ومصصنا الهواء منها ثم سدناها^٣ رأسها [14b]
بالابهام وقلبناها في الماء فإن الماء يدخل فيها فلو لا أن الهواء قد
خرج منها بالمص^٤ لم يكن ليدخل الماء فيها كما لا يدخل إذا لم
يَمَصَّ^٥ الهواء منها وقد أوردها شيخنا أبو القسم هذا على نفسه في
كتاب ما خالف أصحابه فيه وأجاب عنه بأن قل أن بالمص^٥ يدخل

1) Mscr. بَيْنَا. 2) Mscr. خلا، Glosse. خلا.

3) Mscr. شدنا. 4) بالمص. 5) Mscr. mit durchgestrichenen Punkt über dem ص.

ففيها هواء حار ويخرج منها هواء بارد قل ومن شأن الحار أن يكون سريعاً للحركة ومن شأن البارد أن يكون بطيئاً للحركة فلهذا يخرج منها^١ ذلك الهواء الحار سريعاً ويحصل الماء لاستحالة أن يكون في العالم خلافاً، فقال له شيخنا أبو هاشم أنك قد ناقضت لأنك قد قلت قبل هذا في المحاجة إذا رُكبت على الأخدعين ثم جذب الهواء منها أن اللحم ينتو^٢ وأنما ينتو لأنه لا يخلف الهواء الخارج بالمشى ولو كان بدل فيها هواء حار لكان يخلف الهواء الخارج منها فتى قل في ذلك الموضع أنه لا يخلف ذلك الهواء هواء حار فقد ناقض لأن المص^٣ في كلّي الموضعين على سواء، وبعد فإن الهواء أنما يدخل بالنفخ لا بالمشى فمن قل أن بالمشى^٤ يدخل فيها الهواء فقد سوى بين المشى والنفخ وذلك ظاهر الفساد، وبعد فلو أجمينا هذه القارورة بالنار ثم قلبناها على الماء لما دخل الماء فيها فعلمنا بذلك فساد ما قاله وأن العلة في دخول الماء فيها ما ذكرناه

تليد آخر واحد ما استدلل به أنا لو قدرنا أربعة^٥ أجزاء كالخط ثم قدرنا نقل الأجزاء التي في الوسط في حالة واحدة لكان يجب أن لا يخلو حال هذين الجزئين اللذين هما طرف الخط من أحد أمرين أما أن يلتقيا أو لا يلتقيا فإن التقيا أدى إلى القول بالطفر وذلك لا يصح وإن لم يلتقيا وبقياً مفترقين ولا جوهر بينهما فهو الذي نريده من القول باثبات الخلاء فإن قيل لا يمكن نقل هذه الأجزاء دفعة واحدة قيل له ما الذي يمنع من ذلك أليس كان يصح [15a] نقلها

1) Mscr. منه.

2) Mscr. teils ينبوا, teils ينو.

3) cf. p. ٢٧, A. 5.

4) So GL, mscr. ست.

لو لم تكن متصلة بهذين الطرفين فيجب أن يصح نقلها وإن
اتصلت بهما وبعد قتي لم يكن فيها من الثقل ما يمنع من النقل
فيجب أن يصح نقلها ويحت أن يصح من الله تعالى أن ينقلها في
حالة واحدة ومتى لم يكن في نقلها أمر سوى فساد المذهب الذي
نورد هذه الدلالة لافساده فيجب أن يقال به ويقضى بفساد ذلك
المذهب لأن الدلالة لا يجوز أن يعترض عليها بالمذهب الذي يورد¹⁾
الدليل لافساده وإنما نجعل الدليل عياراً ونرتب المذهب عليه فأمّا
أن نرتب الدليل على المذهب فذلك عكس ما يقتضيه العقل والمقاييس
الصحيحة

نَلَيْلٌ آخَرُ وَقَدْ اسْتَدَلَّ شَيْخُنَا أَبُو هَاشِمٍ عَلَى ذَلِكَ بِأَن قُلَّ أَنَّ
الْأَبَادَ الْعَمِيقَةَ إِذَا لَمْ يَصِلِ الْهَوَاءُ إِلَى أَوَاخِرِهَا لَمْ يَعِشْ الْحَيَوَانُ فِيهَا
فَيَجِبُ بَأْنُ يُقَالُ بَأْنُ هُنَاكَ خَلَاءٌ، وَلَيْسَ يَصَحُّ الْاعْتِمَادُ عَلَى هَذِهِ
النَّطْرِيقَةِ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ هُنَاكَ هَوَاءٌ كَثِيفًا وَلِحَيَوَانٍ يَحْتَاجُ إِلَى
أَنْ يَتَنَفَّسَ مِنَ الْهَوَاءِ الرَّقِيقِ فَلِذَلِكَ لَا يَعِيشُ لَا لِأَجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ
هُنَاكَ هَوَاءٌ، وَمَتَا نَسَلُ²⁾ هُوَلَاءُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ أَلَيْسَ عِنْدَكُمْ أَنَّ هَذِهِ
الْأَجْسَامُ تَبْقَى³⁾ بِبَقَاءِ بَحْلِهَا وَأَنَّ بَقَاءَ بَعْضِ الْأَجْسَامِ لَا يَفْتَقِرُ فِي
وُجُودِهِ إِلَى بَقَاءِ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ كَانَ يَصَحُّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَخْلُقَ جَوْهَرًا
وَاحِدًا دُونَ غَيْرِهِ وَيَخْلُقَ فِيهِ الْبَقَاءَ فَلَا بَدَّ مِنْ بَلَى فَيُقَالُ لَهُمْ فَيَجِبُ
إِنْ يَصَحُّ أَنْ يَخْلُقَ الْبَقَاءَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَا يَخْلُقُ الْبَقَاءَ فِي
الْهَوَاءِ الَّذِي بَيْنَهُمَا فَيَتَنَفَّى الْهَوَاءُ مَعَ بَقَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَإِنْ امْتَنَعُوا
مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُمْكِنْهُمْ مَعَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَنْ بَقَاءَ أَحَدِ الْجَسْمَيْنِ لَا

1) Auf Grund einer Glosse von ذلك anzugefügt. 2) Mscr.

يُسَال. 3) Mscr. تبقا.

يحتاج إلى بقاء الجسم الآخر وإن جُوزوه قلنا لهم فما قولكم لو فُتيت
الأجسام التي بين السماء والأرض وبقيت السماء والأرض هل تتصل
أحدهما بالأخرى في حال تغنى الأجسام بينهما أو لا تتصل
أحدهما بالأخرى فإن قالوا لا تتصل أحدهما بالأخرى ولا تلتقي
فقد جُوزوا للخلاء وإن قالوا تتصل لا محالة [156] أحدهما بالأخرى
فقد قالوا بالطرف فقد بان أنه يابزمهم على مذهبهم أن يجوزوا الطفر،
ذُكر جملة من أسألتهم في هذه المسئلة والجواب عنها
سؤال لهم قالوا لو كان الجوهران مفترقين من غير أن يكون بينهما
ثالث لكان لا يمتنع أن يقال بأن المسافة والبعد بين هذين
الجوهرين أقل مما يكون بين جوهرين آخرين أو أكثر أو يساوي
ذلك وما يقال فيه أنه أكثر أو أقل أو يساوي غيره لا بد من أن
يكون شيئا ثابتا^١ يبين ذلك أنه يمكن أن يقال بين الجوهرين من
المسافة قدر ذراع أو قدر باع ولا بد من أن يكون ما يصح تقديره
بالذراع أو الباع جسما ثابتا^٢ أو جواهر ثابتة^٣ موجودة للجواب
يقال لهم أننا إنما نقول ذلك على وجه التقدير وعلى معنى أنه لو
كان بينهما جواهر لكان طولها ذواعا أو كانت أكثر مما يكون بين
هذين الجوهرين الآخرين أو كانت تكون أقل من ذلك أو كانت تكون
مساوية فعلى ضرب من التقدير يصح أن يقال هذا نحو ما نقول أن
الله تعالى لو خلق جسما ثم خلق بعده جسما آخر ولا وقت
يتخللهما ثم خلق بعده جسما آخر ثالثا لكان يصح أن يقال بأن
التراخي الذي بين الأول والثاني^٤ أقل مما يكون بين الأول والثالث^٥

١) Mscr. ثانيا. ٢) Mscr. ثاسا. ٣) Mscr. ثانتة. ٤) Mscr.
والثالث. ٥) Mscr. والثاني.

ويقدّر الوقت في ذلك فيقال لو كانت أوقات لكائنات الأوقات التي بين الأول والثاني أقل من الأوقات التي بين الأول والثالث سؤال آخر قالوا إذا شاهدنا الجوهرين المفترقين فلا بد من أن يتبين عند الإدراك كونهما مفترقين ولا يصح تبين ذلك إلا بأن نشاهد للخل الذي بينهما وما ليس بموجود لا يصح أن يتعلّق الإدراك به وليس يمكن تصوّر مشاهدة جوهرين مفترقين من غير مشاهدة [16a] ما بينهما من للخل فلا بد من أن يكون للخل بثالث قد حصل بينهما فعلى هذا الوجه لا يمكن اثبات الخلاء أَلْجَوَابُ يقال لهم جميع ما ذكرتموه دعّاوى فيها ينازعون ونقول تصحّ مشاهدة الجوهرين المفترقين من غير أن نشاهد ثالثا بينهما وما الذى يمنع من أن يُعلم عند الإدراك كون أحد الجوهرين كائنا في جهة وكون جوهر آخر في جهة أخرى بالبعد منه وإن لم نشاهد أمرا آخر سواهما ولا فرق بين ما ذكره وبين أن يقتضوا إذا أرادوا أن يدلّوا على نفس دعّواهم بأن العالم لا يجوز أن يكون فيه خلا

سؤال قالوا قد علمنا أن الحُجَام إذا ركب المَحَاجِمَة على الأُخْدَعَيْن ومَصّ الهواء منها فلا بد من أن ينتأ اللحم وإنما يجب أن ينتأ اللحم لاستحالة أن يكون فى العالم خلا أَلْجَوَابُ يقال لهم قولكم أن اللحم إنما ينتأ¹ لاستحالة أن يكون فى العالم خلا دعوى لا برهان معه بل ما أنكرتم أنه إنما ينتأ² اللحم لأجل أن الهواء مختلط بأجزاء اللحم متشبّث بها فإذا جُذب³ الهواء بلصّ انجذب اللحم بجذب ما ينتشبّث به كما أن أحدنا إذا جذب الهواء المتصل بالماء بأن وضع على الماء أنبوبة انجذب الماء على الأنبوبة، ثم يقال

1) Mscr. ينتأ. 2) Mscr. يسا. 3) Mscr. حدث.

لهم أن هذا بأن يجعل دلالة على جواز الخلاء أولى لأجل أن هذه
 للحجمة لو رُكبت على الحجر ثم مَصَّ الهواء منها لما نتأ¹) الحجر
 مع أنه لا جسم يخلف الهواء وإنما لم ينتأ الحجر لأجل أنه ليس
 الهواء مداخلًا لأجزائه مختلطًا به كاختلاطه باللحم ولو كان الأمر
 على ما قالوه لكان لا فرق بين الموضعين ثم يقال لهم أرايتم لو
 قدرنا صفيحة من أجزاء لا تتجزأ وركبنا عليها محجمتين من
 جنبتيهما ومَصَّ الهواء منهما قادران أليس كان لا يخلو الصفيحة من
 وجوه ثلاثة أما أن تقف [16b] وأما أن تنجذب إلى جهة هذا
 القادر أو انجذبت إلى جهة القادر الآخر لأنها لا يجوز أن تنجذب
 إلى الجهتين جميعاً في حالة واحدة فإن وقفت أو انجذبت إلى
 جهة أحدهما فقد حصل هناك خلاء، ثم يقال لهم لو كان الأمر على
 ما قلتموه لما جابت أجزاء اللحم بأن تنجذب لاستحالة الخلاء
 أولى من أن تنجذب أجزاء الزجاج لاستحالة ذلك
 سؤال قالوا قد عرفنا أن المجبر إذا أراد أن يجبر العظم الكسير
 ووضع قطعة من العجين على ذلك الموضع ثم وضع عليه قطعة من
 النار ثم أكبَّ عليه فَدَحَا فإنَّ الهواء²) يحمى فخرج من خلل القدح
 وإذا خرج الهواء ارتفعت النار لتخلف الهواء في مكانه فإذا ارتفعت
 النار ارتفع العجين فيخلف النار في مكانها وإذا ارتفع العجين
 ارتفع العظم وعاد إلى مكانه وإنما يجب ذلك لاستحالة الخلاء والجواب
 يقال لهم قولكم بأن هذه القضية إنما وجبت لاستحالة الخلاء دعوى
 فيها ينازعون فما أنكرتم أنها إنما استحالت لأجل أن النار إذا
 وضعت على العجين فقد فعل فيها اعتماد في جهة السفلى فهي

1) بنا. 2) Mscr. الهوى.

تذهب في خلل العاجين واللحم سفلا بذلك الاعتماد المجتلب ثم
تراجع إذا انقضى المجتلب بما فيه من اللازم صعودا فينجذب
العظم واللحم وبتراجع^١ النار صعودا فيعود الى مكانه، ثم يقال لهم
هذا بأن يجعل دلالة على أن في العالم خلاء أقرب لأن هذه العجينة
لو جعلت على قطعة من الحجر ثم طرحت النار وأكب عليها قدح
لكان الهواء باختلاط أجزاء النار به يخرج من خلل القدح ولا يخلف
ذلك الهواء جسم آخر لأن الحجر لا تنتو^٢ أجزاء ولا ترتفع عن
مكانها فيجب أن يقال بأن هناك خلاء

سؤال آخر قالوا قد عرفنا أن القارورة الضيقة الرأس لو مَص^٣ الهواء
منها ثم غمرت في الماء لكان الماء يرتفع اليها مع أن من شأنه أن
يحتد^٤ وإنما يجب ارتفاع [17a] الماء اليها لاستحالة أن يكون في العالم
خلاء لأن الهواء الحار الذي دخل في القارورة من نفس الانسان يخرج
سريعا فلا بد من أن يخلفه جسم آخر الجواب يقال لهم قد بينا
أنه لا يحصل فيها هواء حار من النفس لأن ذلك إنما يحصل
بالنفخ لا بالمش، وبعد فإن العلة في ذلك ليس ما ذكره بل لأجل
أن الهواء إذا مَص من القارورة وفيها أجزاء نارينة كثيرة^٤ الاعتماد
تظهر تلك الأجزاء فإذا غمرت في الماء حصل في تلك الأجزاء النارينة
اعتماد سفلا فتذهب في أجزاء الماء ثم تتراجع بما فيه من الاعتماد
صعدا فينجذب بتراخعها الماء كما قلنا في علة نبو العظم وعوده الى
مكانه عند المجبر له

1) Mscr. Lücke, wohl aber ursprünglich. 2) Mscr. تبتنا.

3) مَص mit ausgestrichenen Punkt über dem ص. 4) Mscr. كبيرة.

سُؤَالٌ آخَرُ قَالُوا قَدْ عَرَفْنَا أَنَّ سَرَاقَةَ الْمَاءِ إِذَا جُعِلَ فِيهَا الْمَاءُ ثُمَّ سَدَّ
رَأْسَهَا بِالْإِبْهَامِ فَإِنَّ الْمَاءَ لَا يَسِيلُ مِنْ نَقَبِهَا مَعَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمَاءِ أَنْ
يَتَحَدَّرَ وَيَسِيلُ إِلَى أَسْفَلٍ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُفُ
الْمَاءُ جِسْمٌ آخَرَ سِوَاهُ فَلِذَلِكَ يَبْقَى فِي السَّرَاقَةِ وَلَا يَسِيلُ مِنْهَا
الْجَوَابُ يُقَالُ لَهُمْ لَيْسَتْ الْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ بَلْ لِأَجْلِ أَنَّ
الْيَسِيرَ مِنَ الْهَوَاءِ يَمَانَعُ الْيَسِيرَ مِنَ الْمَاءِ مِنَ النُّزُولِ فَلِذَلِكَ يَبْقَى
الْمَاءُ فِيهَا إِذَا رُفِعَتْ الْإِبْهَامُ عَنْ رَأْسِهَا وَدَاخِلَ الْمَاءُ هَوَاءً أَثَرٌ فِي نَزْوِلِهِ
فَلَمْ يَقْوِ ذَلِكَ الْيَسِيرَ مِنَ الْهَوَاءِ^١ عَلَى مَنَعِ مَا جَاوَرَهُ مِنَ الْمَاءِ مِنَ
النُّزُولِ، يَبَيِّنُ صَاحِحَةَ ذَلِكَ أَنَّ تِلْكَ النُّقَبَ لَوْ وَسَعَتْ لَمَّا وَقَفَ الْمَاءُ
فِيهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ يَدْخُلُهَا الْهَوَاءُ فَيَخْلُفُ الْمَاءَ وَكَذَلِكَ لَوْ صُبَّ فِي
السَّرَاقَةِ الزَّبِيقُ لَمَّا وَقَفَ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ لَكَانَ لَا فَرْقَ
بَيْنَ أَنْ تَكُونَ ضَيْقَةُ النُّقَبِ وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ وَاسِعَةُ النُّقَبِ فِي أَنَّهُ كَانَ
يَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ الْمَاءُ فِيهَا وَكَانَ لَا فَرْقَ [176] بَيْنَ مَا هُوَ أَثْقَلُ مِنَ الْمَاءِ
كَالزَّبِيقِ وَبَيْنَ نَفْسِ الْمَاءِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ هَذَا بَأْنُ يُجْعَلُ دَلِيلًا عَلَى اثْبَاتِ
الْخَلَاءِ أَوَّلَى بَأْنُ يُقَالُ لَوْ أَنَّا جَعَلْنَا الزَّبِيقَ فِي هَذِهِ السَّرَاقَةِ وَسَدَدْنَا
رَأْسَهَا بِالْإِبْهَامِ لَكَانَ الزَّبِيقُ لَا يَثْبُتُ فِيهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُفُ
الزَّبِيقُ إِذَا سَالَ مِنْهَا جِسْمٌ آخَرُ مِنَ هَوَاءٍ وَغَيْرِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ
هَنَّاكُ خَلَاءٌ

سُؤَالٌ آخَرُ قَالُوا قَدْ عَرَفْنَا أَنَّ جَرَّةً لَوْ كَانَ فِيهَا مَاءٌ^٢ ثُمَّ جَمَدَ الْمَاءُ
كُلَّهُ لَكَانَتْ لِلْجَرَّةِ تَنَكُّسٌ وَتَنْشَقُّ وَإِنَّمَا تَنكُسرُ لِأَجْلِ أَنَّ الْمَاءَ بِالْجَمُودِ
تَنْقَبِصُ أَجْزَاؤُهُ فَلَوْ تَنكُسرُ لِلْجَرَّةِ لَكَانَ هَنَّاكُ خَلَلٌ لِأَنَّهُ قَدْ لَمْ
يَحْصُلْ عِنْدَ جَمُودِ الْمَاءِ فِيهِ هَوَاءٌ غَيْرُ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجْزِ لِلْخَلَلِ أَنْ تَنكُسرَ

١) Msor. الماء.

٢) ماء fehlt im Msor.

لجزة عند جمود الماء فيه النجواب أعلم أن انقباض أجزاء الماء عند الجمود لا يصح على قولهم لأن الماء إذا لم يكن جامدا لا تتخلل¹⁾ أجزاؤه أماكن فارغة كما لا تتخلل¹⁾ إذا جمد فعلى أي وجه يكون منقبضا فإن قالوا بأن يصير أقل مما كان فقد أبطلناه فيما تقدم، ثم يقلل لهم ليست العلة في انكسار الجزة ما ذكرتموه بل لأجل أن الهواء إذا برد فإنه يكون كثير²⁾ الاعتماد لأنه يكون كثير³⁾ للحركة ويتبين ذلك من حاله فيؤثر في ذلك الكسر بما فيه من الاعتماد معما يحصل في الماء من الثقل والاعتماد على موضع منه عند اجتماع أجزائه بانجمود فيكون التأثير أكثر من أن تكون أجزاء منبسطة وأن يكون ما فيه من الثقل كالمنقسم على كل الجزة فلذلك يؤثر في انكسار ذلك الموضع ولو كان الأمر على ما ذكره لكان لا فرق بين الحديد والزجاج في الانكسار إذا جمد فيه الماء كله ومعلوم أن الآتية إذا كانت شديدة الصلابة وكانت مخينة غليظة فإنها لا تنكسر وإن جمد الماء فيها فقد بان أن هذا بأن يكون دلالة على جواز الخلاء [18a] أولى

مسئلة ذكر شيخنا أبو القسم في عيون المسائل أن المجتمع هو الأعراض إذا اجتمعت في محل واحد وأنه لا يقال في الجسم مجتمع ألا على طريق المجاز ويراد به أنه مجاور ومؤتلف وأعلم أن هذا خطأ لأن ذلك بالصد ما يقوله أهل اللغة أن الاجتماع كالتقيص للافتراق وعندهم أنه يوصف بذلك في الحقيقة ما يجوز أن يوصف بالافتراق وهو الجوهر دون العرض فلا أدري من أين له هذا الاختيار حتى يقول أنه رجوع عن مقالة ويرخم الفصل به وليس فيه إلا عبارة فاسدة

1) Msor. u. بتخلل. 2) Msor. كسر. 3) Msor. كبير.

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ فِي الْحَاجِرِ وَالْخَشَبِ نَارًا كَامِنَةً

أنكر شيخنا أبو القسم أن يكون في الحاجر والخشب نار كامنة وذكر ذلك في عيون المسائل وقال أن النار يُحْرِق ما لا تألفها على قدر قَلَّتْه وكثُرَتْه وأجزاء الحاجر وإن لم تكن النار تقوى على إحراقها فهي تسحقه، وعند شيوخنا في الحاجر نار كامنة وكذلك في الخشب والذي يدل على صحة ما قالوه أن النار التي تحصل بالقُدْح في الحاجر لا مخلو من أن تكون قد ظهرت من الحاجر عند القُدْح كما نقوله أو يكون ذاك مما يحدث عند فعل الله تعالى بالعادة أو يكون الهواء بقُدْحنا في الحاجر يستحيل نارا فتكون الحرارة من فعلنا ولا يجوز أن يقال أن النار تحصل من فعل الله بالعادة لأنَّ الحال في ذلك تستمر على طريقة واحدة ولو كان ذلك حاصلًا بالعادة لكان لا يمتنع أن يكون الحاجر لا تنقُدح منه النار أصلا وإن رُقِف وقُدِح بالحديد الممّوءة ومرة تنقُدح النار إذا ضرب قطعة جليد على قطعة أخرى من الجليد وقد علمنا فساد ذلك [186] ولا يجوز أن يقال أن الحرارة تحصل من فعلنا لأنَّ المولّد لها كان يجب أن يكون الاعتماد فكان يجب من غير القُدْح بالحاجر أن نفعل في الهواء حرارة إذا اعتمدنا عليه وأن نحيله نارا، وبعد فكان يجب أن لا تفتقر الحال سواء قُدْحنا بحديد ممّوء أو بما لا يكون سبيله هذا السبيل ولكن يجب أن لا يقتري بعض الأحجار من بعض لأنَّ المعتبر فيما تولّد بالاعتماد والاعتماد حاصل على حدّ واحد في سائر الأحوال، على أننا لو قدرنا على الحرارة لقدرنا على البرودة ولو قدرنا عليها

لكان لا مخلو^١ حلا ما نفعله^٢ من البرودة من أمرين أما أن تكون مباشرة أو متولدة ولا يجوز أن تكون مباشرة لأن أحدنا ربما يقوى داعيه إلى أن يبرد جسده عند ما يجد من حرّ الهواء^٣ ومع ذلك قلته لا يتمكن من ذلك ولا يجوز أن يكون متولدة في غير محل قدرته لأن السبب الذي يُعدى به الشيء عن محل القدرة ليس إلا الاعتماد فكان يجب أن يقال في الاعتماد أنه كما يولد الحرارة يولد البرودة وإن كان كذلك لكان يجب أن يولد الحرارة والبرودة في حالة واحدة وذلك محل

سؤال قلوا لو كان في الخشب نارٌ كامنة لكان يجب أن تحترق الخشبة وبعد فكلن يجب إذا سحقنا الخشب أن تظهر تلك النار وكان يجب أن بسحق الحجر وتفتتبه أن تظهر النار للجواب أن النار التي في الخشب مفتوقة في مواضع منه وهي يسيرة قليلة وفي الخشب صلابة تمنع النار من الاشتغال والتأجج فلذلك لا يحترق بها^٤ ولا تظهر النار بسحق الخشب لأن بالسحق تغترق أجزاء النار وهي يسيرة فتتبدد عند ذلك فلا تظهر ولا تجتمع، وإنما لم يجوز أن يسحق^٥ الحجر فتظهر النار لما ذكرنا من [19a] قلته وصلابة الحجر

مسئلة ذكر في عيون المسائل أن الهواء يستحيل ماء وتشبيهه^٦ بمخار القدر إذا لاقى^٧ الطبق، وعند شيوخنا أن الذي ذكرته لا يصح بل يكون ذلك البخار هواء تجاوره أجزاء رطبة فيها مائية

1) Mscr. يخلو، auch sonst oft. 2) Mscr. يفعل. 3) Glosse
بشبيهه. 4) Mscr. به. 5) Mscr. تسحق. 6) Mscr. لاقى. 7) Mscr. لاقا.

فلذلك إذا لاقى بخاراً^١ القدر الطبقة ظهر ما فى البخار من
أجزاء الماء على الطبقة لا^٢ لأن الهواء قد استحل ماء
الذى يدل على فساد ما ذكره أن الهواء لو كان يستحيل ماء لكان
لا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون من فعل الله بالعادة أو يكون
ذلك موجبا عن مجاورة الأجزاء المائية له، ولا يجوز أن يقال أنه من
فعل الله بالعادة ابتداء لأنه كان يجب أن لا تستمر الحال فيه على
طريقة واحدة ولا يجوز أن يقال أنه يتولد عن مجاورة الماء له لأن
المجاورة لا جهة لها فتولد فى غير محلها وبعد فليس بأن تكون
مجاورة الهواء للماء مقتضية لأن يستحيل الهواء الى طبع الماء أولى
من أن يقتضى أن يستحيل الماء هواء، على أنه كان يجب إذا لاقى
الهواء الماء الذى فى البخار أن يستحيل ماء وقد علمنا أن ذلك
لا يجب وقد يقضينا^٣ الكلام فى هذا الجنس فى كتاب النقص على
أصحاب الطبائع

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ لِكُلِّ جُزْءٍ قِسْطًا مِنَ الْمَسَاحَةِ

ذهب شيخنا أبو هاشم إلى أن لكل جزء قسطا من المساحة وقال
أبو القسم أن الجزء الذى لا يتجزأ لا يجوز أن يقال أن له قسطا
من المساحة

فالذى يدل على صحة ما نذهب إليه أن المساحة لا يخلو من
أحد أمرين أما أن ترجع الى ما هو عليه الجوهر من صفته الذاتية
أو يكون راجعا الى التأليف، ولا يجوز أن يقال أنه يرجع الى التأليف
لأنه لو كان كذلك لكان يجب إذا أخذ أحدنا جسما طوله

١) البخار fehlt im Mscr. 2) لا fehlt im Mscr. 3) نقضينا Mscr.

عشرون [19b] ذراعا وجعلناه عشرين قِطْعَةً أَنْ تَتَنَاقَصَ مَسَاحَتُهُ كَمَا
يَتَنَاقَصُ تَأْلِيفُهُ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَسَاحَتَهُ كَمَا كَانَ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ
الدَّلَالَةُ قَدْ ذُكِرَتْ فِي الْكِتَابِ إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَيْهَا بِأَنْ
يُقَالُ يُلْزِمُكُمْ أَنْ تَقُولُوا أَنَّ الطَّوْلَ لَا يَرْجِعُ إِلَى التَّأْلِيفِ لِأَنَّ تَأْلِيفَهُ
كَمَا تَنَاقَصَ فَإِنَّ طَوْلَهُ لَا يَتَنَاقَصُ إِلَّا قَرِئَ أَنَّهُ عَشْرُونَ ذِرَاعًا كَمَا كَانَ،
وَقَدْ قِيلَ أَنَّ الْجُزْئَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَ فِيهِمَا مِنَ التَّأْلِيفِ مِثْلُ مَا فِي
سَائِرِ أَجْزَاءِ الدُّنْيَا فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَسَاحَتُهُمَا مِثْلَ مَسَاحَةِ
الدُّنْيَا وَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ سَوْأَلُ الطَّوْلِ فَإِذَا قِيلَ أَنَّ الطَّوْلَ
تَأْلِيفٌ ذَاهِبٌ فِي جِهَةٍ وَلَا يَحْصُلُ فِي الْجُزْئَيْنِ مِنَ الطَّوْلِ مَا فِي جِسْمٍ
طَوْلُهُ أَلْفُ أَلْفِ ذِرَاعٍ قِيلَ لَهُ فِي الْمَسَاحَةِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَالْأَجُودُ أَنْ يُقَالَ
أَنَّا نُرِيدُ بِقَوْلِنَا أَنَّ لَهُ قِسْطًا مِنَ الْمَسَاحَةِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الصِّفَةِ
الَّتِي لِأَجْلِهَا يَصْطَحُّ أَنْ تَتَعَاطَمَ الْجَوَاحِرُ بِانْصِصَامِ الْبَعْضِ إِلَى الْبَعْضِ
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَحْصُلَ لِكُلِّ جُزْءٍ وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يُقَالَ أَنَّهَا لَا تَحْصُلُ إِلَّا إِذَا وَجَدَ فِيهِ التَّأْلِيفُ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ
التَّأْلِيفَ يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُحَلَّةً بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَلَوْ كَانَتْ
هَذِهِ الصِّفَةُ تَحْتَاجُ فِي حَصُولِهَا إِلَى وَجُودِ التَّأْلِيفِ لاحتِجَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنَ الْأُمُورِ إِلَى صَاحِبِهِ وَهَذَا فِي الْإِسْتِحَالَةِ بِمَنْزِلَةِ احتِياجِ الشَّيْءِ
إِلَى نَفْسِهِ وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مَتَى جُعِلَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ
مُوجِبَةً عَنِ التَّأْلِيفِ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَعْظُمَ الْحَاجِمُ بِكَثْرَةِ مَا يُوْجَدُ
فِيهِ مِنَ التَّأْلِيفِ وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ الطَّوْلُ لِأَنَّ التَّأْلِيفَ لَا يَكُونُ طَوْلًا
إِلَّا إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ لَا يَوْثِقُ فِي الصِّفَةِ إِلَّا
إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ بَدَلِ تَأْثِيرِهِ يَكُونُ لَهَا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ [20a]
فَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكْثُرَ الْحَاجِمُ بِكَثْرَةِ التَّأْلِيفِ حَتَّى يَصْطَحَّ أَنْ
يَكُونَ الْجَزْآنِ فِي حَاجِمِ الْعَالَمِ كَذَلِكَ، وَأَحَدُ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّا

لو تَوَقَّعْنَا دَائِرَةً وَكَانَ فِي وَسْطِهَا جُزْءٌ ثُمَّ وَضَعْنَا عِنْدَ هَذَا الْجُزْءِ
جُزْءًا آخَرَ لَكَانَ بَعْدَ مَا بَيْنَ الْقُطْبِ وَبَيْنَ قُطْرِ الدَّائِرَةِ أَكْثَرُ مِنْ
الْبَعْدِ الَّذِي بَيْنَ هَذَا الْجُزْءِ وَالَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّائِرَةِ^١ فَلَوْ لَا أَنَّ
لِكُلِّ جُزْءٍ قِسْطًا مِنَ الْمَسَاحَةِ لَكَانَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ لَا تَجِبُ فِيهِ، عَلَى
أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ الَّتِي أَثْبَتْنَاهَا لِلْجَوْهَرِ بَيْنَنَا أَتَاهَا تَجِبُ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي
دَانِهِ حَتَّى أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْتَمِيزُ فِي حَالِ الْوُجُودِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ غَيْرِهِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيْمَا هَذَا سَبِيلُهُ أَنَّهُ يَحْصُلُ لَعَلَّةٌ، عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ
يَنْتَعِلُ بِالْجَوْهَرِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ بِمَا بَيْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ
الْإِدْرَاكَ لَا يَنْتَعِلُ بِالشَّيْءِ إِلَّا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ^٢ أَخْصُ أَوْصَافِهِ فَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ لِأَجْلِ التَّأْلِيفِ

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يَفَارِقَ غَيْرَهُ مِنْ
الْجَوَاهِرِ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُلَاقِيَهُ فِي الثَّانِي

لَا خِلَافَ بَيْنَ شَيْوَحْنَا فِي أَنَّ ذَلِكَ يَصَحُّ وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ
فِيمَا خَالَفَ أَصْحَابَهُ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَفَارِقُ جَوْهَرًا آخَرَ إِلَّا وَيَصَحُّ أَنْ
يُلَاقِيَهُ فِي الثَّانِي وَهَذَا خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ لِأَنَّ الَّذِي نُرِيدُ بِقَوْلِنَا
مِفَارِقَ يَثْبُتُهُ وَإِنَّمَا يَمْنَعُ مِنْ تَسْمِيَّتِهِ بِهَذَا الْإِسْمِ وَلَا مَعْنَى لِلْمُشَاجَّةِ
فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا وَقَعَ الْإِتْفَاقُ عَلَى مُسْتَفَادٍ بِهَا، عَلَى أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ
أَهْلَ اللُّغَةِ يَسْمُونُ زَيْدًا بِأَنَّهُ مِفَارِقٌ لِعَمْرٍو إِذَا حَصَلَ فِي بَلَدٍ آخَرَ
وَإِنْ كَانَ لَا يَصَحُّ أَنْ يَلْتَقِيَ بِهِ فِي الثَّانِي

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ جِهَةَ الْجُزْءِ هَلْ هِيَ غَيْرُهُ أَمْ رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ

ذَهَبَ شَيْخُنَا أَبُو هَاشِمٍ إِلَى أَنَّ جِهَةَ الْجُزْءِ تَرْجِعُ إِلَيْهِ وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ

1) fehlt viell. وبين قطب الدائرة. 2) fehlt im Mscr. ما يقتضيه

أنها غير الجزء وإليه كان يذهب الشيخ أبو علي والأقرب أن يكمن هذا [20b] الخلاف أيضا واقعا في عبارة لأن مراد شيخنا أبي هاشم بقوله في جهة الجزء أنها راجعة إليه أن الجزء لتحيزه يصح أن يلاقى ستة أمثاله ولا ينكر ذلك من يمتنع في^١ القول بأن جهة الجزء راجعة إليه، فإن قيل إن الجهات هي اليمين واليسار وجهة الشرق والاحت والامام والخلف وهذه هي غير الجزء فكيف يصح ما قلتموه قيل له إن الغرض بذلك أنه يصح أن يلاقى ستة أمثاله وهذا للحكم إليه يرجع فإن قيل فيجب على هذا أن يكون الجوهر متجزأ^٢ لأن ما يلاقى به الجزء الذي عن يمينه غير ما يلاقى به الجزء الذي عن يساره لأنه لو كان يلاقى أحدهما بما يلاقى به الآخر لكان الجوهريان اللذان لقياه حاصلين في محاذاة واحدة قيل له لا يلزم ما ذكرته لأجل أن تحيزه يقتضى ذلك وإن كان شيئا واحدا لا يتجزأ^٣ ولا يتبعض ألا ترى أنه مع التحيز لا بد من أن يكون شاغلا لجهة ولا يشغل جهة ويمنع مثله من أن يحصل بحيث هو ألا ويكون حائلا بين للجوهريين وإذا حال بينهما فلا بد من أن يلتقى بكل واحد منهما مع أنهما في محاذاتين وإذا كان كذلك لم يقتض هذا تحزؤ^٤ الجزء

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجُزءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوْجَدَ إِلَّا وَيَكُونُ مُتَحَيِّزًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوْجَدَ كَذَلِكَ إِلَّا وَيَكُونُ كَائِنًا فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ

إعلم أنه لا خلاف بين شيوخنا في ذلك وقد قال أبو القسم أن

١) تجزى، يتجزى. 2) متجزأ. 3) Mscr. 4) من Besser.

للجهر لا يحصل في جهة ألا إذا كان هناك جوهر آخر ولا يكون
محتجزا إلا إذا كان هناك جوهر آخر^١ والأقرب أن يكون هذا للخلاف
أيضا خلافاً في عبارة لأن الذي نعنيه بقولنا محتجز هو ما له ولأجله
تتعاطم الأجزاء بانضمام البعض إلى البعض وهذا مما يثبت وإن كان
يمتنع من تسميته بأنه محتجز وكذلك نريد بقولنا كائن في جهة
أنه لو وجد جوهر آخر لكان لا يجوز أن يحصل بحيث هو [21a]
وأنما يكون عن يمينه أو يساره أو تحته أو فوقه أو خلفه أو أمامه
فأما أن يحصل على الحد الذي لو قدر المكان لكانا يشتغلان مكانا
واحدا فمحال وهذا مما لا يقع فيه خلاف وإنما يمتنع من هذه العبارة
وإذا سلم المعنى فلا بد من أن يعتبر منه بعبارة أولى مما اخترنا

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ الْمُنْفَرِدَ هَا يَكُونُ كَوْنُهُ
مُنْفَرِدًا لِمَكَانٍ عَلَيْهِ أَمْ لَا

اعلم أن أبا القسم كان يقول بأن الجوهر يكون منفردا لعلته والمراد عندنا
بالمنفرد أنه لا جوهر آخر بجانبه وهذا يقول^٢ إلى النفي ولا يصح
تعليله والذي يمكن التعليل فيه هو كونه كائنا في تلك الجهة وذلك
يعلّل بوجود معنى فإن أراد بالمنفرد تلك الصفة فأنها معللة بوجود
معنى وإن أراد أن لا يكون جوهر آخر بجانبه فذلك نفى ولا يجوز
أن يعلّل النفي بوجود معنى، يبين ذلك أنه إذا حصل ذلك للجوهر
الآخر الذي فارق ولم يحصل بجانبه مجاورا له فإن حاله في صفته
لا تتغير وإنما تتغير التسمية عليه لأنه من قبل كان يسمى منفردا
أو مفارقا والآن يسمى مجاورا فكيف يجوز مع أن صفته واحدة أن

1) Von an aus Glosse. ولا يكون محتجيز

2) Mscr. خلاف.

3) Mscr. يؤل.

يقال أنّها مرة لوجود معنى هو انفراد ومرة لوجود معنى هو مقاربة
ويجعل المعنيين متضادين مع أنّ الصفة الموجبة عنهما واحدة والاسم
يتغير عليها

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُو مِنْ كُلِّ عَرَضٍ مَا خَلَا الْكَوْنُ

ذهب شيخنا أبو هاشم إلى أنّ الجوهر يجوز خلوه من اللون والطعم
والرائحة وكذلك غيرها من الأعراض ما خلا الكون [216] فإذا وجد¹⁾
الكون وجاور غيره لم يخل من التأليف لأنّ الكون يولّده بشرط
التجاور فإذا وجدت فيه رطوبة لم يخل من الاعتماد سفلًا لأنّ وجودها
مضمّن به فإذا وجدت ييوسة لم يخل من الاعتماد صعودًا لأنّ وجوده
مضمّن به²⁾ فإذا وجد في الجوهر اللون فبعد وجوده فيه لا يجوز
أن يخلو منه ومن صده لأجل أنّ صده يجوز عليه البقاء كهو ولا
يحتاجان في الوجود إلى أكثر من المحلّ، ونقول بأن هاهنا أجساما
يُقطع على أنّها خالية من الطعم والرائحة ولا يقطع على أنّ هاهنا
أجساما خالية من الألوان بل نقول في الأجسام الغبر كالماء والهواء
والأرض والنار أنّها يجوز أن تكون خالية من اللون ويجوز أن تكون
ملوّنة بألوان مختلفة وإن يكون الاختلاط فيها واقعا على الوجه
الذي يقتضى أن يكون إدراكه أنقص من إدراك النفس إذا خلط
بالبس

وقل شيخنا أبو القسم لا يجوز خلوه للجوهر من اللون والطعم والرائحة
والحرارة والبرودة والرطوبة واليبس وإلى ذلك كان يذهب الشيخ أبو

1) Fehlt viell. فيه. 2) Von ييوسة وجدت فيه ييوسة aus Glosse.

على وكان يقول أن الماحل إذا احتل عرضا من الأعراض له ضد
لم يجز أن يخلو منه ومن ضده وإذا لم يكن له ضد لم يجز أن
يخلو منه

والذي يدل على صحتها ما قاله شيخنا أبو هاشم وجوه
منها أن الجوهر إذا كان غير اللون وكان القادر عليهما مختارا في
إيجادهما ولم يكن بينهما تعلق من وجه معقول يقتضى استحالة
خلو أحدهما من الآخر فالواجب أن يصح أن يخلق الجوهر ولا
يخلق اللون

فإن قيل لم قلتم أنهما إذا كانا مقدورين ولا تعلق بينهما صح
أن يوجد الجوهر من غير إيجاد اللون قيل له قد عرفنا أنه كان
يصح من الله أن يخلق أحد الجوهريين ولا يخلق الآخر لما
لم يكن بينهما تعلق وكان مختارا في إيجادهما وكذلك صح
منه [22a] أن يخلق السواد في الجوهر من غير أن يخلق الحلاوة
فيه لما لم يكن بينهما تعلق فإن قيل هلا اعتمدتم على هذه
الطريقة في نفى قديم آخر مع الله بأن تقولوا إذا لم يكن بينهما
تعلق فيجب أن يصح وجود أحدهما من غير وجود الآخر قيل له
هذا إنما يمكن أن يقال فيما يكون مقدورا لقادر فاما فيما يجب
وجوده لما هو عليه في ذاته فلا يصح أن يقال ذلك فيه ألا ترى أنه يمكن
أن يقال بوجوب وجود كل واحد منهما لما هو عليه في ذاته لا
لتعلق بينهما فإن قيل أو ليس أحدهما لا يصح أن يفعل الحركة
في يده من غير أن يفعل الاعتماد فيها لأنه كما يحرك يده يحرك
العظم المتصل بها والشعر المتصل بها ولا يصح تحريك هذين إلا
بالاعتماد فيجب أن تقولوا أنه كما يفعل الحركة يفعل الاعتماد
وليس يمكن أن يبين تعلق بين الاعتماد والحركة وكذلك ما أنكروا

أنه وإن كان لا تعلق بين الجواهر واللون فليس يصح من القادر إيجاد أحدهما من غير إيجاد الآخر قيل له أن الذى اختاره فى الجواب عن هذه المسئلة أن الواحد منا لا يصح أن يفعل الحركة ألا متولدة عن الاعتماد فيفعل الاعتماد أولا فى يده ثم تتولد عن ذلك الحركة فيها وفيما اتصل بها من العظم والشعر ولا بد من أن يقال بذلك لأننا إن قلنا أنه يحرك اليد ثم يحرك العظم من بعد حركة متولدة عن اعتماد اليد وجب أن يكون العظم فى حال سكونه مفارقا لليد لأنه لا يجوز أن يكون جسمان يتحرك أحدهما ويسكن الآخر ألا ويفترقان وتفرق ذلك ما نقله فى الدوامة وقطر الرحا وقطبها لأننا لا نقول فى أجزاء القطر¹ كما هى أنها بمجموعها تسكن حال حركة القطر بل نقول فى هذه الأجزاء ما يتحرك وفيها [22b] ما يسكن وكذلك حال أجزاء القطب فيحصل هناك انفصال من وجه واتصال من وجه فلذلك لا يزايل ولو قدرنا عمودا من حديد فى جراب وقدرنا أن أحد طرفى العمود مشدود بالشجرة ثم يحرك الجراب مع سكون العمود لوجب أن يفارقه الجراب وكذلك لو يحرك اللحم الذى حوالى العظم مع سكون العظم لكان يفارقه كما يجب أن يفارق الجراب العمود الذى مثلناه² به فإن قيل أليست إحدى الحياتين لا يصح أن توجد مع عدم الأخرى من غير أن يمكن أن يبين تعلق بينهما فهلا جوزتم مثل ذلك فى الجواهر واللون قيل له قد قيل بأن أحدهما تحتاج إلى الأخرى فى وجودها والأخرى تحتاج إليها فى أن توجد كون محلها بعضا للحى وهذا ليس بصحيح لأنه ليس بأن يقال أن

1) Ms. القطب. 2) Ms. مثلنا.

أحديهما¹) إنما تحتلج في الوجود إلى الأخرى أولى من أن يقال في الأخرى أنها تحتلج في الوجود إليها، وقد قيل أنا وإن قلنا في الحيائين أن وجود أحديهما لا يمكن مع عدم الأخرى فإن ذلك لا يسد علينا معرفة تغييرهما وليس كذلك سبيل الجواهر واللون ألا ترى أنه يمكن أن يقال على هذا أن اللون صفة للجواهر وهذا لا يصح أيضا لأنه فري مع وجود الطريقة التي لأجلها قضينا بأن الجواهر يجوز أن يخلو من اللون وبعد فإن ذلك لا يسد علينا طريق العلم بأن اللون غير الجواهر لأنه يمكن أن يعلم أن اللون لا يجوز أن يكون صفة للجواهر مع الشك في صحة خلو الجواهر من اللون، وقد قيل إن أحدهما يحتاج في كونه حيا إلى أجزاء من الحياة كما يحتاج إلى قدر من أجزاء الجواهر ولا يكون لبعضها احتياج إلى البعض في الوجود كما لا يجوز لبعض أجزاء الجوهر احتياج إلى البعض في الوجود وهذا أقوى ما [23a] يقال في الجواب على هذا السؤال فإن قيل أو ليس لا بد من أن يحصل الحى²) على صفات بكونه حيا ولا يصح حصول بعضها من غير أن يحصل البعض ولا يمكن أن يبين تعلق بينهما فكما يجوز ذلك في صفات فلم لا يجوز مثله في الذوات قيل نه إنما لا يجوز أن يحصل بعض هذه الصفات من دون أن يحصل البعض لأن الحى منا لا بد من أن يكون جملة تصير بالحياة في كل جزء من أجزائها في حكم الشيء الواحد فلذلك لم يجوز أن يحصل بعض هذه الصفات من دون أن يحصل البعض، يبين ذلك أن الجزء المنفرد لو صح أن يكون حيا لم يجب أن تحصل هذه الصفات ولا أجزاء الحياة فقد ثبت أن

1) أحدهما. Mscr. 2) fehlt in Mscr. الحى

ذلك أنما وجب لاستحالة أن يكون الجزء حياً ولوجوب أن يكون
الحكى مناً جملةً

فإن قيل لم قلتم أنه لا تعلق بين الجوهر واللون على وجه يقتضى
استحالة خلو الجوهر من اللون قيل له لو كان بينهما تعلق لكان
لا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون تعلق الاحتياج أو تعلق
الايجاب وقد ثبت أنه لا يجوز أن يكون بين الجوهر واللون تعلق
الاحتياج أو تعلق الإيجاب^١ على وجه يقتضى استحالة خلو منه
فيجب أن يجوز خلوه من اللون

فإن قيل لم قلتم أنه ليس بينهما تعلق الاحتياج^٢ قيل له لو احتاج
الجوهر إلى اللون لكان لا يخلو من أمور ثلاثة أما أن يحتج إليه
فى وجوده أو يحتج إليه فى صفة تجب فى حال وجوده أو يحتج
إليه فى حكم يجب له فى حال وجوده ولا يجوز أن يحتج فى
وجوده إليه لوجوه أحدها أنه لو احتج إلى اللون واللون يقع على
الشىء وضده لكان يحتج فى وجوده إلى الشىء وضده ولا يجوز
ذلك فإن قيل أليس عندكم أن التأليف يحتج فى وجوده إلى
الكون ثم يصح أن يوجد مع ذلك الكون مع ضده وأحدهما
يخالف الآخر [296] فى تصحيح وجود التأليف وهلا قلتم أن الجوهر
يجوز أن يحتج إلى اللون وإن كان اللون يقع على شىء وضده
قيل له لسنا نقول فى التأليف أنه يحتج إلى الكون^٣ بل نقول
يحتج إلى أن يكون محلاً فى حكم المحل الواحد فلو تم ذلك
من غير كون لصح وجود التأليف فإن قيل أليس عندكم أن
الإرادة تحتج فى وجودها إلى وجود العلم بصحة حدوث المراد ثم

١) لون. Mscr. 2) احتياج. Mscr. 3) ايجاب. Mscr.

انطق لصحة حدوث المراد ينوب منابه في صحة وجود الإرادة معه وإن كان ضدًا للعلم قيل له لا نقول أيضًا في الإرادة أنها تحتاج إلى العلم بصحة حدوث المراد بل نقول أن كون المرید مريدًا يحتاج إلى أن لا يكون في حكم الساهى عن صحة حدوث المراد فلو أمكن ذلك من غير علم أو اعتقاد أو ظن له لصح أن يريد فإني قيل أليس التأليف يحتاج في كونه التزامًا إلى الرطوبة واليبوسة وهما ضدان فقد احتاج في حكم من الأحكام إلى الشيء وضده قيل له ليس كونه التزامًا أكثر من وجود التأليف مع أن في أحد محلييه رطوبة وفي الآخر ييبوسة لا أنه أمر زائد عليه حتى يقال أنه يحتاج في حكم الأمر إلى هذين المعنيين، فإن قيل ولم قلت أن الشيء لا يجوز أن يحتاج في وجوده إلى الشيء وضده قيل له لأن ما يحيل الشرط يحيل المشروط فلو كان الأمر على ما ذكرته لكان أحد الصديين من حيث أنه¹ يحتاج إليه يصح وجود المحتاج ومن حيث أنه يضاد شرطه يحيل وجوده وهذا يتناقض، ويدل أيضًا على أن الجوهر لا يحتاج في وجوده إلى اللون أن اللون يحتاج في وجوده إلى الجوهر فكان يجب أن يحتاج كل واحد منهما إلى صاحبه ووجه الحاجة واحد وهذا يستحيل كما يستحيل احتياج الشيء إلى نفسه فإن قيل أليس عندكم أن الجوهر [24a] يحتاج إلى الكون مع أن الكون يحتاج إليه فلم لا يجوز مثل ذلك في الجوهر واللون قيل له أن الجوهر لا يحتاج في وجوده إلى الكون وإنما يحتاج في كونه كائنًا في جهة مخصوصة إلى وجود الكون فيه في تلك الجهة والكون يحتاج في وجوده إلى وجود الجوهر

1. أن الشيء aus Textglosse; besser أنه 1)

فقد اختلف وجه الحاجة فلا يلزم أن يكون محتاجا إلى نفسه فإن قيل ما أنكرتم أن اللون يحتاج في وجوده إلى تحييز الجوهر والجوهر يحتاج في وجوده إلى وجود اللون فقد اختلف وجه الحاجة فيه كما اختلف وجه الحاجة فيما ذكرت قليل له معما^١ احتياج اللون إلى تحييز الجوهر والجوهر يحتاج في تحييزه إلى وجوده فقد احتياج اللون في وجوده إلى وجود الجوهر فإن كان بواسطة فيجب أن يكون وجه الحاجة واحدا فإن قيل أن الجوهر إذا احتاج في كونه كائنا إلى وجود الكون والكون يحتاج في وجوده إلى وجود الجوهر وجب أن يكون وجه الحاجة واحدا قليل له ولا سواء لأن الجوهر لا يحتاج في وجوده إلى أن يكون كائنا في جهة مخصوصة حتى إذا احتاج الكون في وجوده إلى وجود الجوهر احتاج إلى أن يكون كائنا في جهة مخصوصة فيلزم أن يحتاج الشيء إلى نفسه إذ قد ثبت أنه يحتاج في كونه كائنا في تلك الجهة إلى وجود الكون فقد ظهر بهذا الفرق بين الموضعين، ويدل على أن الجوهر لا يحتاج في وجوده إلى اللون أنه لو كان كذلك لصح أن يوجد اللون مع عدم الجوهر لأن من حق المحتاج إليه أن يصح وجوده مع عدم المحتاج ل يتميز المحتاج من المحتاج إليه ألا ترى أن الحياة لما احتاجت في وجودها إلى وجود البنية صح وجود البنية مع عدم الحياة ولا يجوز أن يحتاج الجوهر إلى اللون في صفة تحب له في حال وجوده [246] لأن تلك الصفة لا تخلو أما أن تكون كونه جوهر أو كونه متحيزا أو كونه كائنا في جهة دون جهة، ولا يحتاج

1) Im Mscr. eine, nach dem Schriftgebrauch des Manuscriptes
مهما aufzulösende, Zusammensetzung.

في كونه جوهرًا إلى وجود اللون لأنّه قد كان جوهرًا في حال عدمه
ولأنّ^١ اللون يقع على شيء وضدّه ولا يجوز أن يحتاج في صفة من
الصفات إلى أمرين ضدّين ولأنّه لو كان كذلك لكان لا يخلو اللون
من أن يكون شرطًا في كون الذات جوهرًا أو يكون علّة فيه ولا
يجوز أن يكون علّة لأنّه لا يجوز أن يكون صفة الذات موجبة عن
علّة لا سيّما ولا يجوز أن يكون المعنيان الضدّان يوجبان^٢ صفةً
واحدةً ولا يجوز أن يكون شرطًا لأنّ صفة الذات لا تكون مقصورة في
صحتها وثبوتها على أمر زائد على الذات، ولا يجوز أن يحتاج إلى
اللون في تحييزه لهذين الوجهين الآخرين اللذين ذكرناهما في أنّّه
لا يحتاج إلى اللون في كونه جوهرًا ولأنّه قد ثبت أنّ اللون^٣
يحتاج في وجوده إلى تحييز الجوهر فكان يجب أن يكون كلّ واحد
منهما محتاج إلى صاحبه ووجد الحاجة واحد وهذا محال لأنّه يقتضى
أن يكون الشيء محتاجًا إلى نفسه، ولا يجوز أن يحتاج إلى اللون في
كونه كائناً^٤ لأنّه لو كان كذلك لكان اللون يؤثر في هذه الصفة
كما يؤثر فيه وجود الكون ولو كان كذلك لاستحال أن ينتقل في
الحاديات بلون واحد كما استحال أن ينتقل فيها بكون واحد وكان
يجب أن يستحيل أن تتعاقب عليه الألوان وهو في محاذاة واحدة
كما يستحيل أن تتعاقب عليه الألوان وللمحاذاة واحدة وكان يجب
أن تكون الصفة الواحدة موجبة عن جنسين مختلفين وكان يجب
أن لا يحصل في جهةٍ إلا بجنس من اللون مخصوص وهذا يوجب
أن يُثبت من أجناس الألوان ما لا يتناهي كما يثبت من أجناس

1) fehlt im Mscr. 2) so der durch Glosse korrigierte Text.

3) Mscr. الكون. 4) Mscr. wiederholt في كونه كائناً.

الأكوان ما لا يتناقض وكان يجب أن يكون اللون داخلا تحت مقدورنا كالكون [25a] لأن كون الجوهر كائنا في جهة اذا كان يقف على قصدنا وداعينا وكان لا يجوز أن تؤثر أحوالنا في نفس هذه الصفة فلا بد من أن تؤثر في وجود ما له ولأجله تحصل هذه الصفة فإن كان اللون كالكون في التأثير في حصول هذه الصفة فالواجب أن يكونا سواء في أنهما يوجدان بنا ولا يجوز أن يحتاج إلى اللون في حكم يجب له في حل وجوده لأن الحكم الذي يجب له في حل وجوده لا يخلو من أن يكون احتماله للعرض أو منعه مثله من أن يحصل بحيث هو أو صحة إدراكه بالحاستين وقد عرفنا أنه لا يجوز أن يحتاج إلى اللون في احتماله للعرض لأنه ليس يخلو من أحد أمرين أما أن يحتاج إليه في احتمال نفس الكون^١ أو يحتاج إليه في احتمال عرض آخر وقد عرفنا أنه لا يحتاج إلى اللون في احتماله للكون لأجل أنه مع تحيزه يجب أن يكون فيه كون سواء وجد فيه اللون أو لم يوجد فإذا لا يحتاج في احتماله ذلك إلى وجود اللون فيه ولأنه ليس بأن يقال يحتاج في احتماله للكون إلى وجود اللون فيه بأولى من أن يقال يحتاج في احتماله للون إلى وجود الكون فيه فيجب أن يكون كل واحد منهما مشروطا بصاحبه وبعد فأنه لو احتاج في احتمال عرض من الأعراض إلى وجود اللون فيه لكان يحتاج ذلك العرض في وجوده إلى وجود اللون وقد عرفنا أنه لا يحتاج شيء من الأعراض إلى وجود اللون فيه وبعد فإن احتماله لبعض الأعراض حكم واحد وليس يجوز أن يحتاج في ذلك للحكم إلى الشيء وضده، على أن احتمال الجوهر للعرض حكم يجري مجرى

١) Mscr. اللون.

للحقيقة للتحيز فمع التحيز لا بد من ثبوته وجد اللون فيه أو لم يوجد، ولا يجوز أن يحتاج في احتماله للون إلى وجود اللون فيه لأنه يحتمل [256] الضدين ويحتمل ما لا يتناهى فكان يجب أن يوجد فيه الضدان وأن يوجد فيه ما لا يتناهى من اللون، ولا يجوز أن يحتاج إلى اللون في منعه لمثله من أن يحصل بحيث هو لأنه قد ثبت أن هذا للحكم واجب مع حصول التحيز سواء كان فيه لون أو لم يكن ولأن الحكم الواحد لا يجوز أن يحتاج إلى الشيء وضده، ولأجل أنه كان يجب أن يكون هذا للحكم صادراً عن اللون مع أنه مقتضياً^١ عن التحيز وبهذا أيضاً نعلم أنه لا يحتاج إليه في احتماله للعرض ولا في صحة إدراكه بالحاستين، وبعد فلو صح ذلك لكان لا مانع يمنع من جواز خلو من اللون وكان يجب أن يقال بأنه لو خلا من اللون لما صح إدراكه وكان يجب أن يجوز وجوده من غير أن يكون مدركاً، فقد ثبت بهذه الجملة أنه لا يحتاج الجوهر إلى اللون في وجه من الوجوه

ولا يجوز أن يوجب الجوهر اللون لأنه لو كان كذلك لكان لا يخلو الإيجاب من أحد أمرين أما أن يكون إيجاب العلة للمعلول أو يكون إيجاب السبب للمسبب، ولا يجوز أن يقال أن الجوهر يوجب اللون إيجاب العلة للمعلول لأن العلة لا توجب الذات وإنما توجب الأحكام لأجل أن العلة لا توجب الصفة للذات دون غيرها ألا وتكون مختصة بها^٢ ولا تختص بها^٢ ألا وتكون موجودة فيترتب وجودها على وجود هذا المعلول فكيف يجوز مع هذا أن يكون وجود

1) مقصداً Msor.

2) به Msor.

هذه الذات صادرا عنها، على أن الموجب عن العلة يكون لأمر يرجع إلى ذات العلة والوجود بالحدوث يكون بالفاعل فلا يصح أن تكون العلة موجبة لوجود الذات فإن قيل أليس من قولكم أن السبب يوجب وجود المسبب لما هو عليه [26a] مع أن وجود المسبب بالفاعل يحصل فلم لا يجوز أن تكون العلة موجبة لوجود الذات وإن كان ذلك الوجود حاصلًا بالفاعل قيل له أن السبب في الحقيقة لا يوجب وجود المسبب والموجب هو الفاعل يفعل المسبب عند فعله للسبب، بعد فلو كان الجوهر يوجب اللون إيجاب العلة أو إيجاب السبب لما كان بأن يوجب أحد الصديين أولى من أن يوجب الصد الآخر لأنه لا مخصص يختصه بإيجاب أحدهما دون الآخر وهذا يوجب أن يكون موجبا للصديين بل الأضداد في حالة واحدة ولا يلزم عليه الاعتماد في توليده للكون لأن هناك ما يختص لتوليده للكون في أقرب الجهات إلى جهة محله لاستحالة الطفر على¹ محله، ومما يذد أيضا على أن الجوهر لا يوجب اللون إيجاب السبب للمسبب أنه لو كان كذلك لوجب أن تشترك الجواهر كلها في اللون لأنها جنس واحد وبمثل هذا يعلم أنه لا يوجب إيجاب العلة للمعلول، وبعد فكان يجب أن يصح أن يوجد الجوهر ويعرض عارض فيمنعه من توليده للون فيخلو من اللون لأن ذلك واجب فيما يوجب السبب لينفصل موجب السبب عن موجب المعلول فإن قيل هذا لا يصح لأن العارض الذي يعرض فيمنعه² من إيجاب اللون لا يكون إلا ألوان آخر فلا يخلو من اللون لأنه بين أمرين بين أن يوجد فيه لون قد أوجبه وبين أن يوجد لون

1) besser 2) Msor. فيمنع.

ويمنع من إيجابه لما يوجبه قيل له غذا لا يصح لأن الجواهر إذا
 جعل موجباً للون فليس يمكن أن يقال أنه موجب لجنس مخصوص
 دون غيره من الألوان فإذا كان كذلك كان كذا لون [26b] يخلقه
 الله تعالى فيه مُبْتَدَأً من جنس ما يجوز أن يتولد عن الجواهر فلا
 يصح أن يمنع من التوليد فإذا لا بد على هذا الموضوع إذا فعل
 الجواهر من أن يكون مولداً ولا بد من أن يقال أنه لا يجوز أن يوجد
 ألا ويكون مولداً للون وقد عرفنا أن هذا لا يصح فيما يوجبه
 السبب ليتبين عما توجبه العلة

تليلاً آخر ويدل على صحة ما قلناه في أصل المسئلة أنه قد ثبت
 فيما بيننا جواهر وأجسام خالية من الطعم والروائح فإذا صح ذلك
 في الطعم والرائحة فالواجب أن يصح في اللون لأن العقل لا يفصل
 بينهما والشبهة فيهما واحدة والطريقة فيهما واحدة فإن قيل لم
 قلتم أن هاهنا جواهر خالية من الطعم والروائح قيل له نحن
 نستشف الهواء والماء فلا نجد لهما رائحة ولا نجد للهواء طعماً
 وكذلك لا نجد الطعم لظاهر العنب والإجاص وإن جاور اللهاة وقد
 عرفنا أن المدرك إذا حصل على الصفة التي عليها يدرك وحصل على
 الواحد منا على الصفة التي عليها يدرك وارتفعت الموانع فالواجب
 أن ندركه^١ ويجب أن نعلم ما ندركه إذا لم يكن هناك لبس فإن
 قيل إنما لا نتبينه لأننا أَلْفناه قيل له أن الألف للشيء لا يقتضى أن
 لا يتبين ذلك عند الإدراك يبين ذلك أن أحدنا قد أَلَفَ الإدراك^٢
 نفسه ومع هذا فإنه يتبين ما يدركه وإنما لا يتبين الهواء الرقيق

1) Ms. nach im على وحصل. 2) Von an aus Glosse. وارتفعت

3) Ms. إدراك.

الذى يجاور محل حياته لا لأجل أنه أُلغى بل لأجل أنه محتاج فى تبيينه لما يدركه الى أن يكون هناك حركة نحو ما تحصل بهبوب الرياح أو يكون هناك حر أو برد فان قيل إنما لا يتبين ذلك لأن فيه روايح مختلفة وطعوماً مختلفة قيل له يجب أن يتبين ذلك [27a] كما يتبين اذا خلط بعض الأجسام التى فيها طعم ورائح ببعض وقد عرفنا أنه ليس يجب حال هذه الاجسام كما ليس 1) يجب حال ما ذكرناه من الأجسام التى لها طعم مختلفة اذا امتزجت واختلطت 2) فان قيل إنما لا نتبين ذلك لقلته قيل له اذا كان الجسم الذى نستنشقه كثير الأجزاء وفى كل جزء منها جزء من الرائحة فلا بد من أن يتبين ذلك كما يجب أن يتبين لون الجسم الكثير ان 3) كان فى كل جزء منه جزء واحد من اللون كليل آخر وأحد ما يدل على ذلك أن الصوت لا يحتاج فى وجوده بما نبينه من بعد الى أكثر من الماحل وقد عرفنا أن الماحل قد يخلو من الصوت رأساً مع احتمال فالتواجب أن يجوز أن يخلو من اللون لأنه لا فرق بين الأمرين

ذكر جملة من أسألتهم فى هذه المسئلة والجواب عنها سؤال قالوا لا يجوز أن يوجد الجوهر ولا يصح أن يرى ولا يجوز أن يرى إلا على هيئة والهيئة لا بد من أن تكون لوناً من الألوان فلذلك يجب أن يقضى باستحالة خلو الجوهر من اللون الجواب يقال لهم قولكم أن الجوهر لا يجوز أن يرى إلا على هيئة نعوى فيها ينازعون بل من جوز خلو الجوهر من اللون يجوز أن يرى [27b] لا على هيئة فان قيل لا تتصور رؤية الجوهر من غير أن يكون على

بلغت المقابلة. 2) Hier folgt im Mscr. 1) fehlt im Mscr. 3) Mscr. وان. يتلوه الجزء الثالث

هيئة وإذا كان كذلك لم يجوز ما قلتموه قيل له هذا تحرق أيضا بل يمكن تصور ذلك من دون أن يكون على هيئة بأن يرى منتقص الحال عن إدراك ما فيه من^١ لون وبعد فأنه ليس يجب أن ينفي ما لا يمكننا تصوّره فأننا لا نتصوّر أكثر ما نثبتته من الأعراض ولا يصحّ تصوّر القديم ويصحّ إثباته مع ذلك وبعد فلو كان لا يجوز أن يرى ألا على هيئة لكان الواجب بما قدّمناه من الدليل أن يجوز أن يوجد الجوهر وإن كان لا تصحّ رؤيته بأن يكون خاليا من اللون سؤال^٢ قالوا أن إدراكنا للجوهر من طريق اللمس مثل إدراكنا من طريق العين لأنّ الصفتين تتعلّقان بتعلّف واحد على وجه واحد ومع هذا فأننا نفصل بين أن نرى الجوهر بالعين وبين أن ندركه باللمس وأنما نفصل بين الأمرين لأننا إذا أدركناه بالعين أدركنا بالعين اللون فيه وليس كذلك سبيلنا إذا أدركناه لمسا فثبت بذلك أنه لا يجوز أن يخلو الجوهر من اللون الجواب يقال لهم إنّما نفصل بين أن ندرك الجوهر بالعين وبين أن ندركه باللمس وإن كانت الصفتان مثليّين لاختلاف طريقيهما لا لأجل ما ظننتموه وقد عرفنا أن أحدهما يفصل بين أن يعلم وجود الشيء بالخبر وبين أن يعلمه بالإدراك وإن كان العلمان مثليّين لاختلاف طريقيهما، وبعد فلو كنّا ندرك السواد باللمس عند إدراكنا للجوهر لكنّا نفرق مع ذلك بين أن ندرك الجوهر واللون بالعين وبين أن ندركهما باللمس وكان لا يجب لمكان هذه التفرقة إثبات معنى آخر في الجوهر تتعلّف الرويّة به دون الإدراك لمسا وكذلك سبيل ما ذكره [28a] سؤال قالوا لو جاز خلو الجوهر من اللون لجاز أن تجتمع فيه

آخر. Gl. 2) . من Mscr. fehlt 1)

اللون المتضادة أَلْتَجَوَابُ إِنَّ مَا ذَكَرُوهُ جُمُعٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ
 مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَبَعْدَ فِتْنَةٍ يُقَالُ لَهُمْ أَنَّ الْخُلُوَ لَا يُقَاسُ عَلَى الْجَمْعِ
 لِأَنَّ هَذِهِ الْأَضْدَادَ كَمَا تَتَضَادُّ فِي الْوُجُودِ لَا تَتَضَادُّ فِي الْعَدَمِ وَلَا
 يَمْتَنِعُ خُلُوُ الْجَوْهَرِ مِنْ هَذِهِ الْأَضْدَادِ وَإِنْ اسْتَحَالَ وَجُودُ هَذِهِ
 الْأَضْدَادِ فِيهَا يَبَيِّنُ مَا قُلْنَا أَنَّهُ الْأَحْمَرُ قَدْ انْتَفَى عَنْهُ السَّوَادُ
 وَالْبَيَاضُ وَصَحَّ ذَلِكَ فِيهِ وَإِنْ اسْتَحَالَ اجْتِمَاعُ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فِيهِ فَإِنْ
 قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ بَعْدَ أَحَدِهِمَا فِي الْعَقْلِ كَبَعْدِ الْآخَرِ قِيلَ
 لَهُمْ بِمَا ذَا عَلِمْتُمْ أَنَّ بَعْدَ أَحَدِهِمَا كَبَعْدِ الْآخَرِ فِي الْعَقْلِ فَإِنْ ادَّعَوْا
 اضْطُرُّوْرَةً لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ وَإِنْ قَالُوا نَعْلَمُ ذَلِكَ بِاسْتِدْلَالٍ
 طَوَّلُوا بِإِيرَادِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَلَنْ يَجِدُوا إِلَيْهَا سَبِيلًا.

سُؤَالٌ قَالُوا قَدْ عَرَفْنَا أَنَّ الْجَوْهَرَ يَسْتَحِيلُ خُلُوَهُ مِنَ الْكَوْنِ وَإِنَّمَا
 اسْتَحَالَ خُلُوُهُ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ حَاصِلَةٌ فِي اللَّوْنِ
 فَيَجِبُ أَنْ يَسْتَحِيلَ خُلُوُهُ مِنَ اللَّوْنِ أَلْتَجَوَابُ يُقَالُ لَهُمْ لَمْ قُلْتُمْ أَنَّ
 الْجَوْهَرَ إِنَّمَا اسْتَحَالَ خُلُوَهُ مِنَ الْكَوْنِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ فَإِنْ قَالُوا أَنَّ الْجَوْهَرَ¹⁾
 لَمَّا لَمْ يَحْتَمِلْ ذَلِكَ وَجِبَ خُلُوُهُ مِنْهُ وَالْعِلَّةُ هِيَ الَّتِي يَثْبُتُ الْحُكْمُ
 بِثَبُوتِهَا وَيُزَوَّلُ بِزَوَالِهَا قِيلَ لَهُمْ هَذَا الْقَدَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ الْعِلَّةِ
 لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجِبُ تَحْيِيزُهُ عِنْدَ وَجُودِهِ وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ عِنْدَ
 عَدَمِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَاتَّهَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْزَلَ التَّحْيِيزُ بِالْوُجُودِ وَإِنَّمَا يُقْضَى
 بِصَحَّةِ الْعِلَّةِ إِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ بِثَبَاتِهَا وَزَالَ بِزَوَالِهَا وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ
 أَمْرٌ آخَرُ يَكُونُ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِهِ أَوَّلَى، ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ
 [28b] الْجَوْهَرَ إِنَّمَا اسْتَحَالَ خُلُوَهُ مِنَ الْكَوْنِ لِأَنَّهُ لَتَحْيِيزُهُ لَا يُوْجَدُ إِلَّا
 وَيَكُونُ فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ وَلَا يَحْصُلُ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ إِلَّا لَوُجُودُ

1) العرض. Ms. 1)

الكون فلهذا استحال خلوّه من الكون لا لأنّه^١ يحتمله وهذه العلة مفقودة في اللون لأنّ الجواهر بما بيّناه من قبل كما يحصل في جهة لوجود الكون لا يحصل فيها لأجل اللون ثمّ يقال لهم لو كان احتمال الجواهر لعرض من الأعراض يقتضى وجود ذلك العرض فيه لوجب أن يوجد في المحلّ الصّدان لأنّه يحتملهما بل كان يجب أن يوجد فيه ما لا نهاية له من الأعراض لأنّه يحتمل ما لا يتناهي سؤال قالوا قد عرفنا أنّ الجواهر لا يجوز أن يخلو من اللون بعد وجوده فيه فوجب أن لا يجوز خلوّه منه في حال من الأحوال قيل له إنّما لم يجوز^٢ خلو الجواهر من اللون بعد وجوده فيه لأجل أنّ اللون إذا انتفى مع جواز أن لا ينتفى فلا بدّ من أمر يؤثر في انتفائه وذلك الأمر ليس إلّا^٣ طرّوه الصّد وحال ذلك الصّد كحالته في أنّ البقاء جائز عليه فيجب أن لا يجوز خلوّه منه بعد وجوده فيه وليس كذلك سبيل الجواهر إذا لم يوجد فيه لون من الألوان أصلا لأنّ العدم المستمرّ لا يكون متعلّقا بوجود ضدّ أو ما يجرى مجرى الضّد كالعدم المتجدّد مع جواز أن لا يتجدّد ألا ترى أنّ السواد كان معدوما قبل وجود الجواهر ولم يكن عدمه متعلّقا بوجود ضدّ كما كان مستمرا

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا لِعِلَّةٍ

لا خلاف بين شيوخنا في أنّ الجسم لا يجوز أن يكون باقيا ببقاء وقد قال بذلك شيخنا أبو الحسين الخياط وقال بأنّ الجواهر يعدم بأن يتعلّق كون القديم تعالى قادرا بإعدامه وقال أبو حفص

١) Mscr. لأنّه لا. ٢) Mscr. يجب. ٣) Mscr. طروا.

تَقْوَمِيسِي الباقى لا يكون باقيا ببقاء وذهب مذهب أبو الحسين
[24a] في افناء الجوهر وقال أبو القسم أن الجوهر يكون باقيا ببقاء بجله
والذى يدل على صحت ما نذهب إليه وجوه

أحدها أن الباقى ليس له بكونه باقيا صفة زائدة على وجوده
وإنما يفيد استمرار الوجود واستمرار الصفة لا يجوز أن يكون صفة
زائدة عليها كما أن استمرار العدم لا يكون صفة زائدة على العدم
يبين ذلك أن الوجود إذا كان يتجدد حالا بعد حال فالصفة
التي له بالوجود هي التي كانت من قبل وقد عرفنا أن هذه الصفة
من قبل لم يكن لعلته فكيف يصح أن يكون في الثانى لعلته وهل
هذا إلا القول بأن العلة الموجبة للصفة متراخية عنها فإن قيل لم
قلتم أن الباقى ليس له بكونه باقيا صفة زائدة على وجوده قيل له
لأجل أن كل من علمه أو علم غيره موجودا متوالى الوجود فقد
علمه باقيا وكل من علمه أو علم غيره باقيا فقد علمه موجودا غير
متجدد الوجود فلو كان له صفة زائدة على ما قلنا لكان لا يمنع
أن يعلم أحدهما ولا يعلم الآخر ولأنه كان لا يمتنع أن يحصل
هواء وغيره موجودا غير متجدد الوجود ولا يكون باقيا أو يكون
هواء وغيره باقيا ولا يكون موجودا غير متجدد الوجود، وبعد
فإنه ليس يمكن إثبات الصفة للذات ولا يكون إلى إثباتها سبيل لا
من طريق الضرورة ولا من طريق الدليل ولسنا نعلم للباقى بكونه
باقيا صفة زائدة على ما قلناه ولا يمكن أن يعلم فوجب أن لا
يفيد أمرا زائدا قولنا باق على أنه متوالى الوجود، فإن قيل يمكن
أن يستدل على ذلك بأن يقال قد وجدناهم يسمونه باقيا بعد
أن لم يسموه بذلك مع وجوده فى كلتى الحاليتين قيل له لا
يصح الاستدلال بالعبارات على الصفات كما لا يصح الاستدلال بها

على المعانى [29b] ويجب أن تكون الصفات معلومة أولاً ثم يُعبّر عنها وكذلك المعاني، وبعد فإن هذا يوجب أن يكون للمعاد بكونه معاداً صفة زائدة على حدوثه لأنه قد كان مبتدأً محدثاً ولم يسموه معاداً، وبعد فإن الباقي لو كان له بكونه باقياً صفة زائدة على وجوده لكان له بكونه فائناً صفة زائدة على وجوده ولكان كونه فائناً مضاداً لكونه باقياً لأنهما يستحيل أن يحصل لا لوجه سوى التضاد ومن حق الصفتين المتضادتين إذا احتاجت إحداهما إلى أمر أن تكون الأخرى محتاجة إليه فإذا كان كونه باقياً محتاجاً إلى وجوده وجب أن يكون كونه فائناً محتاجاً إلى وجوده يبين ذلك أن كون الواحد متاً عالماً لمتاً صاد كونه¹ جاهلاً افتقر أحدهما إلى ما يفتقر إليه الآخر فإن قيل أن كونه فائناً يفيد عدمه بعد الوجود قيل له وكونه باقياً يفيد وجوده بعد أن كان موجوداً، فثبت بهذه الجملة أن الباقي ليس له بكونه باقياً صفة زائدة على الوجود فإذا كان موجوداً لا لعلّة لم يجز أن يكون باقياً لعلّة يَكِلُ آخِرُ وأحد ما أُستدلّ به أن الباقي لو كان باقياً ببقاء لكان يصحّ أن يوجد البقاء في الجسم في حال حدوثه لأنه يحتمل ذلك ولا وجه يحيل وجوده فيه، فإن قيل لم قلتم أنه لا وجه يحيل وجوده في حال الحدوث قيل له لو كان هناك وجه يحيل لكان ذلك الوجه لا يخلو من أمور أما أن يكون الجوهر غير محتمل له أو يكون الوقت وقتاً لا يصحّ وجود ذلك فيه أو تكون الصفة الموجبة عن ذلك المعنى مستحيلة عليه ولا يجوز أن يقال أن الحد لا يحتمله لأنه إنما يحتمله لتخيّره وهو في حال الحدوث موجودٌ متخيّرٌ

1) Mscr. كونه wiederholt.

ولا يجوز أن يقال أن الوقت [30a] وقت لا يصح وجوده فيه لأجل أنه يقدر على إحداث الجوهر في الوقت الذي كان يصح أن يخلق ذلك البقاء فيه ولا يجوز أن يقال أنما يستحيل وجوده لاستحالة الصفة الموجبة عنه لأننا قد بينا أنه ليس هناك صفة غير استمرار الوجود واستمرار الوجود لا يكون أكثر من الوجود لأن استمرار الصفة لا يكون أكثر من الصفة وتلك الصفة كانت حاصلة في حال الحدوث إلا أنها لم تكن متوالية، وبعد فإن العلة إذا أوجبت صفة من الصفات فإنها تكون تابعة لتلك العلة في حصولها فيكون ثبوتها تابعا لثبوت العلة وصحتها لصحة العلة واستحالتها لاستحالة العلة وإذا كان كذلك لم يجز أن تحصل استحالة وجود العلة لمكان استحالة الصفة لأن هذا عكس ما يقتضيه النظر فإن قيل أو ليس يستحيل أن تحدث في الجسم الحركة إلى المكان العاشر في الوقت الثاني مع أن الجسم يحتمله ولا وجه يحيل وجود ذلك الكون فيه إلا استحالة الصفة الموجبة عنه فكيف يجوز أن يقال أن استحالة الصفة لا تكون مؤثرة في استحالة العلة قيل له أننا نجعل استحالة كونه كائنا في المكان العاشر في الوقت الثاني تابعة لاستحالة وجود الكون وأحلنا وجود الكون فيه في الوقت الثاني مع أن الكون يختص بالمكان العاشر لفقد شرطه لأن حدوثه في حال بقاء الجسم مشروط بأن يصادف كون الجسم في المكان التاسع فلذلك لم يصح أن يطرى¹ عليه والجسم في المكان الأول، فإن قيل أليس عندكم أن الحركة لا يجوز وجودها في الجسم في حال الحدوث مع أن الجسم يحتملها² قيل له أن ذلك

1) Mscr. يطرا.

2) Mscr. يحتمله.

الجنس يصح أن يوجد لكنه لا يسمى حركة ولا يمكنه أن يقول
 أن ذلك [30b] المعنى يصح أن يوجد لكنه لا يسمى بقاء لأنه لا
 يعقل ذلك الجنس إذا لم يكن بقاء كما يعقل جنس الكون في
 ذلك المكان وإن لم يكن يسمى حركة وبعد فلو كان ذلك المعنى
 موجودا في حال حدوث الجسم لكان علته في وجوده وقد بينا من
 قبل أن المعاني لا توجب حدوث الذوات، فإن قيل في الجسم
 حال حدوثه معنى يضاد البقاء فيمنع من وجود البقاء وهو الطرؤ قيل
 له أن ما ذكرناه يفسد ما قلته وبعد فإن من حق الصديقين أن
 تصح فيهما طريقة البديل فيجوز أن يوجد كل واحد منهما بدلا
 من الآخر فكان يصح من الله تعالى أن يخلق البقاء في الجسم في
 ذلك الوقت بدلا من أن يخلق الطرؤ فيه

نليل آخر وأحد ما يدل على ذلك أن الجسم لو كان باقيا ببقاء
 لكان لا يخلو البقاء من أحد أمرين أما أن يكون باقيا أو غير
 باق فلو كان باقيا لكان باقيا ببقاء آخر لأن الطريقة فيه وفي الجسم
 واحدة وهذا يوجب حدوث ما لا يتناهى من البقاء ولو كان غير
 باق وكان يحدث حالا بعد حال ويحصل وجود الجسم في كل حال
 لأجله لوجب أن يحدث الجسم في كل حال لأن العلة لا يجوز
 أن تكون حادثئة والصفة الموجبة عنها مستمرة باقية لأن هذا
 ينقص كونها علته وإذا كان الجسم يحدث حالا بعد حال وجب أن
 يكون له محدث في كل حال وإذا صح من الله تعالى أن يحدثه
 في الوقت الأول ولا يحدث له البقاء صح أن يحدثه في الوقت
 الثانى ولا يحدث له البقاء فهذا يرد عليهم إلى القول بنفى البقاء مع
 أن سائر ما يوردونه على ابراهيم يفسد ما يقوله هؤلاء إذا ارتكبوا
 هذا المذهب، فإن قيل أليس الجسم الثقيل إنما [31a] يدوم سكنه

بسكون ما يستقرّ عليه ثم لا يجب إذا حدث السكون في الجسم
التحتاني أن يحدث السكون حالا بعد حال في الجسم الفوقاني
وكذلك لا يجب وإن حدث البقاء حالا بعد حال أن يكون الجسم
حادثا حالا بعد حال قيل له أن سكون التحتاني لا يكون هلة في
سكون الفوقاني لأنه يجوز مع سكون التحتاني أن يتحرك الفوقاني
وجوز أن يسكن هذا الفوقاني مع زوال سكون التحتاني بأن يكون
معلقا بعلاقة

دليل آخر قد عرفنا أن البقاء لو كان معنى يحلّ الجسم لوجب
أن يحتاج في وجوده إلى وجود الجسم فلو كان الجسم موجودا في
الثاني لأجله لكان لا يوجد في الثاني ما لم يوجد البقاء ولا يجوز
أن يوجد البقاء ما لم يوجد الجسم وهذا يوجب أن يكون كل واحد
منهما مشروطا بصاحبه وهذا يستحيل كما يستحيل أن يكون الشيء
مشروطا بنفسه

دليل آخر وهو أننا إذا بينّا أنه لا صفة للباقي بكونه باقيا فلو كان
البقاء معنى لكان قولنا باق يفيده وجود البقاء كما أن قولنا أسود
يفيد وجود السواد لما لم يكن له بكونه أسود حال ولو كان قولنا
باق يفيده وجود البقاء لوجب أن لا يسمى الله تعالى باقيا وأن لا
يكون باقيا في الحقيقة وقد عرفنا فساد ذلك، والعجب من هؤلاء
إذا عللوا كون الجسم باقيا بوجود البقاء وهم لا يقولون بالأحوال وليس
هناك إلا اثبات البقاء فكأنهم عللوا وجود البقاء بنفسه وليس يخفى
فساد ذلك على أحد

دليل آخر ويدلّ على ذلك أيضا أن الجسم لو كان باقيا ببقاء لجاز

أن يوجد في الثاني والثالث ولا يوجد فيه البقاء فلا يكون باقيا مع استمرار [31b] وجوده كما أن الجسم لما كان متحركا لوجود الحركة صح أن يوجد في الثاني والثالث ولا توجد فيه الحركة فإن قالوا أن الجسم في الثاني يوجد لأجل البقاء ولا يوجد لأجل الحركة لصح أن يبقى¹⁾ ولا حركة ولا يصح أن يستمر وجوده ولا بقاء قيل لهم²⁾ فيجب أن يحتاج في وجوده إلى البقاء مع أن البقاء يحتاج في وجوده إلى وجود الجسم وهذا فاسد بما ذكرناه ذكر جملة من أسألتهم في هذه المسئلة والجواب عنها سألهم قالوا وجدنا الجسم قد حصل باقيا بعد أن لم يكن باقيا وذاته في كلي الحالين موجودة³⁾ ولا يجوز أن يكون باقيا لوجود نفسه ولا لعدمها ولا لعدم معنى فالواجب أن يكون باقيا لوجود معنى الجواب يقال لهم أنا قد بينا فيما تقدم أنه ليس للباقي بكونه باقيا صفة زائدة على وجوده وأنه لم يتجدد عليه إلا العبارة ولا يجوز أن يكون العبارة وصلت إلى المعاني وإثباتها فيجب أن يفسد ما ذكره وبعد فلو كان له بكونه باقيا صفة زائدة على وجوده لما وجب أن تكون الصفة لعل لأجل أن الصفة قد تجددت في حال يجب تجدد الصفة إذا وجب تجدد استغنيت بوجوبها عن موجب يوجبها لما قد عرفنا أن تلك العلة لا بد من أن تكون لها صفة متجددة في حال يجب تجددها⁴⁾ ويستعنى عن علة أخرى لوجوبها عند الصحة وهذا قائم في الباقي فلا يجوز أن يكون باقيا لعل

1) Mscr. يبقا. 2) Mscr. له. 3) Mscr. hier aus späterer Stelle.

4) Mscr. تجددها, Punkte von späterer Hand. فالواجب أن يكون باقيا

سُؤَالٌ آخَرُ قَالُوا إِنَّ الْجِسْمَ يَجُوزُ عَدَمُهُ فِي الثَّانِي وَيَجُوزُ اسْتِمْرَارُ وجوده على البَدَلِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَخْصَصٌ لِمَا كَانَ بَأَن يَسْتَمِرَّ وجوده أَوَّلِي مِنْ أَنَّ [32a] يَعدَمُ وَذَلِكَ الْمَخْصَصُ لَا يَدَّ مِنْ أَنَّ يَكُونُ وجود معنَى مِنَ الْمَعْنَى أَلْجَوَابُ يُقَالُ لَهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَمِرَّ وجوده لِأَجْلِ أَنَّ الوجودَ قَدْ حَصَلَ لَهُ وَبَصَحَ اسْتِمْرَارُهُ وَلَمْ يَحْصُلْ ضِدُّ لَهُ فَلِذَلِكَ اسْتَمَرَ وجوده لَا لِأَجْلِ وجود معنَى وَهَذَا كَمَا نَعْلَمُهُ فِي الْمَعْدُومِ أَنَّهُ يَصَحُّ عَدَمُهُ وَبَصَحَ وجوده فَإِذَا لَمْ يُوْجَدْ مُوجِدٌ اسْتَمَرَ عَدَمُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَفْتَقِرْ فِي اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَنَّ لَا يُوْجِدُهُ مُوجِدٌ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الوجودِ إِذَا صَحَّ وجوده فِي الثَّانِي وَلَمْ يَطْرَأْ ضِدُّ وَلَا مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ اسْتَمَرَ وجوده وَلَمْ يَحْتَجْ فِي اسْتِمْرَارِ وجوده إِلَى معنَى مِنَ الْمَعْنَى، وَبَعْدَ فَإِنَّ اسْتِمْرَارَ الصِّفَةِ هُوَ نَفْسُ هَذِهِ الصِّفَةِ الَّتِي كَانَتْ مِنْ قَبْلِ فَإِذَا لَمْ يَفْتَقِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ إِلَى معنَى فَكَيْفَ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ فِي الثَّانِي، ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ إِذَا لَمْ تُثَبِّتُوا لِلْجَوْهَرِ ضِدًّا فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْعَدَمَ جَائِزٌ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي إِلَّا إِذَا ثَبِتَ لَكُمْ أَنَّ الْبَقَاءَ معنَى يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَوْهَرِ وَلِأَجْلِهِ يَبْقَى فَإِذَا لَمْ يَخْلُقْهُ فَنِي فَمَتَى لَمْ يُثَبِّتْ لَكُمْ بَعْدَ الْبَقَاءِ لَمْ تُمْكِنْكُمْ²⁾ أَنْ تَعْلَمُوا³⁾ أَنَّ الْعَدَمَ يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي، فَإِنْ قَالُوا⁴⁾ أَنَّ الْجِسْمَ حِينَ وُجِدَ لَمْ يَجِبْ وجوده فِي كُلِّ حَالٍ بَلْ صَحَّ أَنْ يُوْجَدَ وَأَنْ لَا يُوْجَدَ وَصَحَّ أَنْ يُوْخَرَ إِيْجَادُهُ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ وَصَحَّ أَنْ لَا يُحْدِثُهُ الْمُحْدَثُ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ وَالْحَالُ مَا قُلْنَا أَنْ يَكُونُ وجوده فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَاجِبًا قِيلَ لَهُمْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونُ وجوده فِي كُلِّ حَالٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْدَاثِ جَائِزًا صَحِيحًا عَلَى

1) Ms. يطرأ. 2) Ms. يمكنكم. 3) Ms. تعلم.

4) Randglosse: سُؤَالٌ آخَرُ.

لِذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ بِأَنْ يُوْخَّرَ إِيْجَادُهُ وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ إِذَا وَجِدَ
وَتَقَدَّمَ وَلَمْ^١ يُثَبَّتْ بَعْدُ^٢ الْبَقَاءُ وَلَا ضَدُّ لَهُ وَهُوَ فِي نَفْسِهِ مِمَّا يَصْطَحُ
أَنْ [32b] يَبْقَى إِلَى الثَّانِي يُجِبُّ أَنْ يَوْجَدَ فِي الثَّانِي لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ
يَحِيلُ وَجُودَهُ وَيُوْخَّرُ فِي عَدَمِهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَوْجَدَ وَيَصْطَحُ بِقَاوُ ثُمَّ
يَخْرُجُ مِنَ الْوُجُودِ إِلَى الْعَدَمِ مِنْ غَيْرِ مُؤَثَّرٍ فَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ مُؤَثَّرٌ يُوْخَّرُ
فِيهِ لَمْ يَجَزْ عَدَمُهُ وَيُجِبُّ وَجُودَهُ فَلَا يُمْكِنُ وَلِلْحَالِ مَا قُلْنَاهُ أَنْ تَعْلَمُوا
جَوَازَ الْعَدَمِ عَلَى الْجِسْمِ إِذَا لَمْ يُثَبَّتْ بَعْدَ الْبَقَاءِ وَلَمْ يَثْبُتْ أَنْ لَهُ
ضَدًّا يَنْتَفِي بِهٖ، ثُمَّ يَقَالُ لَهُمُ أَلَيْسَ الْجَوْهَرُ يَحْصُلُ مَحْبُورًا فِي ابْتِدَاءِ
مَا يَحْدُثُ وَيَصْطَحُ أَنْ يَسْتَمِرَّ تَحْيِيَّتُهُ فِي الثَّانِي وَيَصْطَحُ أَنْ لَا يَسْتَمِرَّ بِأَنْ
لَا يَوْجَدَ مَعَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالُ إِنَّمَا اسْتَمَرَ وَلَمْ يَزَلْ لِأَجْلِ
عِلَّةٍ مِنْ حَيْثُ أَنْ اسْتِمْرَارَهُ عِنْدَ مَا يَصْطَحُ يُجِبُّ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْطَلَ
بِوُجُودٍ مَعْنَى وَكَذَلِكَ كَوْنُ الْجِسْمِ مُسْتَمِرَّ الْوُجُودِ إِذَا صَحَّ وَجِبَ لِأَنَّهُ
إِنَّمَا يَصْطَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَدُّ لَأَنَّ مَعَ الضَّدِّ مَحَالَّ اسْتِمْرَارِهِ وَمَتَى لَمْ
يَطْرُقْ^٣ الضَّدُّ فَكَمَا يَصْطَحُ ذَلِكَ يُجِبُّ فَلَا يَجُوزُ مَعَ وَجُودِهِ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَى
وُجُودٍ مَعْنَى لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ الصِّفَةَ الْوَاجِبَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْطَلَ بِوُجُودٍ
مَعْنَى عَلَيْهِ، وَبَعْدَ فَإِنَّ الْقَوْمَ إِذَا لَمْ يَقُولُوا بِالْأَحْوَالِ لَمْ يَصْطَحْ لَهُمْ هَذَا
التَّعْلِيلُ لِأَنَّ كَوْنَهُ بَاقِيًا لَيْسَ أَكْثَرَ مِنْ وَجُودِ الْجِسْمِ وَوُجُودِ الْبَقَاءِ وَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَعْطَلَ مُجَرَّدُ^٤ الْوُجُودِ بِالْبَقَاءِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْطَلَ بِالْبَقَاءِ وَجُودُ
نَفْسِ الْبَقَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْطَلَ الشَّيْءُ بِنَفْسِهِ

1) و fehlt im Mscr. 2) بعد fehlt im Mscr. 3) Mscr. يطرق.

4) مجرد aus Glosse.

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ فِي حَالِ خُدُونِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَارِيًا لِعِلَّةٍ

ذهب بعض المنتسبين إلى شيخنا أبي القسم إلى أن الجوهر يكون طاريًا لأجل معنى وهو الملقب المعروف بالأحذب وذكر أن كلام أبي القسم يقتضى ذلك لأن عنده أن البقاء لا يجوز أن يحدث من غير أن ينتفى عن الجوهر معنى وهذا ما كان يستجيزه أحد ممتن شاهدناه بنيسابور من أصحابه وهو مذهب [33a] ركيك¹ وكان أبو القسم ممتن لا يظن به مع فصله وتبأخره أن يجوز هذا القول الركيك ألا أن هذا الأحذب لفرط جهله كان يرتكب مذاهب شنيعة ثم يجتهد في أن ينسبها إلى أبي القسم

فالذى يدل على فساد ذلك أن الطارى ليس له بكونه طاريًا صفة زائدة على وجوده ولا يجوز أن يكون الوجود مع أنه بالفاعل لأجل علة لما قد بينا من قبل في جواز خلو الجوهر من اللون أن العلة لا يجوز أن توجب وجود الذات ثم يقال له² أن الطرؤ عندك يضاد البقاء ومن حق الصديق أن يصح أن يوجد كل واحد منهما بدلا من الآخر والمحل على صفة واحدة فيجب أن يجوز وجود البقاء فى حال ما يجوز أن يوجد الطرؤ ووجود الطرؤ بعد وجود البقاء كما يجوز³ فى السواد والبياض أن يطرأ كل واحد منهما على صاحبه فإن قال⁴ أن الكون

1) Mscr. ذكيك. 2) Mscr. لم. 3) Mscr. folgt hier أن.

4) Mscr. قالوا.

فى العاشر لا يجوز أن يطرى على الجوهر وهو فى المكان الأول لينفى عنه انكون فى المكان الأول وإن كان ضداً له قيل له أن البقاء والطرو يتضادان على الحد من غير أن يعتبر فيه بالأماكن فجرى حالهما فى ذلك كحال السواد والبياض، ثم يقال له أن صفة الوجود صفة واحدة لا يقع فيها تضاد وكيف يجوز أن يوجبها معنيان ضدان وهل هذا إلا كأن يقول قائل أن أحدنا يكون مرة عالماً بحدوث الشيء لأجل العلم به ومرة يكون كذلك لأجل الجهل وليس يخفى فساده على أحد، ثم يقال له أن صفة الوجود عندك لا تتحدد وإنما تحصل للجوهر وتستمر فيه فكيف يصح أن تكون هذه الصفة بعينها فى الحالة الأولى لأجل معنى وفى الثانى لأجل ضده، ثم يقال له يجب أن يكون الطرو محتاجاً [336] فى وجوده الى وجود الجسم وإن يكون الجسم محتاجاً فى وجوده فى تلك الحال الى وجود الطرو وهذا يوجب أن يحتاج كل واحد من الأمرين الى صاحبه وفساد ذلك بمنزلة احتياج الشيء الى نفسه، ثم يقال له يجب أن يكون الطرو موجوداً لعلته لأنه قد حصل موجوداً مع جواز أن لا يوجد كما حصل للجوهر موجوداً مع جواز أن لا يوجد والصفتان اذا استحققتا على وجه واحد وهى صفة واحدة فى الذاتين لمعنى أنهما فى حكم المتماثل فالموجب لا يجوز أن يختلف لأن التوصل الى اختلاف الموجب للصفة يكون بكيفية استحقاقها فاذا استحققت فى الذاتين على حد واحد فالموجب لا يصح أن يختلف وهذا يوجب أن يكون للطرو علّة أخرى حتى يودى الى حدوث ما لا يتناقى ويلزمه على ذلك أن يكون الجوهر فى ابتداء ما يتحدد عنده كونه جوهرًا لأجل علّة حتى تقول أن كونه جوهرًا طارٍ لعلّة واذا استمر فيجب أن يكون مستمرًا لأجل علّة أخرى مضادة للعلّة الأولى، ولا يحتمل هذا الكلام

الركيك أكثر مما أوردناه عليه ولو لا أن بعض الاغتنام ممن يغتر بالأحذب
ربما يظهر هذا الجهل لكان من حقه الاضراب عنه

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَنْتَفِي بِضَدِّ

اعلم أن شيخنا أبا الحسين الخياط كان يقول في الجوهر أنه ينتفى
بأن يُعَدِمَهُ الله وجوز أن يتعلّق كونه القادر قادرا بالاعدام وقال
شيخنا أبو القسم أن الجوهر إنما يفنى بأن لا يخلق الله تعالى له
البقاء وعند شيوخنا أن الجوهر [34a] يفنى بفناء وأن ذلك الفناء
يصاد الجواهر ويوجد لا في محل وقال شيخنا أبو علي أولا أن فناء
بعض الجواهر لا يكون فناء سائرهما وقال أخيرا فيما أملاه من نقص
انتلج أن فناء بعض الجواهر فناء لسائرهما^١ وإليه كان يذهب شيخنا
أبو هاشم وسائر أصحابه

فالذي يدل على أن الجوهر لا يجوز أن يفنى^٢ بأن يُعَدِمَهُ الله
تعالى على ما ذكرناه عن أبي الحسين الخياط وجوه
أحدها أن كونه القادر قادرا لا يتعلّق بالشئ إلا على وجه الوجود
لأنه لو تعدّى في اتّعلّق به عن هذا الوجه إلى وجه آخر ولا حاصر
لوجب أن يتعلّق بكل وجه تحصل عليه الذات ويجرى مجرى
الاعتقاد في أنه يصح أن يتعلّق بالذات على كذا وجه يصح أن تحصل
عليه لأن الاعتقاد إنما صحّت هذه القضية فيه لأنه تعدّى عن
وجه ولا حاصر ومنها أنه لو كان كونه القديم قادرا يتعلّق باعدام
الشئ لوجب أن يصح أن يتعلّق كوننا قارين بالشئ على وجه
الاعدام لأن كيفية تعلّق الصفة بمتعلّقها لا تفترق فيهما^٣ حل

1) Von an aus Glosse. 2) Ms. يفنى. 3) Ms. فيه.

الموصوفين بها وقد عرفنا أنَّ كوننا قادرين لا يتعلّق بالاعدام لأنّه لو كان كذلك لصحّ أن نعدم الكون من غير أن نوجد ضدّاً له وليس لأحد أن يقول أن هذا الكون الذي نفعله سببٌ موجب لعدم الكون الآخر وليس يمكننا أن نعدم الكون إلا بسبب كما لا يمكننا أن نفعل الصوت والتأليف والألم إلا بسبب وذلك أن الكون لو كان سبباً موجباً لعدم الكون الآخر لوجب أن يصحّ أن يطرأ^١ ولا ينتفى ذلك الكون الأوّل لأن من حقّ السبب أن يصحّ أن يوجد ويعرض هناك عارض فيمنعه من التوليد ومنها أنه كان يجب أن يصحّ أن نعدم فعل الغير وأن يتعلّق كوننا قادرين بمقدور الغير على وجه الاعدام [37b] وإذا صحّ أن يتعلّق به على هذا الوجه صحّ أن يتعلّق به على وجه الإيجاد فيكون على هذا الموضوع مقدور واحد بين قادرين على وجه واحد وإنما ألزمناهم ذلك لأنّ الذات إذا صحّ أن تحصل على صفتين بالفاعل وكذا من قدر على أن يجعلها على إحدى الصفتين يجب أن يكون قادراً على أن يجعلها على الصفة الأخرى وهذا قد بيّن في الكتب عند الكلام في أن الجوهر لا يجوز أن يكون^٢ مجتمعاً بالفاعل ومنها أنه يجب أن يكون الواحد متناً قادراً على اعدام الحياة ولا يقدر على اعدامها إلا ويجب أن يصحّ أن يقدر على ايجادها لما بيّناه فيلزم أن يكون قادراً على الحياة والقدرة ومنها أنه يجب أن يصحّ أن نعدم بقدرة واحدة أكوأنا كثيرة وليس يكون كذلك إلا وتكون القدرة الواحدة متعلّقة بأكثر من جزء واحد من جنس واحد في وقت واحد في محلّ واحد وهذا لا يجوز بما بيّن في الكتب ومنها أنه كان يجب فيما لا يبقى من

1) Macr. يطرأ. 2) aus Glosse. يكون

الأعراض أن يقال بأنَّ عدمه يتجدد بالفاعل لأنَّ غيره إذا تجدد عدمه بالفاعل فإنما اقتصر إلى الفاعل لتجدد عدمه كما قلنا فيما حدث أنَّه أنما احتاج إلى الفاعل لحدوثه ولو كان كذلك لوجب أن لا يعدم إذا لم يعدمه الفاعل في كل ما يتجدد عدمه وهذا يوجب أن يبقى ما قد عرفنا أنَّ البقاء يستحيل عليه

ومنها أنَّه لا حال للمعدوم بكونه معدوما فلا يصح أن يقال أنَّ المعدوم يحصل بالفاعل فإن قيل لم قلتم أنَّ المعدوم ليس له بكونه معدوما حال قيل له لأجل أنَّه لو كان للمعدوم بكونه معدوما حال لكان يجب في الجوهر [35a] وغيره أن يقال أنَّه كان فيما لم يزل معدوما لذاته لأنَّه قد وجبت له هذه الصفة كما وجب له ¹⁾ كونه جوهرًا والصفة الواجبة للذات إذا لم يمكن تعليقها بأمر سوى الذات فالواجب أن يكون للذات فإن قيل لم كان يجب لها أن لا يكون معدوما حال أن يكون الجوهر معدوما فيما لم يزل لاستحالة وجوده لا لذاته قيل له ليس بأن يعلل وجوب عدمه باستحالة وجوده أولى من أن تعلّل استحالة وجوده بوجوب عدمه فيجب أن يكون كل واحد منهما علّة في صاحبه وهذا في الاستحالة بمنزلة تعليل الشيء بنفسه فإن قيل لأحد الأمرين مزية على الآخر وذلك أنَّ العلم بالوجود أصل للعلم بعدمه فيجب أن يعتبر عدمه بالوجود في التعليل قيل له أنَّ المعلومات في ترتب بعضها على بعض لا يجب أن تطابق العلم فلا يمتنع أن يكون شيئاً ²⁾ فرعاً في العلم أصلاً في المعلوم يبين ذلك أن العلم بالله فرع على العلم بحدوث الأجسام أو كالفرع عليه والله

1) Im Mscr. fehlt له. 2) Mscr. eine nach dem Schriftgebrauch des Manuskriptes بينهما aufzulösende Zusammenziehung.

تعالى كالأصل لوجود الأجسام، ويدد أيضا على أن المعدوم ليس له
 بكونه معدوما حال أن كل حكم من الأحكام أمكن تعليقه بنفى صفة
 لم يجوز أن يعلّق باثبات صفة لأجل أنه لا يصح إثبات صفة لا
 طريق إلى اثباتها لما يوتى إلى الجهالات وهذا نحو ما نورد في الدلالة
 على أن العجز ليس بمعنى وأن العاجز ليس له بكونه عاجزا حال
 أكثر من أنه ليس بقادر على ما يصح أن يقدر عليه فإذا أمكن
 أن يعلّق تعدد الفعل بزوال هذه الصفة لم يجوز أن تثبت للعاجز
 بكونه عاجزا حال وكذلك إذا أمكن أن تعلق استحالة العجز في
 الجوهر بزوال صفة الوجود لم يجوز [35b] أن تعلق باثبات صفة، وبعد
 فلو كان للمعدوم بكونه معدوما حال كما أن للموجود بكونه موجودا
 حال لما علمنا باضطرار أن الذات لا تخلو من أن تكون موجودة أو
 معدومة لأن العلم الضروري يتعلّق بأن الذات لا تخلو من أن يكون
 على صفة أو لا يكون عليها ولا يتعلّق بأنها لا تخلو من صفتين
 صديين لأنه يجوز في العقل أن يكون لها صفة ثالثة فباستدلال نعلم
 أنه لا صفة ثالثة سواها، فإن قيل هلا قلتم أن للمعدوم بكونه معدوما
 حال وأن الوجود ليس بأكثر من زوال تلك الصفة قيل له لوجهين
 أحدهما أن كون القادر قادرا يؤثر في الإيجاد فلا بد من أن يقال أن
 الوجود حال حتى يصح أن يكون للقادر فيه تأثير والثاني أن العدم
 لو كان راجعا إلى صفة والوجود إلى نفي تلك الصفة وقد عرفنا أن
 العلم بنفي الصفة فرع على العلم باثباتها فلا يعقل نفي الصفة إلا
 إذا عقلنا أولا اثباتها ولا يجوز أن يكون العلم بالعدم أصلا للعلم
 بالوجود لأن الوجود نعلم أولا ثم العدم، فقد بنت بهذه الوجوه فساد
 ما قاله أبو الحسين للخياط فاما ما يذهب إليه أبو القسم من أن
 الأجسام تنتنفى بأن لا يخلق الله تعالى لها بقاء فقد أفسدناه بأن

دللنا على أنَّ الجسم لا يكون باقيا ببقاء وقد قلَّ شيوخوا لو كان الجسم ينتفى بأن لا يخلق له البقاء لوجب أن يكون الواحد متما معدما للجسم إذا لم يفعل له بقاء فإن قيل إنما يجب أن يكون معدما له متى لم يفعل له بقاء إذا كان قادرا على البقاء والواحد متما لم يقدر عليه قيل له أنَّ القديم [36a] قادر على خلق البقاء فيجب أن يكون مغنيا للجسم إذا لم يخلق له البقاء في حال حدوثه فإن قالوا إنما يجب أن يُفنيه إذا لم يخلق له البقاء في الحُلل التي يصح منه أن يخلق له البقاء فيها ولا يصح ذلك في حال حدوث الجسم قيل لهم قد بينا من قبل أنَّ البقاء لو كان معنى لكان يصح من الله تعالى أن يخلقه في حال حدوث الجسم فلا وجه لاعادته، وبعد فإن انتفاء الجسم إذا كان متجددا مع جواز أن لا يتجدد فلا بد من أمر يؤثر في ذلك وذلك الأمر لا بد من أن يكون متجدد وإن لا يفعل البقاء ليس بأمر متجدد فلا يصح أن يكون مؤثرا في انتفائه فإن قيل لم لا يجوز أن يؤثر ما فلناه في انتفاء الجسم وإن كان متجددا مع جواز أن لا يتجدد كما أنَّ كون القديم قادرا واجب في كل حال ولم يكن له ابتداء ومع ذلك فإنه يؤثر في وجود ما يحدث منه مع أنَّ ذلك قد يحدث مع جواز أن لا يحدث قيل له إنما أوجبنا ذلك في المؤثر إذا كان تأثيره على حد الإيجاب في أمر يتجدد مع جواز أن لا يتجدد فاما ما يؤثر على طريقة الصحة دون الإيجاب فذلك لا يجب فيه بل هو موقوف على الدليل،

فقد ثبت بهذه الجملة أنَّ الأجسام تنتفى لوجود معنى وذلك المعنى¹⁾ يجب أن يكون ضدا لها لأنها لا تحتاج في الوجود إلى أمر من الأمور حتى

1) المعنى fehlt im Mscr.

يكون ما يضاد ذلك الأمر مجرى مجرى الضد للجواهر فوجب أن لا
تنتفى إلا بضد وضده لا يجوز أن يكون موجودا في محل لأن الشئ
لا يجوز أن يوجد معا يضاده والمحل لا بد من أن يكون جوهر
فيجب أن يكون موجودا لا في محل

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْنَى بَعْضُ الْجَوَاهِرِ مَعَ بَقَاءِ الْبَعْضِ

[36b] اعلم أن أبا هاشم لا يجوز ذلك واليه ذهب الشيخ أبو علي
ثانياً وقال شيخنا أبو القسم يجوز أن يفنى بعض الجواهر مع بقاء
البعض واليه يذهب أبو بكر بن الأخشيد وأبو عبد الله محمد بن
عمر الضيبي وأعلم أن للبغداديين¹ كثيراً ما يشنعون بهذه المسئلة
علينا فلذلك أردت أن انقضى القول فيها وآلا فهو من أحكام الفناء
وهم لا يثبتون الفناء فكيف يكلمون في أحكامه

والأصل في تصحيح هذه المسئلة أن الجواهر بما بينا جنس واحد
وما يضاد بعضها في الجنس يضاد سائرهما فإذا وجد الضد فليس بأن
ينفى بعضها أولى من أن ينفى سائرهما فيجب أن ينفى الجميع
وجرى ذلك مجرى ما نعلم من حال سواد طرى على أجزاء كثيرة
من البياض تحل محلاً واحداً ومعلوم أنه إذا كان ضداً لها في الجنس
ووجد كوجود الجميع وجب أن يضاد سائرهما فلذلك إذا كان الفناء
ضداً للجواهر كلها وقد وجد على وجه ليس بأن ينفى بعضها أولى
من أن ينفى البعض الآخر فالواجب أن ينفى الجميع

1) Ms. البغداديين.

فإن قيل جَوَزُوا أن يختص بجوهر دون جوهر من غير مخصص كما يجوز عندكم ذلك في كثير من الأشياء، منها ما تقولون فيمن رمى حجرا وجعل فيه اعتمادات كثيرة في أن في جملة ذلك ما يكافى لازم فلا يولد لحصل المنع ويولد الباقي مع أنه ليس هناك ما يخصه قيل له أن الصحيح عندنا أنه يتولد عن المجتلب كله للعلّة التي ذكرناها وإنما يتراجع للحجر لأنه قد حصل المنع بالهواء بأن يَصْغَطَه الحجر حتى يتكاثف لأجله فيردّه، فإن قيل هذا مثل ما تقولون في التعب أنه ينقص بعض قدرة دون بعض من غير مخصص قيل له أن هناك مخصصا [37a] وذلك أن القدر يحتاج إلى بنية زائدة فما يحتاج إليه بعض قدرة يبطل عند التعب وما يحتاج إليه القدرة الأخرى باق فلذلك لا يبطله لأجل ذلك قلنا أنه لا يجوز أن يوجد في جزء واحد أكثر من ستة أجزاء من القدر، فإن قيل لو خُلق في محل واحد حيّتان لكانت أحدهما تقبح دون الأخرى من غير مخصص قيل له الصحيح أنهما يُحَسَّنان^١ وأن الإدراك يقوى بهما فيتعلّق بذلك عرض^٢ ومتى سُئل عن فناءين لو خلقهما الله تعالى فإنّ الجواب أن كلّهما يقبحان أما أحدهما فأنه لا فائدة فيه والثاني لأنّه لا يتميز عن التقبح، فإن قيل أن عقاب المعصية يحيط^٣ ثواب بعض ما استحقه دون بعض من غير مخصص قيل له أن هناك مخصصا وذلك أن المرجع به إلى ما يختاره القديم تعالى فالقدر الذي يوجدّه الله يوجد ويكون أولى من القدر الذي لا يوجدّه، فإن قيل أن القديم تعالى يوجد السوان في محل دون محل من غير مخصص وعلّة قيل له إنما كان يجب لو صح أن يحل كل واحد من الماحل ومع ذلك

1) Mscr. ohne Tašdid; viell. zu lesen يحسنان. 2) viell. غرض.

3) Mscr. يحيط.

فأنه يحلّ بعضها دون بعض فأمّا إذا استحال أن يوجد في غيره فلا
يجب أن يطلب له مخصص ويفارق ذلك الصدّ لأنه في أن يصاد
غيره يرعى أمرين أحدهما أن يكون صفة أحدهما بالعكس من صفة
الآخر والثاني أن يكون وجوده كوجوده فأنه حصل مع ألف شيء بهذه
الصفة فأنه يجب أن ينفي البعض قائم في الجميع وليس للخلل في
الأصل معللاً بوجه كما يعلل التضاد حتى يجوز أن يقال أن ذلك
إذا حصل مع المحال على سواء فيجب أن يحلّ للجميع، فإن قيل أليس
يجوز أن يوجد القادر أحد الصّدين دون الآخر مع أنه يصحّ منه
إيجاد كلّ واحد منهما من غير مخصص فلم لا يجوز [37 b] أن
يقال أن الفناء ينفي بعض الجواهر دون بعض من غير مخصص قيل له
أن هناك مخصصاً وهو كونه قادراً ولا يمكن أن يعلل بأمر موجب لأنّ
ذلك يعود على تعلّقه بالقادر بالنقض، فإن قيل أليس بعض التّأليفات
ينتفي عن المحلّ دون بعض ولا مخصص قيل له أن هناك مخصصاً وهو
أن كلّ تّأليف يحتاج إلى مجاورة لا يحتاج إليهما غيره فإذا انتفى
بعض المجاورات دون بعض فأنه احتاج إليه من التّأليف يبطل وما
لم يحتاج إليه يبقى ببقاء مجاورة أخرى، فإن قيل أليست الإرادة
تتعلّق بهذا المراد دون غيره وإن كان حالها معه كحالها مع غيره قيل
له ليس الأمر على ما قدرت من أن حالها معه كحالها مع غيره
وذلك أنها لما هي عليها تتعلّق بهذا المراد دون غيره فلو تعلّقت
بغير هذا المراد لكان في ذلك قلب جنسها ولا يمكن أن يقال في
الفناء ذلك لما بيّنا أنه لا يجوز أن يكون البياض الطّاري على أجزاء
من السّواد ينفي بعض السّواد دون بعض ويقال أنه لذاته نفى هذا
ولم ينف غيره، فإن قيل أليس السبب وقد هذا المسبّب في الحال
ولم يولد مثله ولا يمكن أن يبيّن مخصص قيل له يمكن أن يبيّن

مختص وهو أن القدرة في هذا الوقت في هذا المحل تعلق بهذا لما هي عليها ولم تتعلق بمثلها، وفي الجملة جميع هذه الأسئلة يبطل بشيء واحد وهو أن ما قالوه في الفناء والجوهر لو صح قياسا على ما أوردوه في هذه المسئلة لصح أيضا أن يطرى سواد واحد على مائة جزء من البياض ثم ينفي بعض أجزاء البياض دون بعض من غير [38a] مختص قياسا على ما ذكره

فإن قيل أن في الفناء وجهًا مختصًا وهو أنه يختص بجهة فإذا وجد الفناء في الجهة التي يحصل فيها هذا الجوهر كان بأن ينفيه أولى من أن ينفي غيره قيل له قد قيل في الجواب عن هذا السؤال طرق ولا يصح أكثرها وأنا أذكر جميع ما قيل وأبين ما يصح منها وما لا يصح،

قد قيل لو كان الفناء يختص بجهة لكان متحيزًا لأن حصل الشيء في جهة لا على سبيل التبع لغيره من خصائص التحيز ولا يجوز أن يكون الفناء متحيزًا وهذا لا يصح لأن لقائل أن يقول أن الذي هو من خصائص التحيز أن يحصل في جهة على سبيل الشغل لها فأمّا إذا حصل فيها لا على سبيل الشغل لها فإن ذلك لا يجب فيه فإن قيل لا يعقل ذلك إلا بأن يكون على سبيل الشغل للجهة قيل له لم قلت ذلك وقد علمت أنه يمكن أن نعتقد ذلك من غير أن نعتقد أنه شاغل لجهة يبين ذلك أن في ناس من اعتقد أن القديم تعالى بكل مكان بذاته لا على سبيل الشغل وفيهم من قل أنه فوق العرش لا في مكان ومن غير أن يشغل المكان والجهة وقد قل شيخنا أبو عبد الله لو خلق الله تعالى سوادا لا في محل لكان يرى في حكم المقابل ويجوز أن يكون في جهة لو وجد لا في محل من غير أن يكون شاغلا فاعتقاد ما هذا سبيله

ممكن يبين ذلك أنّ أحدنا يجوز أن يعتقد ذلك ولا يفصل بين
 أن يراه يمتنّه وبين أن يراه يسره ويعتقد مع ذلك أنّه لا يشغل
 جهة، فإن قيل أنّا لا يمكننا أن نعتقد تحييز الجوهر من غير¹⁾ أن
 نعتقد أنّه كائن في جهة ما كما أنّه لا يمكننا أن نعتقد أنّ
 الذات [388] قادر من غير أن نعتقد الفعل منه فكما أنّ صحة
 الفعل من خصائص كون القادر قادرا فلا يجوز أن نستند إلا إليه
 وكذلك كون الذات كائنا في جهة من خصائص التحييز فلا يجوز
 أن يثبت من دونه قيل له أنّ كونه في جهة على سبيل الشغل
 لها من خصائصه فأمّا إذا لم يكن على سبيل الشغل فمن أين أنّه
 من خصائصه فإن قيل أنّ التنفيذ الذي ذكرتموه²⁾ يقتضى أنّ
 التحييز من خصائص التحييز ولا يتكلم بهذا محصّل لأن على سبيل
 الشغل هو التحييز فالواجب أن لا يراعى ذلك وأن يقال أنّ كونه
 كائنا في جهة لا على سبيل التبعية لغيره من خصائص التحييز فلا
 يجوز أن يثبت من دونه قيل له أنّ قولنا أن من خصائص التحييز
 وحكمه أن يكون كائنا في جهة على سبيل الشغل بها لا يكون
 تعليقا للحكم بنفسه لأنّه قد لا يكون شاغلا لتلك الجهة ويكون مع
 ذلك متحيزا وبعد فأنّا نقول أنّ منعه لمثله من أن يحصل بحيث
 هو من أحكام التحييز ولا بدّ من أن يكون الرجوع به إلى الشغل
 ولا يلزم أن يكون الحكم تابعا لنفسه فكذلك سبيل ما ذكرناه
 وقد قيل في الجواب عن هذا السؤال أنّ الفناء لو كان يختص بجهة

1) Von معتقد أنّ an aus Glosse ergängt, die im Mscr. hinter
 ذلك متحيزا وبعد فأنّا نقول أنّ منعه لمثله من أن يحصل بحيث
 هو من أحكام التحييز ولا بدّ من أن يكون الرجوع به إلى الشغل

2) Mscr. ذكره.

لوجب أن يكون أحدنا قادرا على خلق الأجسام وإنما يتعذر عليه^١ فعلها لأنَّ الفناء يوجد في الجهة التي يحاول خلق الجسم فيها وهذا لا يصحَّ لأنَّ لقائل أن يقول لو قدرنا على الجسم لقدرنا على هذا الفناء فكان يصحَّ أن نفعل الفناء بحيث بعض الأجسام ولو كان كذلك لصحَّ منا أن ننفيه إذا قوى داعينا إليه وبعد فلو قدرنا على الجسم وعلى الفناء لكان لا يصحَّ منا أن نفعل للجسم ألا متولداً عن الاعتماد وكذلك الفناء ولو [39a] كان الاعتماد مولداً لهما لما كان بأن يولد الجسم أولى من أن يولد الفناء لأنَّه لا مخصص وكان يجب أن يولد الضدين في حالة واحدة، على أنه كان يجوز أن لا يخلق الله تعالى الفناء في تلك الجهة فيتأتى منا فعل الجسم وقد علمنا أنه يتعذر علينا إيجاد الأجسام على كسِّ حلل وبعد فإنَّ الاعتماد لو ولد الجسم لكان يجب أن تتولد عن الاعتماد الواحد في الوقت الواحد ما لا نهاية له من الجواهر في حالة واحدة لأنَّ حكم المحاذيات في هذا الباب حكم المحالِّ وقد علمنا أنه لو كان ريحٌ لا نهاية لآخره لوجب إذا اعتمدنا عليه أن نفعل الكون في جميعه دفعةً واحدةً وأن نفعل ما لا نهاية له من الأكوان، على أنَّ الاعتماد لو ولد الجوهر لما كان بأن يولده في بعض المحاذيات في سمته أولى من أن يولده في محاذيات أخرى^٢ في ذلك السمات لأنَّ الكل في جهة الاعتماد وهذا يسوجب أن يولده في سائر الجهات أولاً في جهة من الجهات وبعد فإنَّ الاعتماد لو جاز أن يولد الجوهر لجاز أن يولد الكون فيه فكان يجب أن يكون محلّه مماساً لمحلِّ ذلك الكون قبل وجود ذلك الكون

١) أخرى. Msor. 2) عليها. Msor.

لأن المماسّة شرط في حكم الاعتماد وهو كونه مؤلّدا لا في وجود الكون فيجب أن يتقدّم الكون كما يجب أن يتقدّم وجود السبب الذي هو الاعتماد المسبّب الذي هو الكون وهذا يوجب أن يكون محله مماسّا للمعدوم فيمكن أن نعلم بهذه الطّرق أن الجسم لا يجوز أن نفعل الجسم مع تجويز أن يكون الفناء مختصّا بجهة، وقد قيل في الجواب عن السؤال أن الفناء والجوهر لا يجوز أن يتصادا على الجهة لأنّ الجهة ليست بامرٍ ثابّت حتّى [39b] يجوز أن يقال أنّهما يتصادان عليها وهذا لا يصحّ لأنّ لقائل أن يقول أن ذلك أمرٌ معقولٌ وإن لم يكن شيئا موجودا فيجوز أن يقال أن الفناء يختصّ بجهة وأنما يصاد الجوهر إذا حصل في جهته، والذي نعتمد عليه في الأجواب عن هذا السؤال ثلاثة أوجه.

أولها أن الفناء لو كان يختصّ بجهة لوجب أن يستحيل نقل الجوهر عن تلك الجهة إلى جهة أخرى في حال طرّأ الفناء عليها وقد علمنا أنّه يصحّ نقل الجوهر عنها إلى جهة أخرى مع طرّأ الفناء على تلك الجهة لأنّه بمنزلة أن يخلق الله تعالى ذنبا في جهة وجوها في جهة أخرى فكما يصحّ هذا عند السائل فكذلك يصحّ أن ينقل الجوهر عن تلك الجهة في حال ما يخلق الفناء فيها ولو كان كذلك لكان لا يخلو من أحد أمرين أمّا أن ينفيه أو لا ينفيه فإن نفيه وجب أن يكون مع كونه منتفيا معدوما منتقلا متحرّكا وهذا محال وأن لم ينفيه لم يجز لأنّ الشرط في منافاته له أن يكون من قبل طرّأ كائنا في تلك الجهة لا في حال طرّأ لأنّ الشيء لا يوجد مع ضده وهذا كما نقول أن الشرط في منافاة السواد للبياض أن يصادف وجوده من قبل في ذلك المحل لا في حالة وإذا كان الفناء ضدا للجوهر وقد تكامل الشرط في منافاته

له فالواجب أن ينفيه وإن نُقل عن تلك الجهة لأنه قد صادف حصوله فيها من قبل وهذا هو الشرط في منافاته له فيلزم على هذا أن ينافيه في حال ما يكون متحركاً منتقلاً وذلك محال والوجه الثاني أن الفناء لو كان يختص بجهة لوجب أن يكون اختصاصه بها لما هو عليه في نفسه لأنه لا يجوز أن يكون لعلّة وإذا كان كذلك كانت المناقاة تابعة له ولو كان كذلك لاستحال أن يشاركه الجوهر في هذه الصفة [40a] فكان لا يجوز أن يكون الجوهر كائناً في تلك الجهة ألا ترى أن ما لأجله ينافى السواد البياض لا يجوز أن يشاركه البياض فيه، فإن قيل جَوَزُوا أن يختص انفناء بتلك الجهة لأجل معنى يوجد لا في محل قيل له ذلك المعنى ليس بأن يوجب كون الفناء في تلك الجهة أولى من أن يوجب كونه كائناً في جهة أخرى وهذا يوجب أن يحصل في سائر الجهات وأن ينفي الأجسام كلها ولا يمكن السائل أن يقول لأجل هذا المذهب أن فناء بعض الجواهر ليس بفناء لسائرهما وإن قال أن ذلك المعنى حاصل في جهة الفناء قلنا فليس بأن يكون الفناء حاصلًا فيها لأجله أولى من أن يكون ذلك المعنى حاصلًا في تلك الجهة لأجل الفناء وهذا يوجب أن يكون كلّ واحد منهما علّة في صاحبه واستحالة ذلك بمنزلة تعليل الشيء بنفسه والوجه الثالث أن الفناء لو كان يختص بجهة لكان لا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون قد حصل في تلك الجهة في حال يجب حصوله فيها أو يكون قد حصل في تلك الجهة في حال مع جواز حصوله في غيرها ولا يجوز أن يقال أنه قد حصل في تلك الجهة في حال يجب حصوله فيها لأن ذلك يوجب أن يكون حاصلًا فيها لنفسه أو لما هو عليه في نفسه وكان يجب أن لا يجوز أن

ينتفى به جوهران فى حالة واحدة وكان يجب اذا اراد الله تعالى أن ينفى جوهريْن أن يخلق فناءيْن يختص كل واحد منهما بجهة ولو كان كذلك لوجب أن يكون الجنسَان المختلفان ينفيان جنسا واحدا وهذا محال ولا يمكن أن يقال أنهما ضدان لأنه كان يجب أن يستحيل وجوبهما فى حالة واحدة وأن يستحيل أن ينتفى الجوهريان فى وقت واحد [40b] ولا يجوز أن يقال أنه قد اختص بتلك الجهة معنى لما بيّناه من قبل

ذكر جملة من أسئلة من خالفنا بهذه المسئلة والجواب عنها قالوا لو لم يكن الله تعالى موصوفاً بالقدرة على أن ينفى بعض الأجسام دون بعض لكان فيه تعجيز الله تعالى، وربما يؤكدون هذه الشبهة بأن يقولوا كما جاز أن يوجد جوهرًا ولا يوجد جوهرًا آخر فكذلك يجوز أن ينفى جوهرًا ولا ينفى آخر، وربما يقولون كما يجوز أن يسود جسم ويبيض غيره¹ فكذلك يجوز أن ينفى جسماً ويبقى غيره لأن ذلك لا يكون متنافياً كما يتنافى أن يكون للجوهر الواحد أسود أبيض وموجوداً معدوماً الجواب يقال لهم فيما قالوه أولاً أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بالقدرة على أن يجمع بين السواد والبياض ولا يكون ذلك تعجيزاً لأنه يستحيل وجود الشيء مع ضده والوصف بالقدرة على المحال محال فكذلك قد ثبت بما ذكرناه فى الدلالة أن الفناء يصاد الجواهر كلها فخلقها للفناء مع بقاء بعض الجواهر يكون بمنزلة الجمع بين السواد والبياض فى محل واحد فكما يستحيل أحدهما فكذلك سبيل الآخر فى الاستحالة²

1) Viell. besser für جسم des Mscr. zu lesen und zu punktieren; يسود جسماً ويبيض غيره. 2) Hier folgt im Mscr.:

فَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ ثَانِيًا فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ وَجُودَ الْجَوْهَرِ يَكُونُ بِالْفَاعِلِ فَيَجِبُ أَنْ يَصْطَحَّ مِنْهُ أَنْ يَوْجَدَ جَوْهَرًا وَلَا يَوْجَدَ آخَرَ وَعَدَمُهُ عِنْدَ طَرَوْ الْفَنَاءِ يَكُونُ لِأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ كَمَا يَقُولُونَ فِي عَدَمِ السَّوَادِ عِنْدَ طَرَوْ الْبَيَاضِ عَلَيْهِ فَكَمَا لَا يَجُوزُ وَالْمَحَلُّ فِيهِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ مِنَ السَّوَادِ أَنْ يُغْنَى بَعْضُهَا بِبَيَاضٍ يَوْجِدُهُ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ دُونَ الْبَعْضِ الْآخَرِ وَإِنْ جَازَ أَنْ يَوْجَدَ بَعْضُ السَّوَادَاتِ دُونَ بَعْضِ فَكَذَلِكَ وَإِنْ جَازَ أَنْ يَوْجَدَ بَعْضُ الْجَوَاهِرِ دُونَ بَعْضٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذَا أَوْجَدَهَا أَنْ يُغْنَى بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ فَأَمَّا مَا قَالُوهُ أَخِيرًا فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ كَوْنَ الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ أَسْوَدَ أَيْضًا إِنَّمَا اسْتَحَالَ لِاسْتِحَالَةِ وَجُودِ الضَّدَّتَيْنِ وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ سَبِيلَ الْفَنَاءِ مَعَ الْجَوَاهِرِ كُلِّهَا سَبِيلُ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ إِذَا كَانَ مُحَلِّهُمَا وَاحِدًا فَكَمَا بَيَّنَّا فِي كَوْنِ الْمَحَلِّ أَسْوَدَ أَيْضًا فَكَذَلِكَ حَالُ وَجُودِ الْفَنَاءِ مَعَ وَجُودِ بَعْضِ الْجَوَاهِرِ كَمَا بَيَّنَّا فِي أَنَّ يَكُونُ الشَّيْءُ الْوَاحِدَ مَوْجُودًا مَعْدُومًا فَكَذَلِكَ بَيَّنَّا أَنَّ يَكُونُ الْفَنَاءُ مَوْجُودًا مَعَ الْجَوْهَرِ الَّذِي يَصَادَهُ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْجَوْهَرُ لِأَجْلِ وَجُودِ الْفَنَاءِ مَعْدُومًا وَلِأَجْلِ مَا تَثَبَّتْ لَهُ صِفَةُ الْوُجُودِ مَوْجُودًا حَتَّى يَكُونَ مَوْجُودًا مَعْدُومًا فَقَدْ بَانَ فَسَادُ مَا ذَكَرُوهُ فِي هَذِهِ الشَّبَهَةِ

وَيَتْلُوهُ فِي الْجِزْءِ الرَّابِعِ فَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ ثَانِيًا وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْمُحَمَّدِ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ [41a] الْجِزْءِ الرَّابِعِ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ أَبِي هَاشِمٍ وَبَيْنَ الْبَغْدَادِيِّينَ أَمْلَأَ الشَّيْخُ أَبِي رَشِيدٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ النَّيْسَابُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [41b] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجُزءَ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُوضَعَ عَلَى مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ مِنَ الْجُزْءَيْنِ أَمْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ

اعلم أن شيخنا [42a] أبا هاشم قد جوز ذلك وإليه يذهب بعض المتأخرين من أصحابه وله فيه مسألة وقد تتبعناها في كتاب الجزء وقد كان أبو علي يقول أن ذلك لا يجوز وإليه كان يذهب شيخنا أبو إسحق وله فيه مسألة حسنة وهو الذي يقوله شيخنا أبو القاسم ونحن نورد في هذه المسألة ما يمكن أن ننصر^١ به كل واحد من القولين ونبين ما هو الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى والذي يمكن أن ينصر به قول شيخنا أبي هاشم أنه لو لم يكن هذان الجوهريان حاصلين على ما هما عليه فكان ذلك الجواهر يجوز أن يحصل في المحاذاة التي لو حصل على ما هما عليه^٢ لكان على موضع الاتصال منهما لأنه لا جهة فارغة إلا ويصح أن يقدر فيها هذا التقدير فلو كان لا يجوز أن يحصل الجواهر في هذه المحاذاة لكان لا يجوز أن يحصل في شيء من المحاذيات وكما يجوز أن يحصل في هذه المحاذاة متى لم يكن الجوهريان تحته فيجب أن يصح حصوله فيهما وإن كانا تحته لأجل أن حال تلك المحاذاة في كونها فارغة وفي صحة حصول هذا الجواهر فيها لا تتغير بأن يكون الجوهريان تحته إلا ويكونا تحته، ويمكن أن يقال أيضا لو فرضنا أربعة أجزاء كالخط ثم أزلنا الجزئين^٣ اللذين في الوسط وبقي الطرفان مفترقين لا يمكن أن يوضع جزء

1) Mscr. نصره. 2) Von ذلك فكان an aus Glosse. 3) aus Glosse.

في وسطهما لا على وجه يلاقى واحدا من الطرفين فإذا كان كذلك
كان شاغلا لقسط من محاذاة الجوهري الذي اتصل بإحدى الطرفين
وشاغلا لقسط آخر من محاذاة الجوهري الآخر الذي كان متصلا
بالطرف الآخر وكما يصح ذلك في المحاذاة يصح في الجوهر نفسه،
ويمكن أن يقال أيضا لو قدرنا ثلاثة أجزاء كالخط وكان على كل
واحد من الطرفين جزء وقد حاول قادران متساويين المقدور تحريك
كل واحد [42b] من الجزئين إلى الوسط لوجب أن يصح أن
يأخذ كل واحد منهما قسطا من ذلك الوسط ولا يجوز أن يقال
أن كل واحد من الجزئين يبقى في مكانه لأن اعتماد هذا الجزء
لا يكون ممنوعا من التوليد باعتماد آخر يكافيه إلا إذا كان ذلك
الاعتماد في محل هذا الاعتماد يبين ذلك أن اعتماد أحدهما إنما
يجوز أن يمنع اعتماد الآخر من التوليد بأن تولد في محله أكثر
مما يتولد عن الآخر أو مثل ما يتولد عن الآخر فيمتانعان كنفسين
تتمانعان في نقل جسمين متلاقيين وبعد فلو جاز أن يمنع من غير
طريق التماس لوجب أن يصح أن يمنع الاعتماد الذي فعله في
يدى اعتماد جسم آخر من التوليد وإن كان بينى وبينه مسافة
بعيدة فإن قيل إنما يتمانعان لأنه لا يكون أحدهما بالتوليد أولى من
الآخر ولا يمكن توليدهما قيل له لا مانع يمنع من أن يولد على
الحذ الذي ذكرناه¹ إلا مذهب بعيد² لم يصح وإنما نور هذه
الدلالة لافساد ذلك المذهب والمذاهب تبني على الأدلة والأدلة
لا تبني على المذاهب وبعد فإن هذا لو منع لوجب أن يتعذر
الفعل على الساهى لأنه لا يكون أحد النضدين بالوجود أولى من

1) Mscr. ذكرنا. 2) Mscr. بعد.

الآخر فإن قيل أليس لو قدرنا أربع مربعات على وجه لا تتلاقى بينهما وكان بينهما مقدار مربعة فارغة واعتمد عليها أربعة من القادرين وتساوت مقدوراتهم فإنه يتعذر تحريك شيء منها وإن لم يكن بينهما تلاقى ويبقى كل واحد منها فى محاذاتها قيل له أنه لا بد من أن تتلاقى بأركانها ونجدها^١ كذلك وكذلك لو طُح ركن كل واحد منها بالمِداد أسود ركن الآخر بقدر ما يلاقيه وإذا كان كذلك [43a] صح أن يتمانع وليس كذلك سبيل هذين الجزئين اللذين على الطرفين لأنهما لا يتلحيان فكيف يتمانعان، ويمكن أن يقال أيضا أن قطر المربعة لا بد من أن يرى كأنه أطول من الصلع وإنما كان كذلك لأنهما تتلاقى بأركانها ولا يجوز أن يقال أن العلة فيه مقصورة على أن الخلل الذى بين أجزاء القطر أكثر وفي على سبيل الانعراج لأن هذا التعليل لا يمنع من التعليل^٢ الذى ذكرناه ولا شبهة فى أن هيئة الجزء بالمربع أشبه وقد علم أن المربعات إذا وضعت على ذلك الحد فلا بد من أن تتلاقى بأركانها فكذلك حال الأجزاء يبين ذلك أيضا أنه لا يمكن أن يوضع جزء آخر بينهما على ذلك السميت وإنما كان كذلك لأجل الاتصال وبعد فإن تفكيك أجزاء الحديد على سمت القطر فى أنه يتصعب بمنزلة ما يتصعب فى سمت الصلع معلوم فلا يجوز أن يقال أنه لا يتألف على ذلك السميت وعلى حد الانعراج وإذا كان كذلك وجب أن تكون الأجزاء متصلة على سمت القطر بأركانها ولن يكون كذلك إلا والبعض بمنزلة الجزء الذى يوضع على موضع الاتصال من الجزئين

1) Kann auch بهذا heissen. 2) Von لا an aus Glosse.

وانتفى يمكن أن ينصر به القول الآخر هو أن ذلك يقتضى تَجَزُّو^١ الجزء ألا ترى أن كل واحد من الجزئين يلاقى قدرا من ذلك الجزء سوى ما يلاقيه الآخر فلو تنصف لكان لا يزيد حاله على ذلك وهو أيضا لا بد من أن يلاقى قدرا من كل واحد من الجزئين هو أقل من قدر الجزء كما هو ويمكن أن يعترض على^١ هذا الوجه بأن يقال إن الجزء إذا وضع على موضع الاتصال فإنه يلاقى قسما من كل واحد منهما من غير أن يكون الجزء متجزئا في نفسه كما أنه إذا لاقاه جزآن من جهتين شغل كل واحد منهما قسما منه وهو معقول ولا يمكن سواه وإن وقع امتناع [436] هاهنا فذلك عبارة وإلا فالمعنى صحيح ولا يجوز أن تكون ملاقاته للجزئين من جهتين موجبة لتجزئ الجزء فكذلك سبيل وضع الجزء على موضع الاتصال من الجزئين، وقد قيل أن ذلك لا يجوز لأنه يوجب أن يكون في الجزء كونان ضدان لأننا لو قدرنا نقله بمقدار قسطه من أحد الجزئين لكان يبطل ما فيه من الكون أولا وإذا صح ذلك وجب أن يقال أن ذلك القدر من الشغل من هذا الجزء يقتضى إثبات كون فيه على حده وكذلك القدر الآخر من الجزء الآخر وهذا يوجب أن يكون فيه كونان ضدان ويمكن أن يعترض على ذلك بأن يقال أننا قد بينا أن الجزء يجوز أن يوضع في هذه المحاذاة لو لم يكن الجوهران تحتها ولو وضع فيها لَمَا وجب أن يكون فيه كونان ضدان بل الكون واحداً لأن المحاذاة واحدة فكذلك إذا كان الجزآن تحتها، وقد قيل أن ذلك لو جاز لوجب أن لا يكون الاعتماد بأن يولد الكون في الجزء على حد يأخذ من

1) Mscr. تجزئ. 2) fehlt im Mscr.

أحدهما نصفاً ومن الآخر نصفاً أولى من أن يُولد على حدّ يأخذ من أحدهما قدر ربع ومن الآخر ثلاثة أرباع أو من أحدهما قدر خمس ومن الآخر أربعة أخماس لأنّه لا مزية لتوليد لأحد الكونين على توليد الآخر لهذا يوجب أن تجتمع في الجواهر أكوان متصادّة في حالة واحدة وذلك محال قالوا ولا يمكن أن يقل هذا مثل ما نعلم أن الاعتماد يُولد الكون في محله في أقرب المحاذيات من المحاذاة التي حصل فيها محله ثم فيما يليه على التدرّج لأنّ كلّ واحد من الكونين اللذين صورناهما حاصل في المكان الثانى من المكان الذى حصل فيه محلّ الاعتماد ويمكن أن يُعترض عليه بأن يقال أليس قبل حصول هذين الجزئين في هاتين المحاذاتين كان [44a] يمكن أن يحصل للجواهر على حدّ لو كان تحتها جوهراً لكان على موضع الاتّصال¹ ولا يمكن الامتناع منه لوجهين أحدهما أنّه لا محاذاة فارغة إلّا ويجوز أن يحصل فيها جواهر والثانى أنّه لا محاذاة فارغة إلّا ويمكن أن يكون مكاناً لجواهر على حدّ² لو حصل تحتها جوهراً لكان على موضع الاتّصال وإذا كان كذلك لزم فيما نقرّه أن يكون الاعتماد ليس بأن يُولد الكون فى ذلك للجواهر على حدّ الذى يكون قد أخذ نصفاً من محاذاة ونصفاً من أخرى أولى من الوجوه الأخر فإن قيل أنّ هذا الكون يحصل فى الجواهر ابتداءً ولا يتولّد عن اعتماد وإنّما يمكن ذلك فيما يتولّد عنه قيل له ما الذى يمنع من أن يتولّد عن الاعتماد ولا جنس من الأكوان إلّا ويجوز أن يتولّد من الاعتماد وبعد فإنا نقول ونحن أيضاً إنّما

ولا يمكن أن يحصل الجواهر على حدّ 1) Hier folgt im Mscr.:
2) fehlt im Mscr. لو كان تحتها جوهراً لكان على موضع الاتّصال

نَجْوَزُ أَنْ يَحْصَلَ الْجَوْهَرُ عَلَى مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ مِنَ الْجُزْئَيْنِ بِكَوْنِهِ
مَبْتَدَأً لَا يَكُونُ يَتَوَلَّدُ عَنِ الْاعْتِمَادِ وَلَا عَلَى طَرِيقَةِ النُّقْلَةِ كَمَا قُلْتُمْ
سَوَاءٌ سَوَاءٌ، وَقَدْ قِيلَ أَيْضًا إِذَا وَضَعْنَا أَرْبَعَةَ أَجْزَاءٍ مِثْلَ الْخَطِّ ثُمَّ رَفَعْنَا
لِلْجَوْهَرَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي الْوَسْطِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْضَعَ جُزْءٌ عَلَى حَدِّ
لَا يِلَاقِي وَاحِدًا مِنْهُمَا لِأَنَّ ذَاكَ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخَلَلُ الَّذِي بَيْنَ
أَجْزَاءِ الطَّرْفَيْنِ وَبَيْنَ الْجُزْءِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ أَقَلَّ مِنْ مَقْدَارِ جُزْءٍ وَهَذَا
يَوْجِبُ أَنْ يَصْطَحَّ أَنْ يَكُونَ أَقَلَّ مِنَ الْجُزْءِ شَيْءٌ كَمَا صَحَّ أَنْ تَكُونَ
جِهَتُهُ أَقَلَّ مِنْ مُحَاذَاةِ جُزْءٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ
يَقَالَ أَنَّ هَذَا دَعْوَى مِنْكُمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَصْطَحُّ أَنْ يَكُونَ أَقَلَّ مِنَ الْجُزْءِ
شَيْءٌ عِنْدَ مَنْ يَخْلُفُكُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَإِنْ صَحَّ أَنْ يَكُونَ خَلَلٌ
أَقَلَّ مِنْ مُحَاذَاةِ جَوْهَرٍ فَاجْمَعُكُمْ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ دَعْوَى [44b]
فِيهَا يَتَنَازَعُونَ وَبَعْدَ فَنَاءٍ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يَوْضَعَ فِي
جِهَةٍ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ جَوْهَرَانِ لَكَانَ عَلَى مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ ثُمَّ لَا يَلْزَمُ
عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ أَقَلَّ مِنَ الْجُزْءِ شَيْءٌ فَكَذَلِكَ مَا قُلْنَاهُ،
وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ أَيْضًا إِذَا قُلْتُمْ أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يِلَاقِي بَسْتَةً
أَمْثَالَهُ مِنْ سِتِّ جِهَاتٍ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَقُولُوا أَنْ كُلَّ جِهَةٍ مِنْ هَذِهِ
الْجِهَاتِ أَقَلَّ مِنْ نَفْسِ الْجُزْءِ فَيَجِبُ أَنْ تَجُوزُوا تَجَزُّؤًا^١ وَإِذَا لَمْ
يَلْزَمْكُمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَجَزُّؤًا^١ الْجُزْءِ فَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ مِنْ يَذْعَبُ
إِلَى أَنَّ الْجُزْءَ يَجُوزُ أَنْ يَوْضَعَ عَلَى مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ مِنَ الْجُزْئَيْنِ
أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ يَصْطَحُّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَقَلَّ مِنْ جُزْءٍ فَقَدْ بَانَ بِهَذِهِ
الْجُمْلَةِ أَنَّ الصَّاحِيحَ مَا قَالَهُ شَيْخُنَا أَبُو هَاشِمٍ

1) تَجَزُّؤُهُ. Mscr.